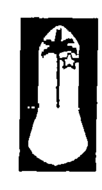


دراسة

أزمة الخليج والنظام العالمى الجديد

تأليف : مارسيل سيرل

ترجمة : حسن نافعة



دار سعاد الصباح

أزمـــة
الخليـــج
والنظام العالمى
الجـــديـــد

الطبعـــــة الأولى ١٩٩٢

مــركز ابن خــلدون
للدراسات الإنمائية
القاهرة - ١٧ ش ١٢ المقطم
ت:٥٠٦١٦١٧-ص.ب١٣
فاكس : ٥٠٦١٠٣٠(٢٠٢)
تلكس : ٢١١١٣ صـــبرا

دار سـعـاد الصبـــاح
ص.ب : ٢٧٢٨٠
الصفاة١٣١٣٣-الكـويت
القاهرة - ص.ب : ١٣ المقطم
تليفون : ٣٤٩١٧٢٧
٣٤٩٧٧٧٩
فاكس : ٥٠٦١٠٣٠

رقم الإيداع : ٨٠٠٦ / ١٩٩٢
I.S.B.N : 977 - 5344 - 30 - 1

الاشراف الفنى : حلمى التونى

إهـــــداء

إلي نادية : الزوجة والصديقة

عرفانا بالجميل

مقدمة تحليلية

بقلم د. / حسن نافعة

سوف تظل أزمة الخليج موضوعا لدراسات كثيرة لم تكتب بعد ،علي الرغم من صدور عشرات الكتب عنها حتى الأن، ذلك أن هذه الأزمة تعد ـ وفقا لكل المعايير ـ نموذجا فريدا لم ، وربما لن، يتكرر في تاريخ العلاقات الدولية.وكان كاتبنا الكبير محمد حسنين هيكل موفقا غاية التوفيق حين حدد الطبيعة الخاصة لهذه الازمة بأنها دارت " حول كنز مدفون له صاحب يملكه، ومطالب به يدعيه، ومستفيد منه يعرف قيمته". لكن خصوصية الأزمة لم تقتصر فقط علي طبيعتها أو علي موضوع الصراع فيها وهو الكنز المدفون ، فالاطراف التى شدتها الازمة الي ساحتها لم تقتصر علي مالك الكنز والمطالب به والمستفيد منه ، وإنما امتدت، لتشمل جميع القوى المؤثرة علي المسرح الدولي.وبينما كانت بعض الاطراف المنغمسة، طوعا أو كرها، في أتون الأزمة تعرف بالضبط ما تريد وتملك وسائل تحقيقه، فإن أطرافا أخرى وجدت نفسها تساق إلي مصير مجهول لا تملك له دفعا. وفي جميع الأحوال فلم تكن دوافع أطرافها أو اهدافهم من وراء المشاركة فيها بالفعل أو برد الفعل، واضحة. ذلك أن حجم الفجوة بين ما هو معلن وما هو خفي كان وما يزال كبيرا جدا.

من ناحية أخرى لا يستطيع أحد الادعاء بأن أزمة الخليج قد انتهت، حتي بالمعني الفني الدقيق والمتعارف عليه. فالازمة تنتهي إما بانتصار أحد

الاطراف انتصارا لا شبهة فيه، يمكنه من إملاء إرادته بالكامل علي الطرف الآخر وعلي النحو الذي يحقق له جميع اهدافه ، وإما بتسوية مقبولة من جميع الأطراف تضع حلا لجذور الازمة أو تعالج علي الاقل سماتها الظاهرة. والانتصار الكامل لا يتحقق بإلحاق الهزيمة العسكرية بأحد طرفي الصراع وإنما بإنجاز كافة الاهداف السياسية للطرف المنتصر. وكانت هذه الأهداف تشمل علي :

١ - اجبار العراق علي الانسحاب التام وغير المشروط من الكويت، وهو ما تحقق بالكامل.

٢ - تحطيم قدرات وإمكانات العراق العسكرية، والاقتصادية إن أمكن، وهو ما تحقق جزئيا.

٣ - إزاحة نظام صدام حسين، وهو ما لم يتحقق حتي الآن .ويدل استمرار فرض الحصار علي العراق وشعبه حتي بعد هزيمته العسكرية الساحقة علي ان ازمة الخليج لم تنته فصولها بعد.فلا الطرف المنتصر أملي شروطه الكاملة بعد، ولا التسوية، التي تعقب الانتصار او الهزيمة او اليأس من استمرار الصراع، قد تحققت ايضا. ولذلك تقتضي الحكمة أن ننظر، وخصوصا نحن المواطنين العرب، الي ما جرى في أزمة الخليج علي انه مجرد مشهد في قصة كبرى لم تنته فصولها بعد .ولذلك فإن ما هو معلوم من ملابسات أزمة الخليج ودوافع أطرافها واساليبهم في إدارتها قد لا يكون سوى الجزء العائم من جبل الثلج، وهو قليل إذا ما قورن بالجزء الغاطس تحت الماء.

وتنقسم الكتابات التي نشرت حتي الآن عن أزمة الخليج إلي انواع عديدة يمكن حصرها، إجمالا، في ثلاث : ايديولوجي - تبريري يدافع بالحق

او الباطل عن قناعات ومواقف دول او تيارات او افراد . وهذا النوع من الكتابات مازال للأسف غالبا، وهي كتابات ليست عقيمة فقط ولكنها بالغة الضرر ،لأنها تسهم في تكريس حالة عقلية مرضية أو في ترويج الأوهام والخرافات وتكرارها علي أمل أن تثبت كحقائق لا تقبل الجدل، وفي إشاعة وتعميق الفرقة والانقسام بين الناس. والثاني: خبري - تحليلي يركز جهده الأساسي علي تحري حقيقة ما حدث وفرز وتنقية الأحداث والوقائع عن طريق فصلها عن المؤثرات الحسية والدعائية التي تصاحبها ثم عرضها من خلال نسق تحليلي أو سردي حسب الأحوال.ولهذه الكتابات وظيفة هامة، خصوصا في تلك المرحلة المبكرة وبعد مضي فترة قصيرة علي تفجر الأزمة ، لأنها تزود الخبراء والمنظرين بالمادة الخام المضمونة واللازمة للإبداع الفكري المرتكز علي أساس متين .وفي ظل ندرة الوثائق الرسمية المنشورة والغياب شبه الكامل للمذكرات الشخصية للأبطال الذين شاركوا في صنع الحدث، تقع هذه المهمة الجليلة عادة علي عاتق كبار الصحفيين والكتاب من ذوي الاتصالات الواسعة والموثوق بها.ومن أبرز هذا النوع من الكتابات، علي سبيل المثال وليس الحصر، كتاب بوب وودوارد The Commanders وكتاب محمد حسنين هيكل : حرب الخليج : أوهام القوة والنصر.أما النوع الثالث والأخير من هذه الكتابات فهو أكاديمي ـ تنظيري يركز جهده الأساسي علي القضايا الفقهية والنظرية، والتي تبحث في دلالات الحدث علي ضوء الاطروحات والنظريات السائدة في ميادين العلوم الاجتماعية المختلفة. وتندرج الدراسة التي نقدمها للقارىء العربي اليوم تحت هذا النوع من الكتابات.

أما عن الأسباب التي دفعتني إلي ترجمة هذا الكتاب فيمكن إرجاعها

إلي ثلاثة يختلط فيها الموضوعي بالذاتي إختلاطا واضحا في الواقع .

السبب الاول : يتعلق بالقضية التي يناقشها الكتاب ويتناولها بالشرح والتحليل وهي موضوع العلاقة بين ازمة الخليج والنظام العالمي الجديد.فالكتاب في جوهره هو بحث عن إجابة علمية للتساؤل الذي ترددت اصداؤه طوال فترة الأزمة، والذي يدور حول ما اذا كان الاجماع الدولي الذي تحقق في ازمة الخليج يعد علامة علي ولادة نظام دولي جديد يقوم علي احترام القانون ومعاقبة الخارجين عليه، من خلال إحياء وتنشيط دور الأمم المتحدة، أم إنه علي العكس مجرد إجماع فرضته ظروف استثنائية طرحتها أزمة شديدة الخصوصية وغير قابلة للتكرار.

والواقع أنني كنت أتابع، بحكم اهتماماتي الاكاديمية، طبيعة التحولات الجارية في النظام الدولي ، والناجمة عن " التفكير السوفيتي الجديد" وسقوط النظم الشيوعية في شرق اوروبا ، والانعكاسات المحتملة لهذه التحولات علي بنية ودور الامم المتحدة. وقبل اندلاع ازمة الخليج بشهور عديدة نشرت مقالا بصحيفة الاهرام تحت عنوان : " الأمم المتحدة عند مفترق طرق " قلت فيه بالحرف الواحد" انه اذا استمرت حالةالوفاق الحالي بين الدولتين العظميين واكتسبت بفعل الاحداث المتلاحقة زخما جديدا، فليس من المستبعد تماما ان يصل الاتفاق الي حد محاولة تمكين مجلس الامن من الاضطلاع بمهمته كحكومة عالمية مسئولة عن اقرار السلم والامن الدوليين" . كما اشرت في نفس المقال الي ان الامر لن يتعلق فقط بدور مجلس الامن وطريقة صنع القرار فيه وانما سيمتد ليشمل الجمعية العامة التي ستتعرض لتحولات هيكلية وضغوط مزدوجة علي دول العالم الثالث من جانب القوتين العظميين معا وهو ما يمكن ان يؤدى ، بالنسبة

للقضايا التي تهم العالم العربي ، علي سبيل المثال ، الي الغاء قرار الجمعية العامة الذي يعتبر الصهيونية نوعا من انواع العنصرية [1].

وعندما اندلعت ازمة الخليج علي اثر قيام العراق بغزو الكويت وضمها، فوجيء العالم بمجلس الأمن يقوم، لأول مرة في تاريخ الأمم المتحدة بالتطبيق الحرفي للميثاق وينتقل في سلاسة ويسر أذهلتا العالم إلي أحكام الفصل السابع في اتجاه التصعيد من الادانة الي الحظر الاقتصادي فالحصار الجوي والبحري، وأخيرا التصريح باستخدام القوة المسلحة. ولكن عندما صدر القرار ٦٧٨ في ٢٩ نوفمبر ١٩٩٠ مصرحا " للدول المتعاونة مع حكومة الكويت" باستخدام القوة المسلحة، وهو ما كان يعني عملا تسليم مفاتيح ادارة الازمة الي الولايات المتحدة بدلا من الامم المتحدة، حلت المخاوف من تحول الامم المتحدة الي اداة في يد الولايات المتحدة محل الامل في ولادة نظام عالمي جديد تقوده الامم المتحده.

واذكر انه في اليوم التالي لصدور هذا القرار حضر الينا في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية السيد الدكتور / عصمت عبد المجيد، وزير الخارجية المصري وقتها ليلقي خطابا افتتاحيا امام المؤتمر السنوي الثالث للعلوم السياسية. وفي المناقشات التي دارت بعد هذا لخطاب عبرت عن هذه المخاوف واثرت قضية مدي دستورية قرار مجلس الامن رقم ٦٧٨ وعما اذا كان هذا القرار يتمشي نصا وروحا مع ميثاق الامم المتحدة. وكان تعليق وزير الخارجية المصري ديبلوماسيا ودقيقا الي اقصي حد حين قال : "علينا

---

(١) الاهرام ، ١٠ يونيو ١٩٩٠

ان نتذكر ان قرارات مجلس الامن تختلف عن الاحكام الصادرة عن محكمة العدل الدولية". وهو تعليق دبلوماسي بارع لانه تحاشي ان يتعرض بشكل مباشر الي موضوع الدستورية، وبذلك تجنب توجيه اي انتقاد مباشر لهذا القرار تمشيا مع موقف مصر الرسمي تجاه الازمة، ولكنه دقيق جدا في الوقت نفسه لانه يعني ضمنا ان قرارات مجلس الامن لا تصدر بالضرورة استنادا الي قواعد الانصاف والعدالة، مثل احكام محكمة العدل الدولية، ولكنها تتحدد بدوافع ومصالح سياسية في ظل توازنات القوى القائمة.

وفي دراسة لي كتبتها في ديسمبر ١٩٩٠ تحت عنوان: "الأمم المتحدة وأزمة الخليج: دراسة حالة في نظام الامن الجماعي" تعرضت بالشرح والتحليل للاسانيد التي تلقي بشكوك حقيقية حول دستورية القرار ٦٧٨ واختتمتها قائلا:

"لقد اتاحت ازمة الخليج، وما نجم عنها من اجماع دولي لم يسبق له مثيل فرصة نادرة امام الامم المتحدة لفتح الطريق مستقبلا امام عملية استكمال البناء المؤسسي لنظام الامن الجماعي وتذليل ما يعترضه من عقبات. لكن ذلك كان يقتضي ان تحكم الامم المتحدة سيطرتها علي مسار الازمة وتتم معالجتها، سلما او حربا، تحت لوائها ووفقا لمعاييرها. وهذا لم يحدث لأن قيام مجلس الأمن "بالتصريح للدول المتعاونة مع حكومة الكويت باستخدام كافة الوسائل لتطبيق قرارات مجلس الامن" وفقا للقرار ٦٧٨ يفقد الامم المتحدة اي سيطرة لها علي مسرح العمليات العسكرية ان نشبت الحرب وعلي شكل الترتيبات الاقليمية التي ستتم بعدها.بعبارة اخرى يكون مجلس الامن، بهذا القرار، قد اخل مسئوليته في معالجة الازمة ومنح الولايات المتحدة تفويضا شرعيا لكي تتصرف هي

نيابة عنه وعن المجتمع الدولي ممثلا في الامم المتحدة.وهذه هي المفارقة الكبرى لأزمة الخليج "(٢).

في هذا السياق، والذي يعبر عن اهتمام شخصي واضح بدور الامم المتحدة في النظام العالمي الجديد ، كان من الطبيعي ان يثير فضولي كتاب يوصل لنفس القضية ويحاول معالجتها من منظور ارحب واشمل ، وان اجد فيه فائدة تستحق التعميم ووجهة نظر تستحق ان تناقش بصرف النظر عما اذا كنا نتفق معها او نختلف.

السبب الثاني : يتعلق بمؤلف الكتاب وهو الاستاذ مارسيل ميرل ، احد كبار المتخصصين والمنظرين الفرنسيين في العلاقات الدولية.ويتميز مارسيل ميرل بأنه اكثر رواد المدرسة الفرنسية انفتاحا علي المدارس الحديثة في العلاقات الدولية، وخاصة المدرسة السلوكية، رغم انتمائه وارتباطه العميق بالمدرسة القانونية.وقد ساعدته خلفيته القانونية الصلبة والمامه الكامل بالاتجاهات الحديثة في تحليل ودراسة العلاقات الدولية علي تكوين رؤية متكاملة ومتميزة للاحداث الدولية تتسم بالاستقلال والعمق فى الوقت نفسه. ومن أهم مميزاته أنه شديد الصرامة والدقة في التحليل ويحاول أن يبتعد قدر الامكان عن اي انحيازات ايديولوجية.وقد سبق أن ترجمت له كتابه الهام والمتميز سوسيولوجيا العلاقات الدولية" منذ عدة سنوات .

أما السبب الثالث : فهو أن فرنسا اتخذت موقفا فريدا ومتميزا عن

(٢) نشرت في كتاب: الانعكاسات الدولية والاقليمية لازمة الخليج.مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية- جامعة القاهرة، ١٩٩١٠ص٢٠٤

موقف بقية الدول الأعضاء في مجلس الأمن من أزمة الخليج، وهو موقف يستحق دراسة مستقلة في حد ذاته .وفي ظل عدم توافر مثل هذه الدراسة المستقلة في متناول القارئ العربي ، فقد وجدت انه قد يكون من المفيد بالنسبة له ان يتعرف علي وجهة النظر الفرنسية من ازمة الخليج، ومن خلال استاذ فرنسي متميز، حتي ولو كان يعالج الازمة من زاوية محددة جدا ومحدودة وهي علاقة الازمة وادارتها بعملية تبلور نظام عالمي جديد.

وهكذا تضافرت عوامل تتعلق بالموضوع وأهميته مع مكانة المؤلف وجنسيته لتشجيعي وحفزي علي ترجمة هذه الدراسة المركزة.

ويتبنى الكتاب الذي نقدمه للقارئ العربي اليوم أطروحة مفادها أن الإجماع الدولي الذي تحقق في ازمة الخليج وسمح بالتدخل باسم الامم المتحدة ضد العراق، هو إجماع تحقق بفضل توافر ظروف استثنائية، ومن ثم فلا يمكن اعتباره دليلا علي ميلاد نظام عالمي جديد قادر علي كفالة احترام القانون ومعاقبة كل الخارجين عليه في المجتمع الدولي.

والواقع ان شعار النظام العالمي الجديد هو شعار تم صكه وتعليبه اثناء ازمة الخليج وارتبط بها ارتباطا عضويا ولعب دورا تعبويا هائلا في حشد وتنظيم صفوف التحالف الدولي المناهض للعراق.فقد كان من الصعب تصور ان يهب العالم كله ويحشد قواه لمواجهة العدوان الذي ارتكب ضد الكويت لمجرد ان المعتدي كان هو العراق تحديدا وان المعتدي عليه كانت هي الكويت تحديدا، وانما كان من المنطقي ان يقال وقتها ان العالم يحشد قواه لمواجهة العدوان العراقي ،لأن التحولات الجارية في النظام الدولي تسمح منذ الان بإرساء أساس راسخ لنظام دولي جديد قادر علي التصدي للعدوان أيا كان مصدره وأيا كانت وجهته.وقد ردد جميع زعماء دول

التحالف المواجه للعراق هذه المقولة.ومن هنا اهمية هذا الكتاب والذي يحاول التعرف علي المغزى الحقيقي لما حدث في أزمة الخليج انطلاقا من التفسير الذي صاحبها والذي اكد علي ان الاجماع الدولي الذي تحقق يعد علامة علي ميلاد نظام عالمي "جديد".

اما عن اسباب اختيار المؤلف لهذا المدخل في معالجته لأزمة الخليج فيوضحها قائلا: " لأن مستقبل النظام الدولي يتوقف في الواقع علي مدى صحة هذا التفسير من عدمه. فإذا كان صحيحا أن أزمةالخليج تعبر ليس فقط عن مجرد الرغبة في بناء نظام عالمي جديد وإنما عن الامكانية الفعلية لبناء نظام عالمي يقوم علي اساس من احترام القانون والخضوع له ، فأننا نكون في الواقع بصدد منعطف غير مسبوق في تاريخ العلاقات الدولية ، أما إذا كأن الامر كله لا يعدو اكثر من مجرد كونه حجة ظرفية تهدف الي تبرير عمل قمعي ضد أحد مثيري الشغب في العلاقات الدولية، وما أكثرهم، فإن أزمة الخليج لن تشكل في هذه الحالة سوي واحد من تلك المشاهد العديدة التي يطفح بها تاريخ العلاقات الدولية، وهو تاريخ يعكس طبيعة اللعبة الازلية المبنية علي علاقات القوة بين الدول الكبرى".

ولكي يبرهن المؤلف علي اطروحته هذه ، وبشكل علمي صارم بعيدا عن اي احكام مسبقة ، حرص اشد الحرص علي ان يتجنب الاستعانة بأي وقائع او احداث لم تثبت صحتها علي وجه اليقين او بأي تفسيرات او تأويلات خلافية لهذه الاحداث والوقائع.ولذلك اعتمد في المقام الاول علي تحليل تصريحات وخطب القادة والزعماء والمسئولين ومضمون القرارات الصادرة عن مجلس الامن.

وقد قسم المؤلف دراسته الي أربعة فصول تتسلسل في ترابط منطقي

محكم ليصل في سلاسة ويسر الي النتائج التي فرضت نفسها فرضا في نهاية التحليل.

يبدأ المؤلف بتعريف مفهوم النظام والبحث في دلالاته المختلفة لغويا واصطلاحيا وانتهي الي ان هذا المفهوم ليس واحدا او ثابتا ولكنه يتغير بتغيير الزمان والمكان وفقا لتغير الظروف المادية والقيم السائدة.ومع ذلك فإن مفهوم النظام في العلاقات الدولية لابد ان ينطوي علي بعدين ثابتين ومتلازمين : وجود قواعد مشتركة مقبولة، وسلطة عليا تشرف علي تطبيق هذه القواعد. ويحلل المؤلف طبيعة المجتمع الدولي وكيف انتقل من مرحلة التفتت الي الوحدة بعد ان تمكن النسق الاوروبي، والذي تبلور منذ القرن السادس عشر، ان يفرض نفسه علي العالم. وقد نجح المجتمع الدولي، تدريجيا، في بلورة قواعد مشتركة ومتفق عليها ومقبولة بشكل عام (القانون الدولي) ، لكن المعضلة الحقيقية التي كانت تحتاج دائما الي حل تكمن في اسلوب حل المنازعات التي تثور بين الدول وخصوصا حين يختلف اطرافها علي تفسير القواعد الواجبة التطبيق.وخلال قرون طويلة كانت حرية اختيار الاسلوب الملائم لتسوية النزاعات متروكة الي اطراف النزاع انفسهم. بل وأقر القانون الدولي نفسه حق الدول في اللجوء الي الحرب لاستخلاص ما تتصور انه حق مقرر لها، واعتبر حق شن الحرب حقا مرتبطا بخاصية السيادة التي تتمتع بها كافة الدول . ويستعرض المؤلف محاولات تضييق فرص استخدام القوة، او وعلي الاقل حصر نطاق آثارها، مشيرا الي ان تاريخ العلاقات الدولية عرف نماذج عديدة لهذه المحاولات يمكن حصرها في ثلاث وهي : " نموذج الهيمنة، ونموذج توازن القوى، ونموذج التشاور او الوفاق. ويخلص من ذلك كله الي نتيجة مفادها، انه سوف يكون

من الخطأ الاعتقاد بأن هذه النماذج او الصيغ الثلاث قد استنفدت اغراضها. اذ كلما واجهت اي محاولة لبناء سلطة مؤسسيه قادرة علي فرض ارادتها اخفاقا او صعوبات حادة، عادت الدول تبحث في دفاترها القديمة عن الوصفات التي سبق تجربتها. وكانت هناك علي الدوام قوة دولية او اكثر تنزع نحو الهيمنة او تطمح اليها. ومن ثم فإن محاولات اعادة التوازن او مواجهة هذا الطموح ما تزال مستمرة، كما ان المفاوضات او محاولات التصالح والوفاق.. لم تتوقف".

ثم ينتقل المؤلف بعد ذلك الي مناقشة الأسباب التي أدت الي فشل عصبة الأمم ، والتي كانت تشكل في تقديره، اول محاولة لنقل العلاقات الدولية من حالة "الطبيعة" الي حالة "المجتمع" اي من الفوضى وقانون الغاب الي النظام والشرعية القانونية. وكيف حاول واضعو ميثاق الامم المتحدة الاستفادة من هذا الفشل واقامة نظام متكامل للأمن الجماعي يرتكز علي انشاء قوة دولية مسلحة تلعب دور ووظيفة البوليس في المجتمع الدولي وتتمتع بسلطته. لكن انقسام المجتمع الدولي في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية الي معسكرين متصارعين حال دون وضع هذا النظام موضع التطبيق. ويوضح كيف ان " توازن الرعب" النووي ، وليس نظام الامن الجماعي، هو الذي حال دون اندلاع حرب عالمية ثالثة، وكيف اطلق هذا التوازن العنان للصراع علي مناطق النفوذ ثم بدأ يتآكل ، حتي قبل أن يبدأ الاتحاد السوفيتي في الانهيار، نتيجة عدم قدرة القوتين العظميين علي احكام السيطرة علي الحلفاء والتابعين. وهكذا انتهى التوازن بالاختلال نتيجة لعدد من المبادرات التي انتهت بتصعيد خطير في سباق التسلح.

وقبل ان يختتم المؤلف هذا الفصل يوضح قائلا : " إن الانهيار الحاد للنظام الشيوعي فيما بين عامي ١٩٨٥، ١٩٩٠، اسقط فجأة كل المعطيات (السابقة). فقد حل الأمل، وعدم اليقين ايضا، محل الخوف.. فعلي اي اسس يمكن اقامة توازن جديد الآن بعد أن سقط احد الاعمدة التي ارتكز عليها النسق العالمي كله؟.. وراح الزعماء الغربيون يركزون جهدهم اولا علي القضايا الملحة: التحييد التام للاتحاد السوفيتي من خلال اتفاقيات محكمة لنزع السلاح، والمحافظةعلي المكاسب التي حققها التكامل الاوروبي والتحالف الاطلنطي، وعدم التسرع في الاستجابة لمطالب اوروبا الشرقية مع العمل في الوقت نفسه علي مساعدتها لتجاوز مرحلة الانتقال الصعبة.لكن تلك (لم تكن) سوى مهام عاجله علي الصعيد الاقليمي. وباستثناء هؤلاء الذين كانوا يتنبأون " بنهاية التاريخ " لم يكن هناك احد علي الاطلاق يفكر في بناء " نظام عالمي جديد ".

في هذا السياق ينهي المؤلف استعراضه النظري والتاريخي لتطور النظام الدولي بفقرة هامة تمكنه من ان ينتقل الي جوهر القضية موضوع الدراسة فيقول :

«ومن المفارقات ان تصبح ازمة الخليج هي العلامة الكاشفة لهذه الحقيقة. ففي مواجهة التحدي العراقي تبلور وعي جديد من خلال استنكار ورفض الجماعة الدولية بأسرها للعدوان. وجاءت معالجة هذه الازمة لتشكل اختبارا لمدى توافر حسن النية من جانب القوى الكبرى ورغبتهم في تمكين الامم المتحدة من استعادة مكانتها وهيبتها.واصبحت القضية المطروحة داخل رحم ازمة الخليج هي قضية " النظام العالمي الجديد " بصرف النظر عما اذا كانت الصيغة المقترحة تتمثل في الغاء

اربعين عاما من الحرب الباردة والعودة الي ميثاق ١٩٤٥ ام بناء توازن جديد للقوى علي اسس مختلفة عن تلك التي بني عليها النظام ثنائي القطبية».

ويبدأ الفصل الثاني، والذي اختار له المؤلف عنوان : "اختراع النظام الدولي الجديد" ببحث سريع عن السمات الخاصة لأزمة الخليج وعن الاسباب التي ادت الي تحقيق اجماع دولي لم يكتف بإدانة العراق فقط وإنما بمعالجة الازمة علي النحو الذي تمت به .فيحلل المؤلف خطأ الحسابات العراقية وكيف فشل العالم العربي في الحيلولة دون اندلاع الازمة او احتوائها بعد ذلك .ويتوقف بقدر من التفصيل لكي يشرح لماذا وقف الاتحاد السوفيتي في نفس الخندق مع الولايات المتحدة ؟!وكيف حاولت الصين ان تعثر علي حل " يوفق بين المبادئ الثورية والعجز الديبلوماسي" في ظل عجز العالم العربي والذي ترتب عليه ايضا عجز العالم الثالث او صمته. وبينما لم يتوقف المؤلف بالتحليل للموقف البريطاني مكتفيا بملاحظة ان هؤلاء البريطانيين لا يتحركون علي اي حال بدافع من العواطف او الاخلاق وسينحازون حتما الي الولايات المتحدة، "فصل بعض الشيء في دوافع الموقف الفرنسي بسبب ارتباطات فرنسا القديمة بنظام صدام وعلاقتها الخاصة بالعالم العربي واوضاعها الداخلية. ثم يخلص من ذلك كله الي ان الولايات المتحدة" وجدت نفسها حرة طليقة بعد ان تمكنت من تحييد البعض وخروج البعض الاخر من الساحة".

وينهي المؤلف هذا الجزء التمهيدي من الفصل الثاني قائلا: " في هذا الاطار يبدو واضحا تماما ان ازمة الخليج لها سمات نبعت من ذاتها ومن خارجها ايضا، وأضفت عليها نوعا من الخصوصية .ومن ثم فإن الظروف

التي صاحبتها يصعب ان تتكرر علي نحو مشابه او متطابق . وهذه الملاحظة هي التي تصلح بذاتها دليلا علي ان الحل الذي تم تبنيه لا يحظي حقيقة بتلك المسحة المثالية التي حاولت بعض الاطراف اضفاءه عليه، ولا يمدنا الا بقواعد هشة في عملية صياغة نظام دولي جديد. "

اما الجزء الثاني من هذا الفصل فقد خصصه المؤلف لتوضيح كيف تم صك مصطلح النظام الدولي الجديد وفي اي سياق ورد في بنية الخطاب السياسي الرسمي للدول الكبري عبر مراحل الازمة المختلفة وحتي الحاق الهزيمة العسكرية بالعراق. واستطاع المؤلف ان يدلل بما لا يقبل الجدل علي ان الحديث عن النظام العالمي الجديد طرح اصلا في سياق البحث عن حل لازمة الخليج ومن ثم فقد ارتبط ارتباطا عضويا بها.يقول المؤلف :

" وهنا تتجلى تحديدا اهمية ازمة الخليج، فالأمر لا يتعلق بالصدفة وحدها ولكن توجد علاقة سببية بين التحدي العراقي ومحاولات البحث عن حل مناسب ،ولذا تشكل ادارة ازمة الخليج معملا للتجارب الخاصة بالنظام العالمي الجديد. فقد قيل لنا ان مستقبل النظام الدولي يتوقف علي نجاح او فشل الاستراتيجية المناهضة للعراق ،ومن ثم تعتبر ازمة الخليج بمثابة الرحم الذي سيخرج من جوفه نظام جديد بعد ان يكون قد تعرض لتجربة حاسمة".

وهكذا ينتقل المؤلف ببراعة الي الفصل الثالث والذي يبحث فيه عن الدور الحقيقي للامم المتحدة في ادارة الازمة .فيستعرض اولا مجمل القرارات التي اتخذها مجلس الامن اثناء الازمة ويقسمها الي ثلاث مجموعات: مجموعة القرارات الاثنى عشر" التي شكلت حزمة من الاجراءات غير القابلة للتجزئة والتي اصبح قبولها جملة واحدة شرطا لا

يتجزأ من شروط وقف اطلاق النار، ثم مجموعة القرارات التي اسماها المؤلف " قرارات مجلس الامن الاخرى" ، وهي القرارات ٦٧٢ ٦٨١,٦٧٣٠ الخاصة بالاوضاع في الاراضي الفلسطينية المحتلة والتي اندلعت اثناء ازمة الخليج وثارت بسببها قضية ازدواج معايير مجلس الامن، واخيرا مجموعة القرارات التي صدرت ضد العراق بعد الحرب ووضعته تحت الرقابة الصارمة لمجلس الامن ولفترة غير محددة.وبعد تحليل مضمون هذه القرارات تحليلا قانونيا دقيقا ينتقل المؤلف لمناقشة احد القضايا المحورية في دراسته للتعرف علي ما اذا كانت الامم المتحدة قد تصرفت كفاعل حقيقي ام استخدمت كأداة .وهنا يفرق المؤلف بين مجلس الامن كجهاز سياسي يملك سلطة البوليس الدولي وبين محكمة العدل الدولية كجهاز قضائي يحتكم الي قواعد القانون بما تنطوي عليه من عدالة وانصاف. ويتوقف المؤلف طويلا ليقارن بين اسلوب الامم المتحدة في ادارة ازمة الخليج واسلوبها في ادارة الازمات السابقة ويشرح بالتفصيل الاسباب التي ادت الي انفراد الولايات المتحدة بادارة العمليات العسكرية في ازمة الخليج ورفض احياء دور لجنة اركان الحرب. ويخرج المؤلف من هذا التحليل الممتع بالنتيجة التالية التي اختتم بها هذا الفصل.

" الواقع انه لا يمكن التشكيك بأي حال من الاحوال في سلامة قرارات مجلس الامن: وهذه القرارات ملزمة لجميع اعضاء الامم المتحدة وفقا لأحكام الميثاق. ولكن بدلا من الحديث عن قانونية هذه القرارات، مثلما ذكر السكرتير العام للامم المتحدة، ربما يكون من المفيد ايضا ان نتحدث عن شرعيتها. ذلك انه ثبت من المسار الذي اتخذته الازمة في الامم المتحدة ان آلية المحافظة علي النظام او السلم لم يتم تشغيلها وفقا

للطريقة المنصوص عليها في الميثاق . اذ قام مجلس الامن بمناورة هدفت الي ترك حرية العمل المنفرد امام الدول المتحالفة ضد العراق متاحة دون قيود ، بدلا من اللجوء الي الاجهزة والاجراءات المنصوص عليها في الميثاق والكفيلة بالحيلولة دون اندلاع الازمات او بمعالجتها عند وقوعها. لقد تم احترام الشكل القانوني في مجلس الامن.لكن مجلس الامن نفسه لم يحترم هذا الشكل بالنسبة لبنود هامة واساسية من احكام الميثاق . ومن هنا يتجلى الشعور بعدم الارتياح حين نمعن النظر في ملف الازمة، فاذا كانت هذه الحرب ، حتي اذ سلمنا جدلا بأن مجلس الامن اضفى عليها مشروعية ما، " ليست حربا للامم المتحدة (باعتراف السكرتير العام نفسه)، فإنه يتعين ، من ثم ، تجنب تلك الصيحات الانتصارية التي تتحدث عن اعادة بعث القانون الدولي واعادة الاعتبار للامم المتحدة .فقد استعملت الامم المتحدة في الواقع كاطار وكأداة لعمل جماعي كانت الظروف الاستثنائية وحدها هي التي جعلته ممكنا" .

وعندما يصل المؤلف الي هذه النتيجة - المفتاح في دراسته يعود لكي يطرح سؤالا جوهريا كي يستكمل ، من خلال محاولة الاجابة عليه، حلقات الاشكالية التي طرحها في مقدمة كتابه، اما السؤال فهو : هل كان الدافع وراء تضامن مجموعة الدول التي شكلت "تحالفا" مناهضا للعراق هو اقامة نظام عالمي جديد؟ وهكذا يخصص المؤلف الفصل الرابع، كله لكي يبحث في حقيقة هذه الدوافع من خلال تحليله للعوامل التي املت علي الدول الخمس الكبار سياستها تجاه ازمة الخليج ومفهومها الخاص لما تقصده بالنظام العالمي الجديد، وميزة هذا الفصل انه لا يبحث عن النوايا ولكنه يكتفي بفحص اقوال وسلوك القادة طوال فترة الازمة" لكي يؤكد

في النهاية علي ان دوافعهم كانت شديدة التباين ،ومن ثم فإن "واجهة الاتفاق حول النظام العالمي الجديد تخفي وراءها تباينا في التقديرات المبنية علي الرغبة في الدفاع عن المصالح الوطنية".

ويختتم المؤلف هذا الفصل ، بعد ان يحلل كيف ان الدول دائمة العضوية في مجلس الامن لا تتفق فيما بينها علي مضمون " النظام العالمي الجديد" وان بقية الدول الاعضاء في الجماعة الدولية اخذت موقفا يتسم إما بالتروي قبل الحكم عليه ، وإما رفضه صراحة، مستنتجا من ذلك كله " إن الفرصة امام ولادة نظام دولي جديد ، افضل وقابل للاستمرار ، من خلال ادارة ازمة الخليج ، هي فرصة محدودة ان لم تكن معدومة".

والواقع ان الاحداث والتطورات اللاحقة تؤكد علي سلامة الاطروحة التي تبنتها هذه الدراسة المركزة ، بحيث تبدو هذه الاطروحة الان وكأنها مسلمة لا تحتاج الي برهان. وقد اشار البروفيسور ميرل الي هذه الاحداث، في الصحفات القليلة التي تفضل مشكورا بكتابتها خصيصا لكي تتضمنها الطبعة العربية بعد مرور عام كامل علي صدور الطبعة الفرنسية من الكتاب. لكن هل معني ذلك ان العالم يمر الان بمرحلة " السلام الامريكي" وأن الولايات المتحدة هي التي تقوم حاليا بدور المنظم في النسق الدولي؟

هنا تبدو اجابة مارسيل ميرل علي هذا التساؤل متشككة الي حد كبير. ذلك ان النغمة الانتصارية الصادرة عن الخطاب الرسمي الامريكي توحي برغبة الولايات المتحدة في ان تلعب هذا الدور ، لكن امكاناتها قد تقصر عن الاضطلاع به. في الوقت نفسه فإن حروب القبائل المشتعلة في مناطق كثيرة من العالم الان قد تدفع بالولايات المتحدة، وربما بغيرها من الدول المستقرة نحو العزلة.

واذ آمل ان يجد القارئ العربي في هذه الدراسة ما يعينه علي فهم بعض الابعاد المتعلقة بادارة ازمة الخليج والتعرف علي بعض ما نشر في الغرب حولها، فإني اود ان أتوجه بخالص الشكر الي كل من اسهم بدور كي تصبح في متناوله، وفي مقدمتهم جميعا الاستاذ الدكتور سعد الدين ابراهيم.

والله الموفق وبه نستعين ،

حسن نافعة

القاهرة في ١ يوليو ١٩٩٢

مقدمة

لم تستغرق الأزمة التي اصطلح علي تسميتها "ازمةالخليج" سوى فاصل قصير نسبيا في تاريخ العلاقات الدولية. ويبدو أن الجماهير الفرنسية والتي تزاحمت لتخزين ما تحتاجه من السلع تحسبا لحرب عالمية جديدة، قد طردت من ذاكرتها تماما تلك الأحداث التي لم تؤثر في الواقع على حياتهم اليومية الا في حدود طفيفة جدا وعلي نحو عابر . وسرعان ما عادت المشاغل الداخلية، بما تنطوي عليه من مطالب اجتماعية ومناورات حزبية واضطرابات سياسية، لتأخذ مسارها المعتاد كما لو ان الاحداث التي بدأت بغزو الكويت في ٢ اغسطس ١٩٩٠ وانتهت في ٢٨ فبراير التالي بانتصار الحلفاء علي الجيش العراقي، لم تكن سوى مجرد جملة اعراضية.

اما المتخصصون فمن حقهم ، بل ويجب عليهم ، ان يكون لهم رأي مختلف. فبصرف النظر عن تقييمهم النهائي لنتائج هذه الاحداث ، الا انهم يتفقون جميعا علي ان الازمة احدثت زلزالا عنيفا، وان مكوناتها وآثارها سوف تطبع تطور العلاقات الدولية علي الامدين العاجل والآجل.

وتبدو العلامات الكاشفة لحدة الازمة واضحة جلية بالنسبة لكافة المشتغلين بالحقول المعرفية المختلفة. فالمؤرخ سوف يهتم ، بطبيعة الحال ، بطرح تساؤلات عديدة حول مصادر وابعاد ازمة مسلحة بين دولتين من دول " العالم الثالث" وما ينطوي عليه الاتفاق بين "الشرق" و"الغرب"

من جديد بالنسبة لاحتمالات وسبل فرض النظام علي "الجنوب". اما عالم الجغرافيا السياسية فسوف يعكف علي دراسة التحولات التي احدثتها الازمة في علاقات القوى علي مستوي الاقليم بل وعلى مستوى العالم بأسره. فإذا ما توقف بشكل خاص عند الظواهر الثقافية فلابد ان يثير تساؤلات محددة حول اثر هذا الزلزال على حركة المد الاسلامي او علي قضية الوحدة العربية. اما المسائل المتعلقة باختبار الاسلحة الجديدة في هذه الازمة فسوف تفتح شهية عالم الاستراتيجية، والذي سيتوقف ايضا عند القضايا التي اثارتها اشكالية تجميع وتمركز هذا الكم الهائل من القوات المحاربة على بعد الاف الكيلومترات عن قواعد انطلاقها. اما عالم الاقتصاد فسوف يتوقف عند آثار الازمة البترولية ويبحث عن سبل تحقيق الاستقرار في سوق يتسم بالفوضى الهائلة وتهدده الازمات الدورية. واخيرا فمن الطبيعي ان يحاول خبراء الاعلام والاتصال اثارة تساؤلات حول تلك الحرب الغريبة والتي بلغت المزايدة الاعلامية خلالها حد التسمم الجماعي.

ولا يدعى هذا الكتاب تقديم رؤية تحليلية متكاملة Synthese ، فذلك طموح ما يزال سابقا لأوانه لاننا لا نملك بعد كل الوقائع المعلوماتية الضرورية. هو لا يقتصر علي توصيف الازمة، لأن قراء الصحف يمكن ان يعثروا بسهولة علي مثل هذا التوصيف. لكن القضية التي تشغلنا هنا، والتي تمثل هدف هذا الكتاب ، تنصب على محاولة التعرف علي المغزى الحقيقي للاحداث المعروفة انطلاقا من التفسير الذي صاحبها، على الاقل من جانب اعضاء التحالف المناهش للعراق، والذي يؤكد علي أننا بصدد " نظام عالمي جديد".

لماذا نرجح استخدام هذا المنهج اذن؟ لان مستقبل النظام الدولي يتوقف

في الواقع علي مدى صحة هذا التفسير من عدمه. فإذا كان صحيحا ان ازمة الخليج تعبر ليس فقط عن الرغبة (في) ولكن ايضا عن القدرة (على)، بناء نظام عالمي جديد يقوم علي اساس من احترام القانون والخضوع له ، فإننا نكون في الواقع بصدد منعطف غير مسبوق في تاريخ العلاقات الدولية. اما اذا كانت هذه الصيغة لا تشكل ، على العكس، سوى حجة ظرفية تهدف الي تبرير عمل قمعي ضد احد مثيري الشغب في العلاقات الدولية، وما أكثرهم، فإن ازمة الخليج لن تشكل في هذه الحالة سوى مشهد من تلك المشاهد العديدة التي يطفح بها تاريخ العلاقات الدولية والتي تعكس حقيقة اللعبة الازلية للتحالفات المبنية علي علاقات القوى بين الدول الكبرى .

وايا كانت النتائج التي يمكن ان نتوصل اليها فإن النقاش الدائر حول هذه القضية يحتل مرتبة بالغة الاهمية لأنه يسمح بتقييم قدرة النظام الدولي على العثور على آلية خاصة بالتصحيح الذاتي.

ويتناول المؤلف هذه الدراسة بدون احكام مسبقة. فهو يعتقد أن العراق قد ارتكب عملا من اعمال العدوان ضد الكويت، ومن ثم فإنه يستحق العقاب بسبب خرقه لأحد المبادىء الأساسية للقانون الدولي. ولكنه ينوي ان يمارس حريته الكاملة فيما يتعلق بتقديره للظروف التي اتخذت وطبقت فيها احكام العقاب ضد العراق. وللإجابة على التساؤلات التي يطرحها فإنه سوف يترك الفاعلين يجيبون بأنفسهم عليها سواء بأقوالهم او بأفعالهم وسلوكهم. فهذه الاقوال والافعال هي التي ستمكننا من اجراء اختبار حي in vivo لمدى صدق الادعاء بميلاد " نظام عالمي جديد" او قدرة هذا المولود علي البقاء.

الفصل الأول

درس التاريخ

إن الاعتقاد بأن التغير الذي يطرأ علي الظواهر الاجتماعية يمكن أن يبدأ من فراغ، ما هو الا ضرب من ضروب الوهم في أغلب الاحيان. ولهذا فإن أي جديد في هذا الميدان يجب ان يعامل بقدر من الحذر مادام لم يتم اختباره علي ضوء السوابق. وقد اثبتت التجربة في واقع الامر أن المشكلات خالدة وأن وعاء البحث عن حلول لها يشكل معينا لا ينضب.

وقبل ان نبحث في ماهية "الجديد" في ادارة ازمة الخليج، يجب ان نبدأ اولا بتحديد ما هو المقصود بالنظام الدولي ordre international.

١ ـ مفهوم النظام الدولي :

لكي نفهم وجود اي " نظام دولي" من عدمه ، يتعين علينا ان نحاول اولا استكشاف مدرك " النظام" ordre وككل الكلمات المتداولة في اللغة الدارجة او في المصطلحات السياسية والعلمية فإن كلمة نظام ordre تنطوي علي معان متعددة polysemique، ويتوقف محتواها على سياق وظروف توظيفها . ولهذه الكلمة ، حتى في اللغة الشائعة الاستخدام رنين محايد، حين تستخدم في سياق التوزيع او الترتيب ، او رنين هرمي ، حين تستخدم في سياق المكانة او الموقع في سلم القيادة او التنظيم. وينطبق هذا الوضع نفسه علي اللغة السياسية، حين تستخدم كلمة النظام كنقيض للانظام او الفوضى desordre او كمرادف للتقدم (حين نتحدث مثلا عن

" حزب النظام " او عن " النظام الاخلاقي ")، واحيانا كمرادف للحرية او حتى العدالة (وينسب للفيلسوف الالماني جوته قوله مثلا " افضل الظلم علي الفوضى "). وكثيرا ما نتحدث في زمننا هذا عن " اللانظام القائم او الفوضي المستتبه le desordre etabli (وفقا لتعبير ايمانيويل مونييه) للتدليل علي الاوضاع المعيبة التي تنطوي عليها منظومة ما systeme. وعلي العكس من ذلك قام الكتاب الكلاسيكيون بلفت الانتباه الي "ان "اليد الخفية" (آدم سميث) او " العقل الخادع" (هيجل) تسهم في تحقيق التناغم رغم مظاهر الفوضي الضاربة. وفي هذا السياق فإن الاحالة الي " نظام ordre دون وجود اي شكل محدد ودقيق له ، تصبح بلا مضمون ولا تنطوي علي اي دلالة محددة.

وحتى لا نتوه في دروب الجدل السيمانطيقي (علم الدلالات) ، يكفي ان نلاحظ ان مفهوم النظام يرتبط من الناحية السياسية ارتباطا عضويا بمفهوم المجتمع . ففي كل مجتمع ، ابتداء من أصغر وحداته (العائلة) الي اكثرها شمولا (البشرية ككل)، تثور مشكلة تنظيمية يستحيل حلها دون الرجوع الي مفهوم معين للنظام . ومن نافلة القول ان هذا المفهوم ليس احاديا او ثابتا ، اذ يتغير في الزمان والمكان وفقا لتغير الظروف المادية والقيم السائدة، ومع ذلك ينطوي هذا المدرك علي بعدين ثابتين ومتلازمين: الاول هو الانضواء تحت لواء قاعدة مشتركة ، والثاني هو وجود سلطة تقوم بتطبيق هذه القاعدة، فإذا لم يكن هناك قانون او ناموس او قاعدة متفق عليها تصبح التحكمية هي السمة البارزة للسلطة، وفي غياب سلطة أو قوة قادرة علي تطبيق القانون تسود الفوضى. اي ان النظام السياسي والاجتماعي لا يقوم الا علي اساس الجمع ، بل وربما علي التوازن، بين عنصرين اساسيين هما القانون المشترك والسلطة الشرعية.

وعندما ميز هوبزHobbes ، في القرن السابع عشر ، بين " حالة الطبيعة" و"حالة المجتمع"، قدم لنا خدمة جليلة واخرى رديئة. فمن ناحية ادي هذا التمييز الي وضوح الفرق بين النظام الداخلي والفوضى الخارجية. ويقوم النظام الداخلي علي افتراض وجود عقد اجتماعي يتنازل الافراد بمقتضاه عن حرياتهم في مقابل التزام "الامير" ، او اي سلطة اخرى، بحمايتهم وتحقيق امنهم. اما الفوضى الخارجية فمردها عزوف الامراء عن ابرام عقد فيما بينهم بسبب غيرتهم الشديدة وحرصهم علي الاستقلال والسيادة. وتكمن ميزه هذه المقولة في انها تساعد علي فهم الفروق القائمة بين المجتمعات المنضوية تحت لواء الدول، حيث من المفترض ان يسود النظام والوئام دون مشاكل؛ وبين المجتمع الدولي حيث تسود حالة الطبيعة اي حالة الفوضى التي ينتفي فيها وجود اي نظام، ومن المسلم به ان قيام نظام داخل الدول اسهل بكثير من عملية اقامة نظام بين الدول نفسها. وهذه الصعوبات هي ذاتها التي ترسم حدود الحقل البحثي لعلم العلاقات الدولية وتشكل موضوعه وقضاياه البحثية.

لكننا نجد ، من ناحية اخرى، ان التفسير الذي يقترحه هوبز يدفع بالتمايز او التناقض القائم بين المجتمعات المحلية والمجتمع الدولي الي حدود غير معقولة وغير مقبولة. فليس صحيحا ان النظام ، بالمعني الذي يقصده هوبز، يسود دوما داخل حدود الدول، اذ كثيرا ما نلاحظ سمات التحكم السلطوي او الفوضي المجتمعية داخل هذه الحدود .وليس صحيحا ايضا ان الدول المستقلة وذات السيادة تمارس علاقاتها وفقا للنمط السائد في حالة الطبيعة، حتي علي المستوى الرمزي ، او ان هذه الحالة قد سادت في اي عصر من العصور. ومع ذلك فلا يمكن انكار ان السبب الذي يؤدي

الي تماسك فكرة وجود حالة من الفوضى الكامنة ، والتي لا يمكن التغلب عليها في مجال العلاقات بين الدول ، يرجع الي غياب سلطة بوليسية مركزية دائمة تماثل تلك القائمة داخل حدود الدول بكل مظاهرها واختصاصاتها التقليدية.

وعلي اي حال فإنه يتعين ان نقترب من المجتمع الدولي بنظرة اكثر تعمقا لكي نبحث عن مدي توافر بديل للسلطة المؤسسية. فمما لا شك فيه ان احترام القانون (ونقصد في هذا السياق القانون الدولي) هي عملية تتقدم عبر الزمن. ومع التسليم بأن هذا الاحترام لم يصل بعد الى درجة الكمال (النسبي) علي النحو القائم داخل حدود الدول ، الا ان ذلك ليس معناه ان فكرة النظام الدولي هي مجرد اسطورة. ولكن قبل ان ندلل علي صحة هذه المقولة يتعين علينا اولا اول نتعرف علي احدي السمات المميزة للنسق systeme الدولي.

وتتسم الوحدا الدولية بأنها تجمعات تفصلها حدود تميز كل منها عن الاخرى. وعلى مدى الاف السنين لم تتجسد فكرة العالمية او وحدة الروابط التي تجمع بين الامم إلا علي شكل رؤى او خيالات نظرية. فلم يكن يوجد سوى ذرات متناثرة من الوحدات السياسية لم ترتبط معا الا في علاقات محدودة وعابرة. ولم تمثل المنظمات او التنظيمات الدولية التي يمكن الاحالة اليها في هذا الصدد(مثل الامبراطوريات القديمة او تجمع المدن اليونانية او الاقطاعيات المسيحية في العصور الوسطى) سوى تجارب محدودة زمانيا ومغلقة مكانيا الي حد كبير ، اذ لم تربط بينها وبين التجارب المماثلة، والتي وجدت في انحاء اخرى من العالم في نفس الوقت، اي علاقات او صلات تذكر في معظم الاحيان. وايا كانت درجة الاهتمام الذي تحظى به هذه

التجارب من الناحية التاريخية، الا انها لا تشكل نموذجا يمكن القياس عليه او يصلح لادارة نسق دولي تمتد مكوناته الي كافة ارجاء المعمورة.

غير ان عملية الانتقال من مرحلة التفتت الي مرحلة التوحيد للنسق الدولي ستتم تدريجيا بفضل، وبواسطة، النسق الفرعي الاوروبي. فاعتبارا من القرن السادس عشر استطاع النسق الاوروبي ان يفرض سيطرته علي بقية العالم، وتمكن هذا النسق من ان يشكل في الوقت نفسه مجتمعا خاصا به حاول من اجل ان يضع حدا للنزاع والتنافس بين وحداته، ان يجرب نماذج مختلفة من انماط الضبط والتنظيم والتي اسفرت عملية اعادة انتاجها، في مرحلة لاحقة، عن غرس اللبنات الاولى وتحديد الملامح الاساسية لتنظيم عالمي. ولا ينطوي التأكيد علي التطابق الزمني بين النسق الاوروبي والنسق العالمي علي اي احساس بالمركزية الاوروبية بقدر ما يعد انصافا يتسق مع الحقيقة التاريخية[1]. ولهذا تشكل الخبرة الاوربية معملا حيا يمكن الاستعانة ببعض التجارب التي تمت في داخله للتدليل والقاء الضوء ليس فقط علي التقدم والانجاز الذي تحقق علي طريق البحث عن "النظام" في مجتمع الدول، ولكن ايضا علي العقبات والمشكلات التي تعترض هذا الطريق.

٢ - جوهر النظام الدولي :

اذا سلمنا بأن النظام الدولي يقوم علي دعامتين اساسيتين هما القبول بقواعد مشتركة وقيام سلطة قادرة علي تطبيق هذه القواعد، فمن الضروري ان نعترف بأن التقدم الذي تم احرازه علي طريق ارساء الدعامة الاولي يفوق بكثير ذلك الذي تم انجازه علي طريق الثانية. اذ يشكل تطور القانون الدولي العام، والذي تبلور في اغلب الاحيان من خلال صياغة وابرام المعاهدات بين الدول نفسها ، ظاهرة بارزة . ويمكن القول دون تردد ان

المعاهدات الدولية التي تم ابرامها اعتبارا من مؤتمر وستفاليا (١٦٤٨) وحتى عهد عصبة الامم (١٩١٩) ، قد اسفرت عن تقنين شامل لكافة الاوضاع التي تدخل ضمن نطاق الحقل المعرفي لعلم العلاقات الدولية في وقت السلم والحرب معا، وعلي نحو كان يتسم دوما بمحاولة تحري المزيد من الدقة والوضوح. وكانت المؤتمرات الدولية الكبرى (مثل مؤتمر فينا، ١٨١٥، ومؤتمر باريس ، ١٨٥٦، ومؤتمر برلين، ١٨٦٥) هي المناسبات التي يتم فيها تبني القواعد القديمة او استحداث قواعد جديدة، وما برح هذا النشاط "التشريعي" يزداد حيوية وتدفقا نتيجة لقوة دفع المنظمات الدولية والتي بذلت جهدا هائلا لتقنين قواعد القانون الدولي وتحديد معالمه. وكان من ابرز ما قامت به ، علي هذا الصعيد، وعلي سبيل المثال لا الحصر ، ابرام اتفاقية فينا الخاصة بقانون المعاهدات (١٩٦٩) والاتفاقية الخاصة بقانون البحار (١٩٨٢).

وكما هو الحال بالنسبة لكافة النصوص القانونية فعادة ما تواجه قواعد القانون الدولي بالاحتجاج او الاعتراض من هنا او هناك وتصبح موضوعا للجدل اوللنزاع. ولكن الدول تستطيع دائما ان تعثر علي طريقة ما لتسوية نزاعاتها بالطرق السلمية ، سواء باللجوء الي الجهات القضائية المناسبة او ـ وتلك هي الوسيلة الاكثر شيوعا ـ عن طريق التفاوض . وفي هذا السياق يمكن القول بأن احد اعمدة النظام الدولي قد استقر بالفعل في مكانه.

لكن الصعوبات الكبيرة تثور حيث تتجه الخلافات حول مشكلة ما الي نزاع مسلح او نزاع يهدد باستخدام القوة المسلحة (وبعد ان تستنفد وسائل حلها سلميا). وخلال قرون طويلة تركت حرية الاختيار الي

الاطراف المتنازعة نفسها، بل واقر القانون الدولي نفسه حق الدول في اللجوء الي الحرب باعتباره حقا لصيقا بخاصية السيادة التي تتمتع بها جميع الدول. اما الدول الاخرى التي ليست طرفا مباشرا في النزاع، فقد تعين عليها ان تختار بين موقف الحياد او الانحياز الي جانب احد الاطراف المتحاربة.

ومن الواضح ان رؤية الامور على هذا النحو لا تكشف الا عن الجانب القانوني للمشكلة الهائلة التي تثيرها عملية اللجوء الي القوة المسلحة (اي الخروج علي النظام القائم) في العلاقات الدولية . ولتضييق فرص استخدام القوة او علي الاقل حصر نطاق آثارها، لجأت الدول بشكل تلقائي الي عدد من الوسائل السياسية الهادفة الي " تأطير" التحركات العدوانية او العنيفة التي قد يقدم عليها البعض. وقد قام مورتون كابلان ، في كتاب اصبح احد الكلاسيكيات في الادب السياسي، بالتمييز بين ست وسائل يمكن اللجوء اليها لحل او لاحتواء الازمات . وعلي ضوء التجربة التاريخية يمكن اختصار هذه الوسائل او اختزالها في ثلاث نماذج فقط وهي الهيمنة domination ، وتوازن القوى ، والوفاق con- certation .

وعادة مالايتوافر وضع اليهمنة الامبراطورية تهيمن علي اقاليم شاسعة ، وتتوافر لها القوة اللازمة لفرض سيطرتها المطلقة ، والحيلولة دون خروج هذه الاقاليم عن طاعتها او اندلاع الاضطرابات والمنازعات فيما بينها، او قمعها في حال حدوثها. وتمدنا الامبراطورية الرومانية بنموذج واضح في هذا الصدد ، كما تمدنا الامبراطوريات الاستعمارية ، وخاصة الامبراطورية العثمانية والامبراطوريات الاوربية ، التي امتدت الي ما وراء البحار ابتداء

من القرن السادس عشر ، بنماذج اخرى. كذلك فإن السيطرة التي مارستها كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي علي المناطق التي خضعت لنفوذها وصفت بانها من قبيل الهيمنة الامبراطورية .

لكن " كل امبراطورية مآلها الي زوال " كما اشار بحق ديروزيل . وتنهار الامبراطوريات اما من داخلها (بسبب عدم قدرتها علي السيطرة علي الثورات التي تندلع بين شعوبها ، نتيجة للاتساع الضخم للحيز الذي تسيطر عليه، او عدم التجانس بين هذه الشعوب)، واما من خارجها (بسبب ضغط وحصار القوى المتحالفة ضدها من خارج حدودها، كما حدث بالنسبة للامبراطورية الرومانية).وفي جميع الاحوال فإن جميع الامبراطوريات لم تتمكن من فرض سيطرتها الا علي جزء محدود من العالم، وليس بوسع اي منها ان تسيطر علي العالم كله والي ما لا نهاية.

وهناك صيغة مخففه للهيمنة تعرف بالغلبة preponderence. وهي تمثل وضعا لا تسيطر فيه دولة ما بالضرورة علي كل مناحي العلاقات الدولية، ولكنها تملك من الوسائل ما يمكنها من التحكم في تسوية القضايا الدولية الكبرى علي النحو الذي يحقق مصالحها الخاصة ويضاعف من نفوذها . وقد تبوأت كل من اسبانيا وفرنسا وبريطانيا، علي التوالي وضع الدولة الغالبة في النظام الاوروبي القديم ، وهو نفس الوضع الذي حظيت به المانيا في نهاية القرن التاسع عشر. ويعتبر نموذج الغلبة في العلاقات الدولية اقل احكاما من نموذج الهيمنة الامبراطورية واقل منه قدرة علي الدوام او الاستقرار.

اما صيغة توازن القوى فهو عبارة عن وصفة دبلوماسية قديمة قدم الوجود ذاته، وما تزال تحظى بحيوية شديدة في العالم المعاصر . وتتمثل

هذه الصيغة في محاولة التحوط والوقاية من الاخطار الناجمة عن نزعات السيطرة، او تنامي عناصر القوة لدى الخصم ، من خلال لعبة التحالفات. وقد اصبحت هذه الصيغة هي القاعدة الذهبية السائدة في النظام الاوروبي القديم ، لكنها لم تسعفه تماما او تمكنه من الحيلولة دون نشوب الحرب. بل علي العكس ، فكثيرا ما ادت ميكانيكية التحالفات والالتزامات المتبادلة الي تعميم وتوسيع نطاق المنازعات ، كما حدث في عام ١٩١٤ عندما انهار كل من التحالف الثلاثي والوفاق الثلاثي. واذا كان النموذج الامبراطوري هو نموذج قابلا للانهيار او الزوال ، فإن نموذج توازن القوى هو نموذج هش وغير قادر علي البقاء بسبب التغير المستمر في نمط التحالفات ، او الانسلاخات غير المتوقعه ، وعدم الوفاء بالالتزامات . ومع ذلك فإن هذا النموذج يتكرر دائما ويلجأ اليه القادة علي الدوام وخصوصا عندما لا تتاح امامهم وسيلة اخرى لقطع الطريق علي التهديدات المحتملة. وسوف نرى فيما بعد كيف تم تطبيق هذا النموذج بطريقة مبتكرة واثناء فترة الحرب الباردة.

واخيرا فإن صيغة الوفاق او التشاور هي وسيلة للتسوية يتم اللجوء اليها عادة إما لتثبيت دعائم السلام عقب ازمة او حرب او لمنع نشوب ازمة. وهي صيغة قاصرة، بحكم التعريف نفسه، علي القوى الكبري. وقد تمارس هذه القوى دورها من خلال تنظيم مؤسسي ، كما هو الحال بالنسبة "للحلف المقدس"، والذي نشأ بهدف الحفاظ علي الاسر الحاكمة في اوروبا بعد مؤتمر فيينا. لكن وجود مثل هذا التنظيم ليس ضروريا ، والدليل علي ذلك تجربة "الوفاق الاوربي" والتي استمرت طيلة القرن التاسع عشر، اذ يكفي تنظيم لقاءات او مؤتمرات دورية ، او عند الحاجة وفي اللحظة المناسبة ، بهدف ازالة الالغام القابلة للانفجار وازاحتها عن الطريق

لتحقيق حد ادني من الاستقرار في العلاقات الدولية. وقد رأي جورج سل G. Seelle في ممارسات " الوفاق الاوربي" برهانا علي ما اسماه " بالحكومة الفعلية الدوليةGovernment de fait international [٤]. ففي غياب جهاز مفوض بمسئوليات ملائمة اضطلعت عملية التشاور الاختياري بين القوى الاوربية الكبرى بوظيفة الضبط الايقاعي اللازم لتيسير النظام في ذلك الوقت ، ولكن بطريقة متقطعة وتجريبية.

ومايزال هذا النموذج يتمتع بمزايا تجعله قابلا للبقاء في الوقت الراهن. يدل علي ذلك نظام التشاور المتبع في اطار "مؤتمر التعاون والامن الاوروبي" والذي يمارس دوره علي هامش الامم المتحدة منذ عام ١٩٧٥ .

وسوف يكون من الخطأ الاعتقاد بأن هذه النماذج او الصيغ الثلاث قد استنفدت اغراضها او اندثرت . اذ كلما واجهت الدول في محاولاتها لبناء سلطة مؤسسية قادرة علي فرض ارادتها اخفاقا او صعوبات جادة، عادت تبحث في دفاترها القديمة عن الوصفات التي سبق تجربتها. وكانت هناك ، علي الدوام، قوة دولية او اكثر تنزع نحو الهيمنة او تطمح اليها. ومن ثم فإن محاولات اعادةالتوازن او مواجهة هذا الطموح ماتزال مستمرة ، كما ان المفاوضات او محاولات التصالح ، والتي تؤدي في بعض الاحيان الي تسوية ازمات كان يعتقد انها غير قابلة للحل ، لم تتوقف (مثال ناميبيا التي حصلت علي استقلالها بعد اربعين عاما من الجدل). فالسلام اثمن دائما من اي جهود او تضحيات تبذل في سبيله.

في هذا السياق يبدو واضحا تماما ان البحث عن "النظام" في المجتمع الدولي كان هدفا دائما علي مر العصور، ولم يرتبط ظهوره او وجوده بالضرورة بقيام جهاز مسئول ومفوض رسميا بالمحافظة علي السلم والأمن

في العالم. ومع ذلك فمن البديهي ان تتغير معطيات هذه الاشكالية منذ اللحظة التي تقبل فيها الدول تقييد حقها او سلطتها التقديرية في اللجوء الي الحرب ، وتقيم جهازا يهدف الي التصدي الي كل من يجرؤ علي تجاوز الحدود المقررة او ارتكاب المحظور.

٣ - فشل عصبة الامم :

كان انشاء عصبة الامم، علي الرغم من فشل مشروعاتها الطموحة بعد ذلك ، يمثل في حد ذاته خطوة حاسمة في تاريخ العلاقات الدولية. فقد بدا العهد الذي قامت بموجبه هذه المنظمة الدولية عام ١٩١٩ وكأنه استجابة للتحدي الذي تحدث عنه هوبز قبل ذلك بقرون: فها هي ذى الدول نفسها تقوم بابرام " عقد اجتماعي" كان لابد منه للخروج من حالة الطبيعة والانخراط في مجتمع القانون. وفتح هذا المجتمع باب عضويته امام الدول كافة املا في تحقيق حلم العالمية المنشود.وهكذا منح انشاء عصبة الامم شهادة الميلاد لاول منظمة دولية دائمة في المجال السياسي.وكان قد سبقها من قبل قيام "مكاتب" واتحادات "ادارية استجابة الي الحاجات او حلا للمشكلات الفنية بالدرجة الاولي والتي فرضها التقدم في مجال الاتصالات، وذلك خلال القرن التاسع عشر. وباختصار فإن الدرس المأساوي للحرب العالمية الاولي بدا وكأنه قد تم استيعابه وبدأ يعطي ثماره وتطلع الجميع الي سلام دائم.

لكننا نعرف ماذا جرى بعد ذلك : فلم تلتحق الولايات المتحدة بالمنظمة الوليدة (بسبب رفض الكونجرس التصديق علي عهد العصبة)، وانسحبت منها بالتدريج اكثر القوى تهديدا للسلام (اليابان والمانيا)، وعجزت عن احتواء المخاطر التي تصاعدت خلال الثلاثينات ، وعلي

الرغم من الانجاز الكبير الذي تحقق في عهد العصبة، والذي لا يمكن التقليل من شأنه (علي الاقل في ميدان التعاون الدولي)، الا انها قد اخفقت تماما في القيام بوظيفتها في حفظ السلم والامن الدوليين.

ويعود هذا الاخفاق ، بدرجة كبيرة ، الي الرؤية المثالية لواضعي العهد، والذين اعتمدوا علي حسن نوايا الدول بأكثر من اعتمادهم علي اهمية وضرورة اللجوء الي عنصر الاكراه والضغط. ففي مقدمة العهد " قبلت الدول عددا من الالتزامات بعدم اللجوء الي الحرب"، وهو نص يترك باب الجدل مفتوحا امام اصحاب النوايا السيئة. كان من الممكن عرض " كافة النزاعات او الخلافات التي من شأنها ان تؤدي الي قطيعة ولم يتيسر عرضها للتحكيم " ، علي مجلس العصبة . وعندما يفشل المجلس في تبني الحل الذي يتضمنه تقرير يتعين الموافقة عليه باجماع الاراء (وهو ما يعني منح جميع الدول الاعضاء في مجلس العصبة ، فميا عدا اطراف النزاع،حق الفيتو) ، تطلق حرية الدول الاعضاء، وفقا لنص المادة الخامسة عشرة " في اتخاذ كافة الوسائل التي يرونها ضرورية للمحافظة علي الحقوق وتحقيق العدالة" .

وفي هذا السياق يصبح اللجوء الي الحرب عملا جائزا او شرعيا. ويتضح هذا التصريح بجواز وشرعية اللجوء الي الحرب في حالة اخرى، وردت في الفقرة التالية من نفس المادة، وذلك علي النحو التالي: "اذا ادعي احد الاطراف واقر المجلس ان موضوع النزاع يتعلق بمسألة يعتبرها القانون الدولي من بين المسائل التي تدخل في نطاق الصلاحيات والاختصاصات المقررة لهذا الطرف وحده، فإن المجلس سوف يأخذ علما بذلك ويضمنه صراحة في تقريره ، دون ان يوصى بأي حل معين" . وهكذا

افصح البنيان الذي اقامه عهد العصبة عن وجود شرخين كبيرين سمحا بالتحايل لاضفاء المشروعية علي عملية اللجوء الي الحرب. ولذلك فقدت التسهيلات التي قدمها العهد(المواد ١١-١٦) في مجال البحث عن تسوية سلمية للنزاعات جانبا كبيرا من أهميتها وقيمتها.

لكن ماذا يكون عليه الوضع اذا ما نشبت الحرب علي النحو الذي يشكل خرقا للالتزامات الواردة بالمادة الخامسة عشر؟. في هذه الحالة يمكن القول بأن عهد العصبة اتي بجديد حين تضمن آلية لفرض العقوبات انطلاقا من الاقرار بمبدأ "الامن الجماعي". وقد ورد ذكر هذا المبدأ في المادة الحادية عشرة، والتي نصت علي ان "اندلاع اي حرب او التهديد بها، بصرف النظر عما اذا كانت هذه الحرب موجهة بشكل مباشر او غير مباشر ضد اي من الدول الاعضاء ام لا ، هي مسألة تهم المنظمة ككل، ويتعين عليها حينئذ ان تتخذ كافة التدابير اللازمة للمحافظة الفعلية علي سلامة جميع الامم"، وبعبارة اخرى فإن معني ذلك انه يتعين علي كافة الدول الاعضاء ان توحد جهودها او تتحالف للمحافظة علي السلم او اعادة تثبيته، وهو ما يمكن ان يتم من خلال فرض عقوبات اقتصادية او سياسية او اتخاذ اجراء عسكري.

لكن المادة السادسة عشرة تعتبر ان اي دولة تخرق الالتزامات الواردة في عهد العصبة تكون قد ارتكبت، بفعل الواقع ipso facto ، عملا من اعمال الحرب ضد جميع الدول الاخري الاعضاء في العصبة ، ومن ثم فإنه يتعين علي كل دولة علي حدة ان تتخذ الاجراءات التي تراها مناسبة لإجبار الدولة الخارجة علي القانون علي الرجوع الي الطريق السوي. في الوقت نفسه تشير المادة السادسة عشرة، ورغبة في إحكام فاعلية العقوبات إلا انه

"يتوجب علي مجلس العصبة ان يوصي الحكومات المعنية بحجم القوات العسكرية والبحرية التي يتعين علي اعضاء العصبة ان يسهموا بها لتشكيل قوات مسلحة يمكن الاستعانة بها لتنفيذ الالتزامات الواقعة علي عاتق العصبة وفرض احترامها علي الجميع".

ووفقا لهذا النص فإن تدخل العصبة لا يسبق تدخل الدول الاعضاء . فهو يهدف ببساطة الي ان تكون هناك اجراءات "مصاحبة" لتلك التي يتعين اتخاذها تلقائيا واتوماتيكيا بمجرد وقوع المخالفة للميثاق المتفق عليه. وفي هذا ثقة مفرطة في حسن نوايا الدول الاعضاء .

وقد لاحظ جورج سل منذ عام ١٩١٩" ان حرية المجلس ، المحدودة جدا، في اتخاذ المبادرة قد لا تمكنه من التدخل الا متأخرا ، وبعد ان تكون الاوضاع قد تعقدت جدا او اتخذت مسارا وعرا، بينما كان يمكن ان يؤدي التدخل الفوري المنسق والمؤثر، اي الامر ، الي تجنب اللجوء الي الحصار المسلح اصلا، ويبدو ذلك كله ناقصا وغير منظم وغير واف .

فهنا ايضا يتولد لدى المرء احساس بأن كل شيء يتوقف علي ما يمكن ان ينطوي عليه تدخل المجلس في حد ذاته من انذار مفترض ، كما ان فاعلية هذا الانذار تتوقف بدورها علي درجة الوحدة في اللحظات الحرجة بين صفوف القوى الكبرى. وتقتضي الثقة التي نطالب نحن بها هنا توافر قدر من الايمان بالحراس المقبلين للطمأنينة في العالم sed qui custodiet custodes[٥].

وقد اثبتت التجربة بشكل واضح ان هذه المخاوف كانت في محلها تماما. فلم تتوافر قط ظروف تشعر عصبة الامم بضرورة تطبيق نص المادة السادسة عشرة باستثناء حالة الاعتداء الايطالي علي اثيوبيا(١٩٣٦). فبعد

ثبوت " ان الحكومة الايطالية قد لجأت الي الحرب خلافا لنص المادة الثانية عشرة من عهد العصبة "، قررت الجمعية ، بعد عرض الامر عليها من جانب المجلس ، تشكيل لجنة " لدراسة وتنسيق التدابير التي تنوي الدول الاعضاء اتخاذها " تنفيذا " للالتزامات الملقاه علي عاتقها وفقا لنص المادة السادسة عشرة ".

وقد تم بالفعل فرض عقوبات اقتصادية (وخصوصا تلك التي تتعلق بحظر شحنات السلاح، وتقليص حجم التبادل التجاري ، ومنع تقديم تسهيلات ائتمانية الي ايطاليا)، لكن تأثير هذه العقوبات كان محدودا، خصوصا ان الحظر لم يشمل امدادات البترول الوارد الي ايطاليا من الولايات المتحدة . اما العقوبات العسكرية فكانت مستبعدة تماما بسبب الاتفاق الذي ابرم بين بريطانيا وفرنسا عام ١٩٣٥. ولذلك فقد تعين علي عصبة الامم ان تستسلم للامر الواقع وترفع العقوبات في ١٥ يوليو ١٩٣٦.

وهكذا فان الجهاز الممثل للجماعة الدولية بأسرها كان في واقع الامر محروما من " السلطة المدنية le bras seculier "، اللازمة لتمكينه من اعلاء كلمة القانون في مواجهة القوة . ولم يكن الاستسلام امام العدوان الايطالي سوى مقدمة لانهيار العصبة امام سلسلة الاعمال العدوانية والانتصارات العسكرية التي ساعدت هتلر علي ان يصبح في وضع يسمح له بعد ذلك بأربع سنوات بالمطالبة بنظام جديد في اوربا(٦).

وتعود خيبة عصبة الامم في جزء منها الي سذاجة الذين قاموا بصياغة عهدها وافراطهم في الحذر. لكن اي حل بديل ما كان يمكن له ان يمر الا من خلال الاعتراف بالقوى الكبرى وتثبيت دورها. وهذه الوصفة لا

تخلو بدورها من المخاطر ، ولا يمكن ضمان نجاحها في كافة الظروف ، وهو ما اثبتته تجربة الامم المتحدة بعد ذلك.

٤ - تجربة منظمة الامم المتحدة:

بعد ان اطاحت الهزيمة بالنظام الجديد الذي فرضه هتلر علي اوروبا ركز المنتصرون جهودهم ، منذ قبيل انتهاء الحرب ، علي اعادة بناء نظام دولي اكثر فاعلية من نظام عصبة الامم ، ولكن ما لبثت حساباتهم ان باءت بالخسران. فقد اصيبت محاولة منح سلطة البوليس الدولي للمنظمة الوليدة بنكسة جديدة.ولم يجد النسق الدولي المعاصر حدا ادني من الاستقرار الا بعد ظهور توازن من نوع جديد (توازن الرعب) ، في ظل غياب نظام دولي حقيقي .

أ- انهيار سلطة بوليس الامم المتحدة

كان واضعو ميثاق الامم المتحدة (يونيو ١٩٥٤) قد تعلموا الدرس من خبرة من سبقوهم، فلم يقبضوا ايديهم، وجاءت صياغاتهم سخية سواء بالنسبة للمبادىء التي يتعين احترامها او بالنسبة للوسائل الكفيلة بإجبار الدول علي مراعاتها. فقد اصبحت الحرب وسيلة غير شرعية ، وتم تحريمها. ونص الميثاق في سطوره الاولي ـ اي في المقدمة ـ علي ان " القوة لن تستخدم الا لتحقيق صالح مشترك. كما نصت الفقرة الرابعة من المادة الثانية علي وجوب" ان يمتنع اعضاء الامم المتحدة عن اللجوء الي استخدام القوة او التهديد بها في العلاقات الدولية ضد السلامة الاقليمية او الاستقلال السياسي لأي دولة ، او لأي غرض اخر لا يتمشى مع اهداف الامم المتحدة". واستبعدت الفقرة السابقة من نفس المادة استثناء مفهوم " الاختصاص الوطني" والذي كثيرا ما تثيره الدول لتبرير

لجوئها الي القوة، والتهرب من سلطة ورقابة المنظمات الدولية. حالة الحرب الوحيدة التي اضفي عليها الميثاق مشروعية هي حالة الدفاع الشرعي عن النفس والتي وردت في المادة ٥١، ذلك انه يتعذر في الواقع تشغيل اي نظام قانوني بدون صمام امن يتمثل في الدفاع الشرعي عن النفس، والا فأننا نكون قد منحنا المعتدين المحتملين ميزة مسبقا.

ولكي يمكن تجسيد هذه القواعد، تبني الميثاق كافة وسائل واجراءات التسوية السلمية للمنازعات وادخل عليها العديد من التحسينات (الفصل السادس). واخيرا، وعلي وجه الخصوص منح الميثاق دورا متميزا لمجلس الامن فيما يتعلق بالترتيبات التي يتعين اتخاذها في حالة " تهديد السلم او الاخلال به او ارتكاب عمل من اعمال العدوان". (الفصل السابع) ، وهكذا تسلحت " للسلطة المدنية" بأسنان حقيقية هذه المرة حيث توافرت لها القدرة علي اتخاذ كافة ما يمكن تصوره من وسائل الاكراه والقمع (بما في ذلك حق استخدام القوة المسلحة) لإعادة النظام واستتباب الامن.

ولكي يمكن تطبيق هذه العقوبات تخلي الميثاق عن فكرة " الامن الجماعي" بمعناها الذي ورد من قبل في عهد العصبة والذي كان يخول كل دولة حق اتخاذ ما تراه من ترتيبات ملائمة في مواجهه اي عدوان محتمل. فمجلس الامن هو وحده الذي يملك سلطة اصدار القرار كما يملك في الوقت نفسه كافة الوسائل الكفيلة بفرض احترامه وتطبيقه . اما بالنسبة للعمليات العسكرية فقد عول المجلس علي العون الذي يتعين تقديمه من جانب "الوحدات الوطنية للسلاح الجوي والجاهزة للاستخدام الفوري من اجل التنفيذ المشترك لعمل من اعمال القمع الدولي" (مادة

٤٥). كما يستطيع مجلس الامن وفقا لنص المادة ٤٢ "ان يقوم بأي عمل يراه ضروريا للمحافظة علي السلم الدولي او لإعادة تثبيته وذلك عن طريق استخدام القوة العسكرية برا وبحرا وجوا". اما عن خطط استخدام القوات المسلحة فيتم رسمها بواسطة مجلس الامن وبمساعدة لجنة الاركان (مادة ٤٦) وهي اللجنة التي حددت المادة ٤٧ تشكيلها واختصاصاتها بشكل دقيق.

في هذا السياق يمكن اعتبار مجلس الامن بمثابة شرطي مكلف بالمحافظة علي السلم في العالم ومزود لهذا الغرض بالوسائل القانونية والمادية التي تمكنه من التدخل شأنه في ذلك شأن حكومة اي دولة.

ومع ذلك فقد ظلت هذه الآلة الدقيقة عاجلة وغير قادرة علي الحركة منذ ١٩٤٥. اذ نصت المادة ٢٧، في واقع الامر، علي ان قرارات مجلس الامن تتخذ بعد تصويت ايجابي من جانب سبع دول من اعضاء المجلس (اصبحت الان تسعا)، ولكن بشرط " ان يكون من بينها اصوات الدول الخمس دائمة العضوية مجتمعة". بعبارة اخري فإن تشكيل هذا الجهاز مشروط باتفاق الدول الخمس الكبري التي انتصرت في الحرب العالمية الثانية.لكن هذا الاتفاق لم يصمد امام التوتر الذي ظهر في سماء العلاقات بين الشرق والغرب منذ عام ١٩٤٥ واستمر لمدة اربعين عاما.

وقد ترتب علي هذا الوضع ان اصبح هامش المناورة المتاح امام مجلس الامن محدودا للغاية. فهناك حالات كثيرة لأزمات حادة لم يتمكن مجلس الامن من معالجتها او النظر فيها اصلا (الحرب الفيتنامية مثلا ١٩٤٥-١٩٧٥)، وفي حالات اخرى اكتفي بإصدار قرارات لم يتمكن من تنفيذ مضمونها بسبب غياب اجراءات الضغط اللازمة لتنفيذها (قرار

٢٤٢ الصادر عام ١٩٦٧ حول النزاع العربي- الاسرائيلي مثلا). ولم يصدر مجلس الامن وفقا للصلاحيات المقررة له في الفصل السابع سوى قرارين فقط تم بموجبهما فرض عقوبات اقتصادية (الاول ضد روديسيا الجنوبية عام ١٩٦٥، والثاني ضد جنوب افريقيا عام ١٩٧٧)، وقام بتشكيل قوات مسلحة للفصل بين المتحاربين او قوات طوارىء في الشرق الاوسط وقبرص ولبنان. الا ان هذه الإجراءات الاخيرة لم تكن عقوبات بالمعنى المتعارف عليه ، ولكنها كانت مجرد اجراءات تحفظية تهدف الي الفصل بين القوات المتحاربة انتظارا لتسوية نهائية للنزاع. واخيرا فإن الحالة الوحيدة التي اتخذ فيها مجلس الامن اجراءات عسكرية ضد احدى الدول كانت هي الحالة الكورية(٧).

وقد ثبت من خلال تعامل الامم المتحدة مع المسألة الكورية استحالة احترام نصوص الميثاق فيما يتعلق بكيفية اصدار قرار بتشكيل وادارة عملية عسكرية فالقرارات الثلاثة التي اتخذها مجلس الامن (في ٢٥ ,٢٧ يونيو ، ٧ يوليو ١٩٥٠) ، والتي تدين عدوان كوريا الشمالية وتدعو الدول الاعضاء الي تقديم المساعدة والعون الي كوريا الجنوبية، لم تصدر الا بسبب واثناء غياب ممثل الاتحاد السوفيتي في المجلس(٨)، ومن ثم فإنها لم تحظ بقبول واجماع الدول الكبري وفقا لما نصت عليه المادة ٢٧ من الميثاق.

ونظرا لان عودة ممثل الاتحاد السوفيتي لاحتلال مقعده في المجلس، اعتبارا من اول اغسطس ١٩٥٠، قد ترتب عليها شلل قدرة هذا الجهاز علي اتخاذ القرار، فقد تم اللجوء الي حيلة او "مونتاج" قانوني مشكوك تماما في شرعيته ، في محاولة لنقل سلطات مجلس الامن، والتي تعذر عليه

ممارستها ، الي الجمعية العامة (قرار اتشيسون الصادر في ٣ نوفمبر عام . ١٩٥). وتسبب هذا القرار في العديد من المشاحنات الطويلة حول تنازع الاختصاصات بين المجلس والجمعية ، وبين الاعضاء الدائمين في مجلس الامن.

من ناحية اخري ، لم يتيسر قط اصدار قرار باللجوء الي القوة المسلحة اعتمادا علي قوات موجودة وسابقة التجهيز تحت تصرف وسلطة الامم المتحدة، لانه لم يتم ابرام اي من الاتفاقيات اللازمة لتشكيل مثل هذه القوات الدولية منذ التوقيع علي الميثاق . ولم يكن هناك من حل لهذه المعضلة سوي ان "يوصي" مجلس الامن الدول الاعضاء في المنظمة لكي تقدم المساعدة لكوريا الجنوبية ثم ، وبسرعة لافتة للنظر ، لكي تضع قواتها تحت قيادة امريكية ، نظرا لان الولايات كانت قد بدأت بالفعل اتخاذ زمام المبادرة علي مسرح العمليات، وكانت النتيجة ان الولايات المتحدة هي التي قادت الحرب الكورية باسم وتحت علم الامم المتحدة. ومن ثم فإنه يتعين تقييم ما جرى هناك من هزائم او انتصارات عسكرية او سياسية سواء بالخصم او بالاضافة ، لحساب الولايات المتحدة وليس لحساب الامم المتحدة.

في هذا السياق تلقي الحالة الوحيدة التي جرى فيها استخدام مكثف للقوة المسلحة بأضواء ساطعة علي نظام الامم المتحدة وآلية تشغيله ، وتؤكد الضعف او الخلل العضوي الكامن في بنيته، اذ يستحيل تشغيل هذا لنظام بدون اتفاق الدول الخمس الكبري . وبدون توافر هذا الشرط لا يصبح هناك من خيار آخر ، فإما الشلل وإما التحايل القانوني . وكما اشار احد المعلقين من ذوي البصيرة: فإن :" تحقيق السلام لا يتوقف علي

الوسائل القانونية او المؤسسية، بل علي طبيعة العلاقات السياسية القائمة بين القوى الكبري، وايضا بين جميع الدول"[٩] . وهكذا فإن الواقعية التي تحلي بها واضعوا الميثاق لم تسفر ، فيما يتعلق بإدارة وتنظيم الامن الجماعي ، عن نتائج افضل من تلك التي اسفرت عنها مثالية هؤلاء الذين قاموا بوضع نصوص عهد العصبة.

ب - توازن الرعب :

عرفت الحقبة المعاصرة ، وفي غياب سلطة بوليسية منظمة ، حالة من توازن القوى سمحت دون ادني شك ، بوقاية العالم من انفجار حرب جديدة شاملة.

وتتطابق حالة التوازن هذه مع النمط الذي وصفه مورتون كابلان في تصنيفاته للنسق الدولي بنمط " النسق ثنائي القطبين غير المرن"[١٠]. وهي حالة تتسم بمواجهة بين تحالفين يتمحور كل منهما حول قطب مهيمن . وقد شاءت الاقدار وحدها ، بأكثر مما صنعت ارادة الرجال ان تتشكل خريطة القوى علي هذا النحو. ففي اعقاب الحرب العالمية اصبح كل شيء يفصل بين الشرق والغرب وعلي جميع المستويات: النظم الاقتصادية، النظم السياسية ، الرؤي الفلسفية والايديولوجية، وقد ادي الهلع علي جانبي " الستار الحديدي" ، والذي اصبح رمزا بقدر ما كان حقيقة قائمة، الي دفع الدول والقوى المتوسطة المكانة الي طلب الحماية من جانب هذه القوة الهيمنة او تلك .

وهكذا وجدت الولايات المتحدة نفسها تتزعم معسكرا غربيا في مواجهة معسكر شرقي يهيمن عليه الاتحاد السوفيتي. وانتهى مطاف العلاقات بين هذين المعسكرين الي نوع من التوازن بدأ يثبت عند منتصف الخمسينات

بفضل التكافؤ الذي تحقق في مجال الاسلحة النووية. ومنذ ذلك الحين استقرت بعض قواعد اللعبة دون ان تكون هناك حاجة الي بلورة او تقنين نظام محدد وواضح للسلوك code de conduit ويمكن عرض اهم هذه القواعد، اجمالا، علي النحو التالي:

١- تقوم كل كتلة بتحسين تجهيزاتها العسكرية ونظامها الدفاعي لتحصين نفسها ضد مخاطر هجوم محتمل من الخصم.

٢ - يتكفل الردع النووي، والمبني علي اساس الخوف من قدرة الخصم علي الرد علي هجوم نووي ، بالحيلولة عملا، دون اندلاع القتال بين الحلفين المتصارعين (شريطة الاحترام المتبادل للقاعدة السابقة).

٣ - تحتفظ الدولة المهيمنة بحرية الحركة والمبادرة للمحافظة علي الامن والنظام داخل منطقة النفوذ المباشر لكل منها ، وبالطريقة التي تراها، دون مخاطرة تذكر باحتمال التدخل من جانب الطرف الاخر.

٤ - تتولي القوتان العظميان، في ظل الحماية التي توفرها استحالة الصدام المباشر، حل المشاكل التي تثور بينها، وتجتهد كل منها في التأثير علي مسار المشكلات التي قد تثور بين الاخرين بالطريقة التي تحقق مصالحها. وهو الوضع الذي اطلق عليه ريمون ارون وضع " التواطؤ بين الشركاء المتنافسين".

٥ - تبقي المنافسة بين القوتين العظميين ، خارج منطقتي النفوذ المباشر لكل منهما،حرة ومفتوحة، ويسمح فيها كل طرف لنفسه باستخدام كافة الوسائل المتاحة امامه (بدءا بالتدخل العسكري وانتهاء بالحرب

الاعلامية مرورا بكل انواع الضغوط الاقتصادية)، من اجل الفوز بمواقع اخري للتحكم والهيمنة.

واذا كان هذا الوضع قد اسفر عن استقرار معين في اوروبا ، فقد ترك بقية العالم نهبا ، لا لتناقضاته الداخلية فحسب، وانما تحول ايضا الي مسرح للصراع علي النفوذ بين الكتلتين. وهكذا فإن النظام الذي اوجده نسق التحكم ثنائي القطبية في العلاقات الدولية لم يكن خاليا من الاشكاليات وانما سادته مخاوف داخل الكتلتين وتقلصات حادة ودائمة خارجهما. فبينما اسفرت محاولات الوصول الي توازن للقوى عن العثور علي نقطة لهذا التوازن داخل مركز النسق الدولي ذاته ، تعرض المحيط، في المقابل ، الي خلل كبير في توازنه ادى الي زعزعة استقراره علي نحو منظم.

وقد تعرض هذا النموذج للتآكل بمرور الوقت حتى قبل ان يبدأ الاتحاد السوفيتي في الانهيار اعتبارا من عام ١٩٨٥. اذ اسهمت عوامل عديدة في زعزعة اداء القطبية الثنائية دون ان تتمكن من العثور علي العناصر اللازمة لاقامة توازن بديل :

١ - فقد تضاءلت علي الدوام قدرة القوتين العظميين علي احكام السيطرة علي الحلفاء، او التابعين . يدل علي ذلك الانشقاق الصيني - السوفيتي والانتشار النووي.

٢ - وبرزت قوى جديدة خرجت تماما عن منطقة الجاذبية الخاصة بكل من القطبين المتصارعين (ايران والعراق علي سبيل المثال).

٣ - واصبح السلوك السوفيتي ، الذي اتسم بالاعتدال خلال الخمسينات والستينات اكثر تهديدا للمصالح الغربية: فقد وصل التدخل

المسلح الي قلب افريقيا (انجولا ، اثيوبيا)، والي الشرق الاوسط (افغانستان) ، واصبحت اوروبا تحت التهديد المباشر بعد قيام الاتحاد السوفيتي بزرع صواريخ اس. اس۲۰۰ علي طول الستار الحديدي.

وهكذا لم يقتصر الامر علي تصدع الكتلتين ، وانما بدأ التوازن نفسه يختل (وبدون اي تحرشات) نتيجة لعدد من المبادرات التي اطلقت العنان من جديد لسباق التسلح (مبادرة الدفاع الاستراتيجي ، المعروفة باسم "حرب النجوم" ، في الولايات المتحدة). ومع بداية الثمانينات كان العالم كله يرتجف وسيطر عليه الخوف من مواجهة شاملة.

* * *

لكن الانهيار الحاد للنظام الشيوعي ، فيما بين عام ١٩٨٥ وعام ١٩٩٠، ابطل او اسقط فجأة كافة هذه المعطيات. فقد حل الامل ، وعدم اليقين ايضا، محل الخوف، وبعد ان فقد الزعماء معالم الطريق راحوا يبحثون عن شعاع ضوء يتلمسون علي هديه اهدافهم . ويندر ان نجد الان من لايزال يلوح بالخطر السوفيتي، لكن زوال الخطر يفضي في الوقت نفسه الي نوع من الفراغ الاستراتيجي والايديولوجي. وكانت "الحرب الباردة" وموازين الردع تضفي زخما يصنع جدارا يحمي ويستثير التفكير والتأمل. فعلي اي الاسس يمكن اقامة توازن جديد الان بعد ان سقط احد الاعمدة التي ارتكز عليها النسق العالمي كله؟.

وفي ظل الاحداث التي تتدافع بشدة راح الزعماء الغربيون يركزون جهدهم اولا علي القضايا الملحة: التحييد التام للاتحاد السوفيتي من خلال اتفاقيات محكمة لنزع السلاح، المحافظة علي المكاسب التي حققها التكامل

الاوروبي والتحالف الاطلنطي، وعدم التسرع في الاستجابة لمطالب اوروبا الشرقية مع العمل في الوقت نفسه علي مساعدتها لتجاوز مرحلة الانتقال الصعبة. لكن تلك ليست سوى مهام عاجلة علي الصعيد الاقليمي . وباستثناء هؤلاء الذين يتنبأون " بنهاية التاريخ، لم يكن هناك احد يفكر علي الاطلاق في بناء " نظام دولي جديد" .

ومن المفارقات ان تصبح ازمة الخليج هي العلامة الكاشفة لهذه الحقيقة، ففي مواجهة التحدي العراقي تبلور وعي جديد من خلال استنكار ورفض الجماعة الدولية بأسرها للعدوان وجاءت معالجة هذه الازمة لتشكل اختبارا لمدي توافر حسن النية من جانب القوى الكبرى واستعدادها لمساعدة الامم المتحدة لاستعادة مكانتها وهيمنتها التي كانت قد فقدتها . واصبحت القضية التي كانت تتشكل داخل رحم ازمة الخليج هي قضية "النظام الدولي الجديد" بصرف النظر عما اذا كانت الصيغة المقترحة تتمثل في الغاء اربعين عاما من الحرب الباردة والعودة الي ميثاق ١٩٤٥ ام بناء توازن جديد للقوى علي اسس مختلفة عن تلك التي بنى عليها النظام ثنائي القطبية .

الفصل الثاني

" اختراع " النظام الدولي الجديد

هل كان من الممكن ان يتحدث احد عن الأهمية الملحة والعاجلة لاعادة بناء او اقامة نظام دولي جديد لو لم تندلع ازمة الخليج؟ ذلك سؤال سيبقي بلا اجابة. اما الشيء المؤكد فهو ان ازمة الخليج امدت العالم بفرصة حقيقية لمبادرة ما في هذا الاتجاه ، ولكنها في الوقت نفسه فرضت الظروف التي تعين طرح هذه القضية في سياقها.

فالذين اطلقوا هذه الصيغة وطرحوها للجدل علي بساط الرأي العام لم يكونوا هم المنظرين او المبشرين او الخياليين او اصحاب الرؤي ، ولكن الزعماء السياسيين وقادة الدول كانوا هم الذين اتخذوا مواقف علنية، في لحظة تاريخية محددة ، تماما " نظام دولي جديد". وليس من قبيل المصادفة ان يحدث هذا التلاقي في وجهات النظر بين الشرق والغرب في ثنايا ازمة الخليج نفسها.كما ان التجديد الذي انطوي عليه الخطاب السياسي الرسمي للدول (او علي الاقل لعدد من بين اكثرها تأثيرا ونفوذا) لم يولد بطريقة عفوية او تلقائية. فقد جاء هذا التجديد انعكاسا لظروف استثنائية تماما شكلتها جدية التحدي العراقي والسياق الديبلوماسي والاستراتيجي الذي ولد فيه.

ولكي نفهم معني هذا الخطاب علينا اولا ان نستعرض تلك الظروف.

١ - السياق الاستثنائي للظروف :

علينا اولا ، لكي نضع ازمة الخليج في سياقها الصحيح ، ان نقوم

بتحليل متعمق ليس فقط لعلاقات القوى القائمة عشية اندلاعها، ولكن ايضا لمجموعة العوامل التي تضافرت لكي تشكل السمات الخاصة للظرف الذي اندلعت فيه . اذ تبدو القوة اشبه ما تكون بالعتاد المتراكم استعدادا للقتال . ولكي تنتقل من وضع السكون الي حالة الحركة وتشتبك في القتال علي ارض المعركة يجب ان تتوافر ظروف تحث بعض الاطراف علي المبادرة بالفعل وتهييء للآخرين فرصة الرد علي هذا الفعل .

وجاء العدوان علي الكويت نتيجة لخطأ في الحسابات. فقد اعتقد صدام حسين بدون شك ان الكبار في هذا العالم منشغلون تماما بتصفية ما تبقي من اثار الحرب الباردة الي درجة انهم لن يهتموا كثيرا بمصير رقعة صغيرة من الصحراء او عدد من ابار البترول في الخليج.وكان بلا شك يأمل في ان يجد قدرا من الفهم لموقفه هذا لدي هؤلاء الذين قاموا بتزويده بالسلاح لمحاصرة واحتواء الثورة الايرانية [١١].علي الناحية الاخرى كان بعض الخبراء الغربيون يستبعدون احتمال لجوء العراق الي عمل عسكري مادام النزاع المزمن مع ايران لم يحسم بعد ، نظرا لأن توقف القتال بين الجانبين لم يكن قد اسهم بعد في ايجاد حل للنزاع علي الحدود او للمشاكل الناجمة عن الحرب نفسها مثل قضية الاسرى. وباستيلائه علي الكويت تصور العراق إذن انه قد يستطيع، في مرحلة اولي ، ان يستفيد من صدمة المفاجأة، وفي مرحلة لاحقه ان يجد تفهما لدى الاخرين بدافع الرغبة للتوصل الي حل وسط تجنبا لاندلاع مواجهة عسكرية جديدة.

واذا كانت المسألة الكويتية تبدو اليوم كما لو كانت مركزا لزلزال هز العالم كله علي مدى عدة شهور ، فإن ذلك يرجع بدون شك الي ان العدوان العراقي ادي الي انهيار ديكور من الورق المصقول وبلور بشكل

مكثف جميع العناصر التي من شأنها ان تدفع في اتجاه البحث عن توازن عالمي جديد.

اما ديكور الورق المصقول فتمثل في هذا العالم العربي الباحث دوما عن وحدته في ظل انقسام حاد بين نظمه المتنافسة. حيث تخفي واجتهه الموحدة ضد اسرائيل والموالية للفلسطينين صراعات ايديولوجية حادة (سياسية ودينية)، وخلافات في المصالح تتجاوز الحدود المرسومة لكل من وحداته السياسية.

وبينما راهن صدام حسين علي تضامن " الدول الشقيقة" فإنه لم يحصد، في مرحلة اولي، سوى الاستنكار ، ولم يتمكن ، في مرحلة ثانية ، من استغلال الانقسام الذي اثاره تدفق القوات الاجنبية علي المنطقة.

وهناك عدد من الدوافع التي يتعين اخذها في الاعتبار لتوضيح وفهم موقف العالم العربي. اهم هذه الدوافع علي الاطلاق هو ذلك الاستفزاز الذي جسده بالنسبة لجماع " الامة" قيام دولة عربية باحتلال وضم دولة عربية اخري بالقوة. يضاف الي ذلك ان الحجة التي استندت عليها بغداد لتبرير مسلكها، والقائلة بان الحواجز التي رسمتها الخرائط الحدودية للدول العربية هي حواجز مصطنعه ، احدثت قلقا هائلا لكل الدول الخليجية، وفي مقدمتها السعودية ، وانطوت علي تهديد مبطن لها.

ولم يكن قادة هذه الدول يحتاجون الي نصائح من اي طرف لكى يدركوا انهم يواجهون مناورة امبريالية سوف تؤدي - وفقا لنظرية الدومينو- الي هيمنة العراق علي منطقة الخليج غير الحصينة، ومن ثم علي بقية العالم العربي، وليسوا امام وضع يمكن ادراكه علي انه يمثل دعما لقوة "المعسكر"

العربي. وإذا كان العالم العربي قد عانى الكثير من اذلال وسيطرة الغرب، فإنه لم يكن علي استعداد لمواجهة هذا التحدي عن طريق القبول بالخنوع أمام ديكتاتور من لحماه ودمه.

وقد اسهمت الاستراتيجية العراقية في احداث انقسام في الوطن العربي، بصرف النظر عن ادانة العالم العربي كله واستنكاره لعملية الغزو من حيث المبدأ، لكنها لم تفلح في استغلال هذا الوضع لصالحها. فالنداء الذي وجهته القيادة العراقية الي شعوب الامة العربية لتحريضهم علي الثورة ضد بعض الحكام العرب لم يؤدي الا الي اصرار هؤلاء الحكام علي مقاومة اطماع العراق. اما عن الدعوة الي "الجهاد" من اجل الدفاع عن الاماكن المقدسة في المملكة السعودية وتطهيرها من "الكفار" الذين يدنسونها بأقدامهم ، فلم يكن من الممكن ان يأخذها احد علي محمل الجد لأنها صدرت عن زعيم بني شهرته في الغرب علي اساس صدق توجهاته العلمانية. واخيرا فقد فقدت محاولة التعبئة ضد اسرائيل مصداقيتها ايضا لان الدعوة اليها جاءت من جانب دولة لم تشارك قواتها بفعالية في الحروب السابقة، ولذلك رأت فيها دول المواجهة مع اسرائيل مجرد ذريعة لا اكثر ولا اقل.

في هذا السياق فإن الدعاية العراقية الموجهة الي العالم العربي لم تثمر سوي نتائج معاكسة لأنها لم تنجح في اخفاء الاهداف الحقيقية لنظام صدام حسين. وربما يكون التواجد الاجنبي المكثف للقوات الاجنبية التي هرعت الي منطقة الخليج قد امدت صدام حسين بأقوي الذرائع في حملته الدعائية المضادة. ولكن لكي يتمكن من استخدام هذه الذريعة لصالحه بكفاءة ، فقد كان يتعين عليه ان يثبت انه لا يتحمل اي قدر من المسئولية

الناجمة عن هذا الوضع. فضلا عن ذلك فإن تصعيده للافعال الاستفزازية وصل الي الحد الذي دفع " بالدول الشقيقة" الي ان تنحاز في النهاية الي جانب الاغلبية العظمى من الدول الاعضاء في المجتمع الدولي.

ولم يكن بمقدور العالم العربي ،والذي فشل في التنبؤ بالغزو أو في الحيلولة دون وقوع العدوان العراقي، ان يعتمد علي قدراته الذاتية وحدها لمعالجة الاثار الناجمة عن هذا العدوان ، ولذا اصبح المجال مفتوحا امام ولوج لاعبين جدد الي الساحة، لكنه احتفظ بدور ما في التأثير على مسار الازمة.

ولم تدخر وسائل الاعلام جهدا في ابراز المدى الواسع لإدانة العدوان الذي ارتكب ضد الكويت. لكن الصورة التي حاولت رسمها وكأن قوي الخير قد تجمعت واتحدت ضد قوى الشر، اتسمت بقدر كبير من التبسيط المخل، والذي لا يعكس حقيقة الوضع البالغ التعقيد. ولذلك يتعين ان ندخل في الاعتبار ضرورة التمييز بين الدول والتوجهات المختلفة وايضا بين المراحل المتعاقبة للازمة: فهناك دول لم تتردد مطلقا في ادانة العراق لكنها ترددت او رفضت فرض الحصار ، ودول ايدت العقوبات الاقتصادية ورفضت الاجراءات العسكرية . .

وهكذا ويرجع أهم هذه الاختلافات او هذا التنوع في التوجهات من جانب المراقبين الي تركز الاهتمام علي سلوك الدول الكبرى والتي كانت وحدها في وضع يسمح لها بترجيح وجهة نظرها. فضلا عن ذلك فقد تعين علي هذه الدول الكبرى ان تتفق علي طريقة لتوحيد جهودها. وهنا يتعين القول بأن جميع الظروف قد تضافرت بالكامل ضد العراق وفي مواجهته.

ومن المسلم به ، دون ادني شك ، ان العراق كان يمكنه في ظروف الحرب

الباردة ان يجد في الاتحاد السوفيتي ، والذي كان يشكل اهم مصادره للحصول علي السلاح والخبراء العسكريين، صديقا علي استعداد لتقديم الحماية والعون والرعاية. وربما كان بوسع الاتحاد السوفيتي ، حينئذ، ان يوافق علي ادانة العراق من حيث المبدأ (حتى لا يبدو وكأنه يوافق على انتهاك الحدود)، ولكنه ما كان ليوافق مطلقا علي ان يصرح للامم المتحدة باللجوء الي استخدام القوة ضد العراق ، وخصوصا من جانب آلة جهنمية وضعت تحت قيادة الولايات المتحدة . لكن الاتحاد السوفيتي اختار ، وفي ثلاث مناسبات مختلفة ، ان يؤيد علنا الموقف الامريكي البالغ التشدد، وان يؤكد هذا التأييد بالتصويت الايجابي علي سلسلة لم تنقطع من القرارات التي اتخذها مجلس الامن ، علي الرغم من انه استطاع في فترة لاحقة ان يميز نفسه بمهارة عن " التحالف ". فكيف اذن يمكن ان نفسر هذا الانقلاب في موقفه؟

ان التفسير المستند الي " نهاية الحرب الباردة " ينطوي علي خلط بين السبب والنتيجة. لان الذي يستحق التفسير في هذه الحالة هو بالتحديد: لماذا لم يستمر التفكير وفقا لمنطق الحرب الباردة اثناء ازمة الخليج؟. وربما لم يهتم احد او يتوقف بما فيه الكفاية امام الجوانب الدولية " للفكر السياسي الجديد" الذي كان جورباتشوف قد طرحه في "البيروسترويكا" . فخلف مصطلح " الكونيةglobalisme " ، الغامض، يمكن العثور علي مؤشرين لم تتضح دلالاتها كاملة الا علي ضوء التطورات اللاحقة.

الاول : هو رفض القيادة السوفيتية الجديدة سياسة التوسع والتهديد التي انتهجها ستالين ومن جاءوا من بعده. ولا يوجد ما يحول دون تفسير هذا التغير بالحرص علي "تطبيع" الحياة الدولية ومنح الاولوية

للمعالجة الجماعية للمشكلات الدولية. لكن المصالح هنا تتدثر بعباءة الاخلاق.

فقبل اندلاع ازمة الخلية بأسابيع قليلة ، نشرت صحيفة البرافدا السوفيتية حوارا مع شيفرنادزة ، وزير الخارجية في ذلك الوقت ، يشرح فيه الخطوط العريضة للسياسة الخارجية للنظام(١٢) . وقد جاء ، في مجال تعليقه علي التحولات الجارية في اوروبا الشرقية ، ما يلي :

" لقد حان الوقت لكي نفهم ان الاشتراكية ، شأنها في ذلك شأن الصداقة وحسن الجوار والاحترام، لا يمكن ان تتم من خلال الكبت او القمع وسفك الدماء. فالعلاقات بين الدول ، ايا كانت يجب ان تقوم علي اساس المصلحة والمنافع المتبادلة وفقا لمبدأ الاختيار الحر" .

اما عن نزع السلاح فقد اعترف شيفرنادزة انه لا يطالب به لمجرد الاحساس بفضائله ولكنه كان ضرورة املاها عجز الاقتصاد السوفيتي عن مجاراة الايقاع الذي فرضه الغرب في سباق التسلح . يقول شيفرنادزة:

" كانت نقطة الانطلاق عندنا تتمثل في ان المفاوضات الخاصة بخفض التسلح هي مسألة لا غني عنها مطلقا لامن بلادنا وجميع البلدان الاخرى. واريد ان اكون صريحا: ان تخفيض التسلح ليس ضروريا فقط بالنسبة لنا ، ولكنه اكثر الحاحا لنا من غيرنا، لان شركاءنا يتمتعون باقتصاد اقوى ، وبعلم اكثر تقدما وبموازين مدفوعات افضل وبمستوي معيشة ارقى، وهو ما يجعلهم اقدر علي تحمل سباق تسلح " مفتوح" وتلك بالنسبة لي مسألة بديهية ولا استطيع هنا ان اطمئن كثيرا الي القول المأثور بأن الحاجة ام الاختراع" .

وهكذا فعندما تتوافق المصالح مع مقتضيات الضمير ، وهو ما ينطبق علي هذه الحالة، يمكن ان تصبح السياسة موضع ثقة . وكانت التحولات التي جرت في شرق اوروبا والمفاوضات الخاصة بنزع السلاح، وقد اتاحت فرصة امام الدول الغربية لاختبار مدي سلامة النوايا السوفيتية ، ومن هذه الزاوية وحدها كان يصعب علي الاتحاد السوفيتي ان يتحالف ، ولو ضمنيا ، مع معتد آثم دون ان يعرض مناخ الثقة ، والذي استقر علي مدي خمس سنوات في العلاقات بين الشرق والغرب ، للاهتزاز.

اما "الرسالة" الثانية التي انطوي عليها "التفكير السياسي الجديد" لجورباتشوف فقد عبرت ، بطريقة مبتكرة ، عن توجه قديم في الديبلوماسية السوفيتية يطالب باحلال الادارة السوفيتية - الامريكية المشتركة لشئون العالم محل الهيمنة الامريكية المنفردة،[١٣] وهو ما يعرف بـ " الهيمنة الثنائية condominium "، والتي سبق ان ادانها ميشيل جوبير. وكان هذا الطموح الكبير مازال مدرجا علي جدول الاعمال السوفيتي في ربيع ١٩٩٠. ولنعد مرة اخرى الي ما قاله شيفرنادزة لقراء صحيفة البرافدا:

" كانت العلاقات مع الولايات المتحدة وما تزال تشكل بالنسبة لنا قضية مركزية. ومن المستحيل الا تصبح كذلك. فالولايات المتحد هي الدولة الوحيدة القادرة علي تدمير الاتحاد السوفيتي ، كما اننا الدولة الوحيدة القادرة علي توجيه رد مماثل. واي ازمة بيننا هي كارثة كونية. ان الاحساس بالمسئولية ، وليس مجرد الفانتازيا، هو الذي يدفعنا الي بناء قاعدة للعلاقات المتبادلة بيننا وبين الامريكيين من خلال التفاوض وابرام الاتفاقيات والمعاهدات . اننا نقيم علاقات جديدة بالفعل مع هذه القوة العظمى . ويعتبر الحوار الدائم من خلال اللقاءات علي مستوى القمة وعلى

مستوى الوزراء المعنيين ،شرط لا غني عنه لاستمرار الحياة وتدعيم الاستقرار الدولي . وفي هذا مصلحة لجميع الدول الصغيرة منها او الكبيرة، الفقيرة او الغنية " .

وبالفعل ، كانت العلاقات بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي علي افضل ما يرام عشية ازمة الخليج، يدل علي ذلك البيان الختامي الصادر عن لقاء القمة بين بوش وجورباتشوف في ١ يونيو ١٩٩٠ والخاص بمستقبل المفاوضات المتعلقة بالاسلحة النووية والفضائية(١٤). فكيف، والحال كذلك ، يتصور احد امكانية انفصام عري هذا "التحالف المقدس" الواعد ، لمجرد انقاذ ماء وجه ديكتاتور شرق اوسطي صغير سمح لنفسه بأن يمحو في ساعات قليلة دولة مستقلة ذات سيادة وعضو في الامم المتحدة؟!.

وربما لم تكن مثل هذه الاعتبارات الجيوسياسية الكونية بكافية وحدها لضمان متانة المحور السوفيتي - الامريكي لو لم تتوافر شروط اخرى اجبرت الاتحاد السوفيتي علي ان يراعي وجهه النظر الغربية . اذ يعرف الزعماء السوفييت ان اصلاح الاوضاع الاقتصادية لبلادهم يتوقف بدرجة كبيرة علي الاستثمارات الغربية .ومن ثم فإن اي اهتزاز جدي تتعرض له العلاقات الجديدة بين الشرق والغرب كان من شأنه ان يؤدي الي ارتباكات هائلة في بلد يواجه بالفعل تحديات خطيرة لاعادة بنائه .

وبالاضافة الي هذه المخاوف المستمرة منذ بداية البيروسترويكا، والتي لم يتم الافصاح عنها صراحة ، كانت هناك الازمة التي اثارتها النزعات الاستقلالية او الانفصالية ، والتي افصحت عن نفسها صراحة في اطراف الامبراطورية وخاصة في دول البلطيق الثلاث. ولم تكن الدول

الغربية قد اعترفت مطلقا بضم ستالين لهذه الجمهوريات الثلاث عام ١٩٤٠. واضطرت موسكو الي استخدام العنف لاعادة النظام في البلطيق في محاولة للابقاء علي وحدة الاتحاد السوفيتي ، وهو ما اثار استنكارا شديدا من جانب الاوربيين والامريكيين علي السواء. وفي هذا السياق كانت الوسيلة الوحيدة المتاحة امام موسكو لتبقي طليقة الحركة في محاولاتها الرامية الي تحجيم هذه النزعات الاستقلالية هي تقديم التنازلات المطلوبة من جانب الدول الغربية لتمكينها من اجبار العراق علي التخلي عن فريسته. وبالطبع لم يعلن رسميا عن ابرام " صفقة" من هذا النوع ، لكن عدم ابرام الصفقة لا يعني بأي حال من الاحوال ان المساومات لم تجر في الكواليس .

فما هو اذن الوزن الحقيقي الذي لعبته هذه الاعتبارات في تحديد مسار الازمة؟ ذلك سؤال يستحيل الاجابة عليه . ومع ذلك فمن الواضح انه لم يتوافر اي عنصر استراتيجي او تكتيكي من شأنه حث الاتحاد السوفيتي، في صيف عام ١٩٩٠ ، علي تبني قضية العراق. وسوف نري فيما بعد كيف ان السوفييت تعمدوا ترك الحرية كاملة للامريكيين وقاموا في الوقت نفسه طوال فترة الازمة بدور ملطف في محاولة لانقاذ ما تبقي من سمعتهم القديمة لدى دول العالم الثالث .

اما وضع الصين فهو ، بالمقارنة ، اكثر بساطة . اذ كانت العوامل كلها تبدو وكأنها تدفع بكين ، والتي كان خطها السياسي ما يزال ماركسيا حتي النخاع، نحو استخدام حق الفيتو لعرقلة الاجراءات العقابية التي كانت الدول الغربية تأمل في اتخاذها ضد العراق. لكن مثل هذه الخطوة ما كانت لتؤدي الا الي مزيد من عزلة نظام كان قد فقد قدرا كبيرا من اعتباره في

اعين العالم الخارجي بسبب احداث القمع التي جرت في الميدان السماوي (يونيو ١٩٨٩)، وكانت الصين هي ايضا في حاجة الي التسهيلات الائتمانية الغربية للتغلب علي مصاعبه. ومن ثم فإن موقفا "متفهما" تجاه الدول المعادية للعراق كان هو سبيلها الوحيد للحفاظ علي كرامتها امام الدائنين. وهكذا سمح الامتناع عن التصويت ، في نهاية المطاف، بالعثور علي حل يوفق بين المبادىء الثورية والحذر الديبلوماسي!.

وقد ادي عجز العالم العربي (والذي ترتب عليه صمت العالم الثالث بدوره) الي شل حركة الدول الشيوعية، او المسماة كذلك . وبذلك اصبحت الساحة خالية تماما الا من الدول الغربية اي لاوروبا والولايات المتحدة.

وكان الاوربيون يمرون بمرحلة من الهياج نتيجة لاحداث اوروبا الشرقية وفي مقدمتها حدث توحيد المانيا. فقد غير هذا الحدث من مصير المانيا الاتحادية والتي كانت حتي ذلك الوقت قد القت بمراسيها علي شواطئ الغرب من خلال مشاركتها في كل من حلف الاطلنطي والجماعة الاقتصادية الاوربية. ومع ان الوحدة الالمانية لم تؤثر علي وضع هاتين المنظمتين الا انها اثارت عاصفة من التعقيدات دفعت الزعماء الالمان الي الانطواء علي انفسهم ، مؤقتا ، قبل ان يبحثوا عن الموقع الذي يتطلعون اليه في توازن عالمي جديد مازال في مرحلته الجنينية! فقد بدت مسألة الوحدة وكأنها تحتل المرتبة الاولي علي سلم الاولويات ، علي الرغم من التصريحات الرسمية المغايرة، الي درجة الاستحواذ الكامل علي طاقة البلاد بأسرها.

وقد ساعد موقف الدستور الالماني ، والذي يقضي بتجريم استخدام القوة المسلحة خارج حدود حلف الاطلنطي، في تقديم الحجة الكافية لتبرير موقف متحفظ تبنته علي اي حال معظم دول الجماعة الاوروبية .

وكان يتعين علي الدول الاوربية ان تتعامل مع رأي عام سلمي النزعة، او غير مبال بمشكلات الخليج البعيد. لكن الاهم من ذلك هو بروز احساس بأن الهوية الاوربية ليست ناضجة بما فيه الكفاية للاقدام علي مغامرة عسكرية في بلاد بعيدة ، وان من شأن اي مبادرة في هذا الاتجاه تعقيد صيغة العلاقات الحساسة مع " اوروبا الاخري" اي اوروبا الشرقية، التي تحررت من الوصاية السوفيتية واستسلمت لهمومها الذاتية.

ووضعت ازمة الخليج الجماعة الاوروبية امام اختبار سلبي ، وخاصة بالنسبة لهؤلاء الذين علقوا امالا كبيرة علي " سياسة خارجية موحدة" ، نص عليها برنامج القانون الاوربي الموحد ، وكانوا يشرعون بالفعل في وضع اللبنات الاولي لسياسة دفاعية موحدة واقتصر الامر في النهاية علي مساهمة بريطانيا وفرنسا وحدهما بشكل فعال في العمليات العسكرية التي وضعت نهاية للمرحلة الحرجة من الازمة . لكن مساهمتهما كانت مختلفة من حيث القيمة والمغزى.

وايا كانت ذكريات البريطانيين (وخصوصا تلك المتعلقة بفترات الانتداب علي العراق والحماية علي الكويت) فإنهم لا يتحركون علي اي حال بدافع من العواطف او الاخلاق وسينحازون حتما الي جانب الولايات المتحدة بصلابة وبدون اي تردد . اما فرنسا فقد كان لها وضع خاص. فعلي الرغم من انها كانت حليفة للعراق (وبصفة خاصة لنظام صدام حسين) ، يدل على ذلك صفقات السلاح والعقود التجارية العديدة ، فقد انتهى بها المطاف، بعد تردد ومراوغة ، الي الانحياز الي المعسكر المتشدد، واتخاذ موقف موحد في ساحة القتال جنبا الي جنب مع الولايات المتحدة .

ويمكن تفسير عملية الانتقال من مرحلة التردد الي مرحلة الحسم (والتي

سنعود اليها بعد ذلك)، الي حالةالاحباط التي كانت تمر بها السياسة الخارجية الفرنسية في منتصف عام ١٩٩٠ . ففيما يتعلق باوروبا ، كانت فرنسا قد شاركت بطريقة يغلب عليها الطابع السلبي في عملية استقلال اوروبا الشرقية ، وتابعت بقدر من القلق عملية اعادة توحيد المانيا ، حيث رأت انها تنطوي علي دعم لمقومات التفوق الاقتصادي الالماني ، وخشيت ، من ثم ، من احتمال تطلع شريكها القوي في الجماعة الاوربية نحو الشرق . في الوقت نفسه كانت الجهود الرامية الي التعجيل بالوحدة الاوربية ما تزال متوقفة بسبب الموقف السلبي للحكومة البريطانية برئاسة تاتشر.

وباختصار وجدت فرنسا نفسها معزولة نسبيا في اوروبا. ولم يكن بمقدورها حتي مجرد الادعاء بأنها الطرف الاكثر تأهيلا للتقريب بين الشرق والغرب، لان الحوار كان يتم مباشرة ويجري علي قدم وساق بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي . وكان النفوذ الفرنسي فيما وراء البحار يتجه في الوقت نفسه نحو الانحسار ، ولم تنجح سياسة التعاون الفرنسي الموجهة نحو افريقيا في القضاء علي اسباب او اخفاء آفتين فتاكتين وهما التخلف الاقتصادي وعدم الاستقرار السياسي.

اما العالم العربي فكان يتحرك ، او يخشي من تحركه في اتجاه ، خارج مجال التأثير الفرنسي: ففي لبنان لم يكن بمقدور فرنسا ان تقدم الحماية للاقليات الثقافية او الدينية التي تتعرض هويتها للقمع السوري. وفي المغرب العربي لم تكن محاولات توحيد دولهِ الاربع من الرباط الي طرابلس تبدو مشرقة. فلم يتخل القذافي عن طموحاته في تشاد. وفي الجزائر كان النفوذ الفرنسي يتقلص تحت تأثير او ضغط المد الاصولي (نجاح الجبهة الاسلامية للانقاذ

في الانتخابات المحلية، تعريب التعليم . . . الخ). بينما العلاقات مع المغرب واقعة تحت رحمة كتاب نشر في فرنسا ويدين انتهاكات حقوق الانسان من جانب النظام المغربي.

اما عن الوضع الداخلي في فرنسا فقد كان اقرب الي ان يكون باعثا علي الاحباط: فمعين الالهام الاشتراكي نضب، و"حرب الزعامات" مستعرة يمينا ويسارا علي حد سواء، والمشاعر المعادية للحياة البرلمانية تتصاعد نتيجة لقضايا غامضة عن الفساد الانتخابي. واحتاجت فرنسا، في هذا السياق، الي صدمة كهربائية تتيح لها، من خلال دور تلعبه علي المسرح الدولي، فرصة لتستعيد وعيها برسالتها وتتخلص من العفن الذي عاد يعشش في احشائها. وجاءت ازمة الخليج في اللحظة المناسبة تماما لتقدم لها هذه الفرصة. ان استعراض سياق الاحداث، علي النحو الذي فرغنا من شرحه علي التو يمكن ان يعين ايضا علي فهم اسباب الخيار الذي تبنته فرنسا من بين البدائل التي كانت متاحة، وذلك بعد طول تردد ومراوغة.

وهكذا وجدت الولايات المتحدة نفسها وحدها، من بين دول الصف الاول، حرة طليقة بعد ان تمكنت من تحييدالبعض وازاحة البعض الاخر من الساحة، وهي التي اتخذت بالفعل اهم المبادرات، وتحملت وحدها اكبر المخاطر. ومن هنا انبثق بالتأكيد هذا الاستنتاج المتعجل بأن ازمة الخليج ان لم تكن صناعة امريكية خالصة، فقد قامت الولايات المتحدة، على الاقل، باستغلالها لتحطيم صدام حسين وتبرير عودة هيمنتها الكاملة علي منطقة شديدة الحيوية بالنسبة للاقتصاد العالمي. وسوف نري ان محاكمة النوايا تنطوي علي قدر من التعسف.

بقيت نقطتان اخيرتان لتوضيح ثقل الدور الذي لعبته الظروف في التأثير علي مسار ازمة الخليج.

الاولي : هي ان المجتمع الدولي ادان ، بطريقة فورية وتلقائية وبالاجماع، عملية غزو الكويت وضمها. حتي الدول التي حاولت بعد ذلك تخفيف وطأة العقوبات او الحيلولة ، علي الاخص ، دون اندلاع الحرب ، اتفقت مع الاخرين في بداية الازمة .

لقد حصد صدام حسين هنا نتيجة سمعته السيئة. ولو اننا فحصنا قائمة الاعمال العدوانية التي ارتكبت في العصر الحديث فلربما نعثر علي وقائع اكثر خطورة ووحشية. لكن غياب اي مبرر للغزو احال مشروع صدام للاستيلاء علي الكويت الي نوع من استعراض القوة في حالته البدائية وعكس رغبة مطلقة في السيطرة.

ولأنه صدر عن ديكتاتور فظ غليظ القلب سبق له القيام بخرق متكرر للقانون الدولي (العدوان علي ايران ، استخدام الغازات السامة ضد الاكراد) ، فقد كان من الصعب جدا علي اي طرف ان يدافع عنه او حتي ان يتغاضي عن افعاله. وهكذا توافرت جميع الشروط السيكولوجية اللازمة لعملية تعبئة عامة ضد العراق منذ اللحظة الاولي.

الثانية: هي ان العراق قام علي نحو متكرر بارتكاب اعمال استفزازية وتهديدات عدائية اثارت الاستنكار العام: احتجاز الاجانب كرهائن وتحديد اقامتهم في اماكن استراتيجية ، خرق الحصانات والمزايا الديبلوماسية في الكويت ، اللجوء الي المناورات السياسية لاثارة الاضطرابات الشعبية في البلاد العربية ، ابتزاز الدول الغربية عن طريق التهديد بالارهاب وباستخدام الاسلحة الكيماوية في حالة اندلاع القتال.

وهكذا نجح صدام حسين في رسم صورة رهيبة لنفسه بنفسه. فلم يكن خصومه بحاجة ماسة الي تحريف الصورة بغرض الاستخدام الدعائي. واخيرا فقد صم صدام حسين اذنيه تماما وسد الطريق علي كل محاولات الحلول الوسط، في الوقت الذي كان يكفيه ان يسحب قواته في اي لحظة لكي يتجنب " العقاب" الذي انزل به .

وهكذا تكفلت شخصية هذا الرجل المشاغب وسلوكه الشائن بتوفير احد العناصر التي سمحت بتحقيق تحالف الاغلبية العظمي من دول الجماعة الدولية ضده.

في هذا الاطار يبدو واضحا تماما ان ازمة الخليج لها سمات نبعت من ذاتها ومن خارجها ايضا واضفت عليها نوعا من الخصوصية ، ومن ثم فإن الظروف التي جرت فيها يندر ان تتكرر علي نحو مشابه او متطابق . وهذه الملاحظة هي التي تصلح بذاتها دليلا علي ان الحل الذي تم تبنيه لا يحظى حقيقة بتلك المسحة المثالية التي حاولت بعض الأطراف اضفاءه عليه ولا يمدنا الا بقواعد هشة في عملية صياغة نظام دولي جديد.

٢ - صناعة الخطاب :

يحق علينا ان نعطي ما لقيصر لقيصر وما لجورباتشوف لجورباتشوف . فمنذ ان نشر جورباتشوف كتابه عن "البيروسترويكا" بدأت عملية تحول كامل في السياسة الخارجية السوفيتية ، باعلان نبذ ممارسة الصراع بين الشرق والغرب ، وتأكيد الرغبة في الحوار بحثا عن حل " للمشكلات الكونية" التي تواجه البشرية بأسرها[١٥]. وقد استقبلت الدوائر الغربية في البداية هذا الاعلان عن حسن النوايا بقدر من التشكيك . وتعين

الانتظار حتي ابرام الاتفاق حول نزع الاسلحة الاستراتيجية ثم " ذوبان الجليد" عن الوضع في اوروبا الشرقية لكي يقتنع الامريكيون والاوربيون بمصداقية المقترحات التي تضمنها ما اطلق عليه زعيم الكرملين، تجاوزا، " الفكر السياسي الجديد" .ومع ذلك ظلت هناك دوافع للتردد والاحجام.

فقد بدا اصرار جورباتشوف علي مشروع بناء "البيت الاوربي المشترك"، في اعين زعماء الجماعة الاوربية ، فخا منصوبا لعرقلة تقدم عملية التكامل الاوروبي ، والتي كان القانون الموحد (١٩٨٥) قد ضرب موعدا لاتمامها وقام ببرمجة الخطوات اللاحقة . من ناحية اخرى اثارت الصعوبات الداخلية الناجمة عن المسار الجديد للسياسة السوفيتية (الخلل الاقتصادي ، تعرض الاتحاد للانهيار تحت ضغط القوي الكامنة التي اطلقتها البيروسترويكا)، وما تزال تثير الشك حول امكانية نجاح التجربة وقدرة مهندسيها علي البقاء في السلطة . فمن الممكن ابرام اتفاقيات محددة ومحدودة مع شريك محتمل ، ولكن ان يطلب من هذا الشريك المساعدة في بناء العالم علي اسس جديدة فهو امر مشكوك فيه .

وفي هذا السياق ، وحيث كان كل طرف يراقب الطرف الاخر، شكلت ازمة الخليج وضعا كاشفا revelateur وعاملا مساعدا catalyseur . فقد اتخذ الاتحاد السوفييتي منذ اللحظة الاولي لاندلاعها موقفا مناهضا للعراق. وهكذا اصبح الاتحاد السوفييتي يقف في صف واحد ليس فقط مع القانون وانما ايضا مع الدول الغربية والدول العربية المعتدلة ضد احدى دول العالم الثالث التي تعرف بالتقدمية. وفي الوقت الذي حاول فيه ان يحافظ علي رأسماله الذي اعتقد انه كان قد نجح في تحقيق تراكمه في هذا العالم العربي الغامض، فإن الاتحاد السوفيتي لم يقدم علي اي مبادرة لعرقلة

الاستراتيجية الامريكية. وكان هذا الموقف اكبر من ان يدرك علي انه مجرد اعلان لاثبات حسن النوايا السوفيتية . ومن ثم فقد تعين العثور علي الكلمات المناسبة للاحتفال بهذا التوافق غير المتوقع، واغتنام هذه الفرصة الثمينة علي الاخص لدعم المصالحة بين الشرق والغرب. ومن الصعب ان نحدد علي وجه الدقة صاحب الفضل في اطلاق صاروخ "النظام العالمي الجديد" الي السوق الاعلامية ، اذ يبدو ان هذه الصيغة هي نتاج لجهد مشترك كان بسبيله الي اعداد "طنجة" بعض مكوناتها معروفة سلفا ، ولكن الغزو العراقي وحده هو الذي ساعد علي انضاجها علي هذا النحو.

ويمثل احترام القانون الدولي اولي هذه المكونات . ولم يكن الانشغال بهذه القضية عنصرا جديدا ، بل وساعدت اثارته من قبل في اذكاء مشاحنات لا تنتهي ، او استخدامه كقناع لتغطية مصالح محددة . لكن وحشية الغزو العراقي للكويت اثارت استياء عاما، ومن ثم فقد ووجه بإدانة جماعية (لم تظهر التحفظات الا فيما بعد). ومع ذلك فإن الاستشهاد بالقانون الدولي لا يكفي وحده لتمكين الضحية من استعادة حقوقها المغتصبة. اذ يحتاج اقرار العدل الي سلطة مدنية تطبق القانون. ولذا برزت الحاجة الي مساهمة الامم المتحدة من خلال تدخل مجلس الامن.

وهنا حدث ما يشبه المعجزة : فهذه الهيئة التي اصابها الشلل منذ عام ١٩٤٥ ، بسبب استخدام حق الفيتو ، دب فيها النشاط واستعادت عافيتها فجأة لتصدر اثني عشر قرارا تصاعدت حدتها ودرجة الزامها ضد العراق بالتدريج . وكان القرار الثاني عشر (رقم ٦٧٨ والصادر في ٢٩ نوفمبر ١٩٩٠) هو الذي صرح في النهاية باستخدام القوة ضد العراق بعد ان ترك له مهلة حتي ١٥ يناير ١٩٩١ لتنفيذ القرارات الاخرى التي اتخذها المجلس من قبل.

وهكذا اكدت ازمة الخليج علي ان الحرب الباردة قد انتهت بالفعل وأنه اصبح من الممكن بعد الان الاعتماد علي الاجراءات المنصوص عليها في ميثاق الامم المتحدة لتحقيق الامن في العالم . واذا كان الامر كذلك فلأن التضامن ، السلبي او الايجابي، بين الدول الخمس الكبار سمح بتشكيل حكومة المديرين le Directoire " والتي كان واضعو الميثاق قد بنوا عليها كل امالهم. ولا يخفي المغزى التاريخي للحدث علي اي مراقب؛ فقد اتاحت ازمة الخليج فرصة لحدوث انقلاب تام في الوضع السابق. ومن ثم فقد اصبح من الممكن منطقيا ان نتطلع الي افاق افضل لبناء نظام عالمي جديد". وكان ذلك علي اي حال هو الافتراض الذي بنى الاعضاء الدائمون في مجلس الامن علي اساسه تصميمهم وبرروا سلوكهم طوال فترة الازمة.

ثم عمت الفرحة ارجاء العالم شرقا وغربا، وهي الفرحة التي افصحت عن نفسها ابتداء من شهر سبتمبر ١٩٩٠ ، اي منذ اللحظة التي تأكدت فيها احتمالات الاتفاق بين الشرق والغرب علي معالجة المسألة العراقية. وفي هذا السياق وجه رئيس الجمهورية الفرنسية نداء رسميا حث فيه علي تضامن الامم المتحدة دفاعا عن القانون :

" في عالم لا يستطيع فيه احد ، بما في ذلك اقوى الاقوياء ، ان ينأي بنفسه بعيدا عن المصير المشترك ، قد يكون مغريا ان نبحث عن مخرج بالانطواء علي الذات كما لو ان الوسيلة الوحيدة لاثبات الهوية تكمن في انكار هوية الاخر، او كما لو ان الحاجة الي هذه الهوية يمكن اشباعها فقط عن طريق كراهية الاجنبي xenophobie اوالمبالغة في الوطنية nationalisme ان الحل الذي سيتم التوصل اليه بالنسبة لأزمة الخليج ، والتي اثارها

العدوان العراقي، سيكون مثلا يحتذى ، وتلك هي قيمة جرس الانذار الذي تدقه المأساة التي تتعرض لها ليبريا حاليا. واذا لم نتنبه الي هذه الحقيقة فسوف تتحول الفرصة التي لن تتكرر ، والتي تتيحها نهاية الكتل ، الي مجرد حلم بائس ولا اعرف ردا اخر سوي القانون لتجنب حدوث الفوضى واستبعاد منطق القوة ولكي نحول ايضا دون حدوث تحالف بين الاقوياء لفرض نظام لا يقره الاخرون ولا يعترفون به . لكن القانون ليس حكرا علي اي شخص او دولة او فلسفة . انه تعبير عن الارادة العامة ، فأليس رائعا حقا ان نشهد حاليا ، في هذا الصدد ، بروز اتفاق شبه عالمي علي قيم بسيطة تسمي الحرية: حرية القول والفعل والانتقال وانتخاب القادة والمساواة والعدل واحترام حقوق الافراد والتسامح وقبول الاختلاف وكل القيم التي ترجح كفة الحوار علي توازن القوة. اننا نحس جميعا ونعرف جميعا ان السلام والحرية الدائمة لن يسودا علاقات الشعوب بين بعضها البعض الا اذا قبلت الدول بخضوعها لقواعد مشتركة تقع عليكم مهمة صياغتها وتحديدها.

ان الامم المتحدة والتي اصابها الشلل طويلا تنهض امام اعيننا بعد خمس واربعين عاما من ميلادها ، لتبدو اليوم كقاض يحكم بالقانون ويعمل علي تطبيقه ، وتلك هي المهمة التي حددها لها ميثاق سان فرانسيكو. ومن هنا فإن كل شئ سوف يتغير او علي الاقل يمكن ان يتغير.

وانني اناشدكم سيداتي وسادتي ان تفهموني جيدا ، ان سطوع شمس القانون مسألة تخصنا جميعا. فأين هي تلك الدولة التي تستطيع ان تدعي انها في مأمن من العنف او التسلط، او محاولة الهيمنة من جانب الاخرين؟ نعم، لقد حان الوقت لكي يسري القانون الدولي علي الجميع، يكفي ان

تقرروا ذلك وان تتصرفوا علي اساسه" (١٦)

وفي اليوم ذاته ومن علي المنصة ذاتها صاح وزير الخارجية السوفيتي مزايدا:

" ان القوة الدافعة للتغيرات الايجابية التي تطرأ علي عالم اليوم تكمن في النوعية الجديدة للعلاقات الامريكية - السوفيتية والتي تطورت من التعاون الي التفاعل الي المشاركة. وقد شكلت لقاءات القمة بين القوتين العظميين ، في مالطه وفي كامب ديفيد وفي هلسنكي احداثا عظيمة الاهمية في السياسة العالمية. ويعتبر الاتفاق العام علي الاولوية القصوي للقيم الانسانية العالمية هو الاساس الذي يرسم ويحدد المناخ السياسي في عالم اليوم. اذ يلاحظ ان الصيغ الديمقراطية الرامية الي تنظيم اوضاع الدول والعلاقات الدولية تتدعم يوما بعد يوم. كما تشهد الامم المتحدة ميلادا جديدا. ويسعدنا ان نرى ان الافكار التي طرحها الرئيس جورباتشوف حول الدور الذي يتعين علي الامم المتحدة ان تلعبه في عالم يتحول بسرعة ، تعبر فعلا عن رأي الاغلبية وتستجيب لحاجات الحياة الواقعية.

ان السياسة الحديثة في عالم اليوم تتمحور حول قيم التعاون والتفاعل والمشاركة لحل المشكلات الكونية العاجلة كالتخلف الاقتصادي والفقر وعدم التكافؤ الاجتماعي والبيئة. ولو ان هذه الجلسة كانت قد عقدت قبل شهر اغسطس لكان لدينا اسباب وجيهة للاعتقاد بأن البشرية قد اجتازت دوربا ضيقة ووعرة وانفتحت امامها سماء رحبة وصافية.

لكن الغمامة السوداء التي اطلقها العدوان علي الكويت حجبت القبة الزرقاء . فقد خرقت العراق، في يوم الخميس الاسود هذا ، وبطريقة مقززة ميثاق الامم المتحدة ومبادىء القانون الدولي وقواعد الاخلاق العالمية

والسلوك المتحضر ، ودبرت عدوانا بلا مبرر ، وضمت دولة مجاورة ذات سيادة ، واحتجزت الافا من الرهائن ومارست الابتزاز بالتهديد باستخدام اسلحة الدمار الشامل.

ولهذا العدوان وجه آخر، فهو يسدد ضربة قوية الي كل ما انجزته البشرية من تقدم مؤخرا والي كل ما انجزناه معا لكي نحدد مستقبلنا من منظور فكر سياسي جديد، ويشكل عملا ارهابيا لإجهاض فجر النظام العالمي الجديد الذي يوشك ان يولد.ويمثل تحديا بشعا للبشرية جمعاء. واذا لم نعثر علي وسيلة لمواجهته فلن يكون بإمكاننا ان نسيطر علي الموقف وسوف تتقهقر الحضارة خمسين عاما الي الوراء.

لقد رد مجلس الامن بالسرعة والحزم اللذين يتناسبان مع حجم التهديد وطابعه . وليس هناك من شك في ان هذا الرد يعبر عن ارادة الجماعة الدولية بأسرها... . وتواجه منظمتنا في هذه الايام امتحانات عسيرا وهي الان تحت الاختبار فاذا جاء اداؤها مشرفا فإن مكانتها سوف ترتفع الي عنان السماء، وسوف تتولد لديها خبرة وامكانيات جديدة لا شك في انها ستوظفها لاقامة السلام والعدل وتصفية الاوضاع الصراعية الاخري من خلال تنفيذ قراراتها المتعلقة بكافة المشكلات الاقليمية.

ومن وجهة نظر المصالح العالمية فإنه لا يمكن قبول اي طريقة اخرى للعمل . فالجماعة الدولية عازمة منذ الان علي ان تعمل معا وفقا لمعايير موحدة بعد ان تحررت العلاقات الدولية من وصمة "الحرب الباردة" والتي خلفت اثارا سيئة علي النظام القانوني الدولي . سوف نصبح من جديد امما متحدة ونعود الي الدستور العالمي الذي وضعناه، اي الي ميثاق الامم المتحدة والي قواعده التي نسيناها لبعض الوقت، والتي بدونها سوف يستحيل

علينا، ـ كما اثبتت التجربة ـ ان نقوم بما هو حيوي وضروري اي بمهمة المحافظة على السلم والامن الدوليين . وقد ساعدنا تجذر المبادىء الرشيدة الجديدة في تربة العلاقات الدولية ، على وضع تدابير الردع والقمع الفعالة والمنصوص عليهما في الميثاق ، موضع التطبيق "(١٧).

ولم يتخلف الرئيس بوش عن العضوين الاخرين الدائمين في مجلس الامن حين اثار بدوره موضوع التغير الذي يوشك ان يحدث في القضايا الدولية:

" . . . لا يشكل العدوان في الخليج الفارسي تهديدا للامن في المنطقة فحسب وانما يمثل ايضا خطرا على الرؤية العالمية لمستقبلنا جميعا. وهو خطر يهدد بتحول حلم النظام العالمي الجديد الى كابوس مزعج حيث تسود الفوضى ويحل قانون الغاب محل القانون الدولي وهذا هو السبب الذي حدا بالامم المتحدة الى ان تتخذ موقفا يتسم بمثل هذه الدرجة من الوحدة والتصميم . ولم يكن بالامكان ان نسمح لأنفسنا بالتقاعس عن مواجهة التحدي. ولدى ثقة كاملة في اننا سننجح في ذلك . وسوف يترتب على هذا النجاح نتائج دائمة وبعيدة المدى ، وهي تدعيم قواعد السلوك الدولي المتحضر وتدعيم فرص النجاح امام تصورنا للمستقبل.

ان امامنا عشر سنوات اخرى قبل ان ينتهي هذا القرن ، عشر سنوات لنتخلص نهائيا من صراعات القرن العشرين ، عشر سنوات نحاول فيها خلق نظام جديد للمشاركة بين الامم. وقداثبتت الجمعية العامة للامم المتحدة في العام الماضي اننا نستطيع ان نتقدم اكثر على طريق امم متحدة اكثر فعالية ونجاحا.

ولاول مرة يبدأ مجلس الامن في العمل وفقا للطريقة التي يتعين عليه ان

يعمل بها. لقد حان وقت نسيان الجدل العقيم والخلافات القديمة والقرارات القديمة . حان الوقت لاحلال منهج العمل البراجماتي محل منهج الجدل العقيم. وقد اثبتنا ان الامم المتحدة يمكن ان تعتمد علي القوة المشتركة للجماعة الدولية ، وانها قادرة علي مواجهة تحدي العدوان علي النحو المأمول . وفي هذه الاوقات العصيبة علينا ايضا ان نثبت ان الامم المتحدة هي المكان الذي يمكن فيه ان نتضامن وان نتوحد علي المستوي الدولي لمواجهة المهام العديدة الاخري التي تنتظرنا "(١٨).

وقد انتهز جورباتشوف الفرصة التي اتيحت له من خلال مؤتمر الامن والتعاون الاوروبي والذي عقد علي مستوي "القمة" في باريس في ١٩ نوفمبر ١٩٩٠ لكي يوسع من رؤيته لتمتد الي ما وراء حدود اوروبا ولكي يوضح اسباب تفاؤله . يقول جورباتشوف:

" يمثل لقاءنا اليوم حدا فاصلا بين حقبتين ، ومن ثم يعتبر في حد ذاته حدثا ضخما.

ومن غير المحتمل ان نعثر اليوم علي احد تكون لديه القدرة علي تحليل كافة النتائج التي يمكن ان تترتب علي هذا التحول ، وهي نتائج قد تمتد اثارها الي قرون عديدة قادمة. ومع ذلك فاننا نستطيع ان نعثر علي شيء واحد مؤكد منذ الان وهو ان العام الحالي كان عاما حاسما في هذه الحقبة المنصرمة والتي جرت خلالها حربان عالميتان واتسمت بالمواجهة النووية بين نظامين اجتماعيين مختلفين علي مدي ما يقرب من نصف قرن .

اننا ندخل عالما مختلف الابعاد اصبحت فيه القيم العالمية تنطوي علي نفس المعني بالنسبة للجميع ، ومن ثم فإن حرية الانسان وكرامته وقيمة

الحياة الانسانية يجب ان تصبح هي اساس الامن العالمي والمعيار الاسمي للتقدم.

ومنذ سنتين او ثلاث سنوات فقط كان هناك من يعتقد ان بعض الافكار التي وضعناها اساسا لسياستنا ليست سوي اوهام خادعة . حتي عندما بدأت الاستعدادات للتحضيرلهذا اللقاء عاد الشك للظهور:

افليست الطموحات خيالية؟ وهل الاهداف الموضوعة قابلة للتحقيق؟ لقد دقت ساعة الوضوح امام الحقيقة : فهذا اللقاء برهان في حد ذاته علي ان التغييرات التي حدثت عميقة جدا وانها يمكن ، للمرة الاولي، ان تفضي الي نظام دولي جديد غير مسبوق ، لم تعرف له البشرية مثيلا من قبل ".

ثم بعد ان اعلن جورباتشوف ان الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة ليسا بأعداء الان وانها " شركاء " واشاد بالتحول السلمي في اوروبا الشرقية، قرر ان "هناك اشياء كثيرة تتحرك في العالم المحيط بأوروبا ايضا. وهذه الحركة تسير في اتجاه نظام دولي اكثر ثباتا وتحضرا ، لا يقوم علي قوة السلاح وانما علي الحوار بين متساويين علي اساس من توازن المصالح، وعلي التناغم بين السيادة من ناحية وتكامل البشرية في عالم اليوم من ناحية اخري ".

واخيرا فحين تعرض جورباتشوف لأزمة الخليج ربط بوضوح بين حل هذه الازمة ومستقبل العلاقات الدولية:

" يضع العدوان العراقي امامنا اختبارا صعبا ثانيا ونحن علي بداية الطريق المفضي الي مرحلة جديدة سلمية عبر التاريخ.

ان اجماعنا علي ادانة العدوان واشغالنا المشترك بالبحث عن مخرج للازمة لهو تأكيد علي التغير الذي طرأ علي العقليات وعلي طريقة حساب اهداف

ووسائل السياسة العالمية. فقد اصبح من شأن اي عدوان مسلح يشن علي اي بقعة مهما كانت ان يوحد بيننا ولا يفرق، كما كان يحدث في الماضي.

وباصرارنا علي انسحاب المعتدي علي الكويت نحمي ، في الوقت نفسه، ذلك الامل الذي يراود ملايين البشر في ان تري الجماعة الدولية نفسها قادرة علي حل المشكلات مهما بدت مستعصية . والا فستتعرض النتائج التي توصلنا اليها خلال الاعوام الاخيرة للخطر.

. . . ان الميلاد الجديد لروح التضامن الدولي، والذي كان قد خرج الي الدنيا من قبل ابان سنوات الحرب والهم مؤسسي الامم المتحدة ، يحي الامل في نجاح وانتصار ما خططوا له . واصبح من المحتم ان تعود الامم المتحدة ومجلس امنها الي ما كان يتعين عليهما ان يكونا عليه[١٨].

وعلي هذا المنوال تعاقبت الابتهالات المملة من خطاب الي اخر ، وخصوصا عندما كان الزعماء يتوجهون الي الرأي العام في دولهم من اجل ازاحة ما تبقي لديه من تردد او شكوك. ورغم اننا نخاطر هنا بنفاد صبر القارى، الا انه يتعين علينا ن نزوده بالوسائل التي تعينه علي ادراك حقيقة ان فكرة " النظام العالمي الجديد" ارتبطت اشد الارتباط بحل ازمة الخليج.

ففي اليوم التالي لانتهاء مهلة الانذار التي حددتها الامم المتحدة (١٦ نياير ١٩٩١) وجه رئيس الدولة الفرنسي رسالتين واحدة الي البرلمان واخري الي الامة في نفس الوقت. وفي الرسالة الاولي كتب يقول :

" في تلك اللحظة التي تتاح فيها امام الامم المتحدة ولأول مرة في تاريخها فرصة اقامة نظام عالمي جديد مؤسس علي القانون المشترك والذي

يقر حق تقرير المصير للشعوب، من غير المتصور ان تحجم (فرنسا) عن تقديم مساعدتها ودعمها".

ويكرر في الرسالة الثانية ، ولكن بطريقة مختلفة نسبيا نفس الصيغة:

" ان القرارات التي اتخذتها الامم المتحدة والتي صوتنا عليها تمثل في تقديري الضمان الاسمي لنظام عالمي مؤسس علي حق الشعوب في تقرير مصيرها. ونحن في حاجة ماسة الي ضمان هذا الحق . وهذا هو الثمن الذي يتعين دفعه مقابل حرياتنا واستقلالنا وامننا".

وستتكرر هذه العبارات نفسها، مع تغيير طفيف في بعض الكلمات ، في خطاب مذاع عبر اجهزة الاعلام السمعية والبصرية، القاه ميتران في ٣ مارس ١٩٩١ عقب وقف القتال.

وعلي الجانب الامريكي تكررت هذه المعاني بطريقة تكاد تكون متطابقة. فقد اعلن جورج بوش في خطابه الذي اذيع في ٥ يناير ١٩٩١ من بين ما اعلن :

" اننا علي استعداد لاستخدام القوة من اجل الدفاع عن نظام جديد يشرق اليوم علي دول العالم ، عالم يتشكل من دول مستقلة ذات سيادة تعيش في سلام . فكثيرا ما شاهدنا خلال هذا القرن كيف ان الخطر الذي تتعرض له دولة ما يمكن ان يتحول بسرعة الي خطر يهدد الجميع .ولذا ففي هذه اللحظة التاريخية الحاسمة، وفي وقت تختفي فيه الحرب الباردة ، لا يحق لنا ان نفشل . ان الامر لا يتعلق فقط بدولة بعيدة اسمها الكويت. ان الامر يتعلق بنوعية العالم الذي سنعيش فيه بعد اليوم [٢٠].

وفي رسالته عن " حالة الاتحاد" في ٢٩ يناير ١٩٩١ ، بدأ الرئيس

الامريكي باثارة موضوع الحرب المشتعلة ، وذلك علي النحو التالي :

" لقد ادينا ، علي مدي قرنين من الزمان رسالتنا بالنضال من اجل الحرية . وهذا المساء نتقدم الصفوف في المعركة التي يخوضها العالم في مواجهة الخطر المحدق بالنزاهة وبالانسانية. ان الامر اكبر من ان يكون مشكلة تخص دولة صغيرة ، بل هو امر جلل ومسألة عظيمة : انه نظام عالمي جديد تلتقي فيه الامم المختلفة حول قضية مشتركة من اجل تحقيق القيم العالمية الطموحة للانسان وهي: السلام والامن والحرية وسيادة القانون. انه عالم يستحق ان نحارب من اجله وهو جدير بمستقبل اطفالنا " . (٢١).

وفي الخطاب الذي وجهه الي الامة في ٢٨ فبراير ١٩٩١ بعد انتهاء القتال ، اعلن جورج بوش .

" لا يحق لاي دولة ان تدعي النصر لنفسها ، لان هذا النصر لم يكن انتصارا للكويت ، ولكنه كان نصرا لكل الشركاء في التحالف . انه نصر للامم المتحدة ، وللجنس البشري ، وللقانون ، وللخير" (٢٢).

وقد يصلح هذا التقرير الانتصاري كنغمة مطلوبة لسيمفونية الخطاب . لكنه لا يعفي من ضرورة العودة الي المعنى والابعاد الكامنة وراء رسالة تطرح نفسها كوثيقة تتعلق بالمستقبل وقابلة للترجمة العملية. ويجدر بنا ان ندخل في الاعتبار هنا مقتضيات البلاغة في الخطب الرسمية ، وخصوصا في اوقات الازمات الدولية الخطيرة.ومن المؤكد انه يمكن ان نعثر هنا او هناك علي بعض الاختلافات في صياغة الافكار، لكن هذه الاختلافات تبقي ثانوية اذا ما قورنت بتلاقي وجهات النظر والذي عبر عن نفسه بطريقة

متكررة وملحة. فماذا يريد الزعماء ان يقولوا عندما يتحدثون عن " نظام عالمي جديد؟ " .

هم يعترفون اولا بأن الحرب الباردة قد انتهت ، اي ان توازن الرعب والتنافس بين الشرق والغرب ، وهي من سمات النظام الدولي في المرحلة السابقة، قد تلاشت ". وقد بدد سلوك الاتحاد السوفيتي في مواجهة العدوان العراقي اي شك يمكن ان يثور في هذا الصدد، اذ كان باستطاعته ان يستغل هذه الازمة ضد الدول الغربية ، لكنه بدلا من ان يفعل اظهر استعداده الفوري للتعاون معهم .

وانطلاقا من هذا الوضع غير المسبوق ، استنتج اعداء الامس انه يتعين اقامة نظام عالمي "جديد" يقوم علي اساس التعاون بين القوى الكبري وتشغيل آليات الامن المنصوص عليها في ميثاق الامم المتحدة . وهذا الهدف قابل للتحقيق حتي اذا اخذنا في الاعتبار ان عملية الانتقال من نظام الي اخر ليست مضمونة مسبقا.

وهنا تتجلي تحديدا اهمية ازمة الخليج، فالامر لا يتعلق بالصدفة وحدها ولكن توجد علاقة سببية بين التحدي العراقي والاستجابة المتمثلة في ضرورة البحث عن حل مناسب. ولذا تشكل ادارة ازمة الخليج معملا للتجارب الخاصة بالنظام العالمي الجديد . فقد قيل ان مستقبل النظام الدولي يتوقف علي نجاح او فشل الاستراتيجية المناهضة للعراق. ومن ثم تعتبر ازمة الخليج بمثابة الرحم الذي سيخرج من جوفه نظام جديد بعد ان يكون قد تعرض لاختبار حاسم.

وعلي المراقب الخبير أن يتجاوز اذن مرحلة الامنيات الطيبة واعلانات النوايا وان ينكب علي دراسة الاوضاع الحقيقية التي حددت مسار الازمة.

ويمكن الاحتكام هنا الي معيارين للتأكد من حقيقة ما اذا كانت ادارة ازمة الخليج قد تمت وفقا للشروط ، والمقتضيات التي يحق لنا ان نتوقع توافرها في نظام عالمي جديد بهذا الاسم:

الاول : هو الدور الذي لعبته الامم المتحدة . فقد خرجت الامم المتحدة ، خلال هذه الازمة من مرحلة ركود طويلة وتقدمت لتحتل مركز الصدارة علي المسرح. وهذه علامة مشجعة بحد ذاتها ، لكن هل تفصح عودة " الجرس الخشبي " الخامل للرنين عن حقيقة ام عن هم عابر؟ وهل جرى احترام ميثاق الامم المتحدة نصا وروحا ام ان المنظمة لم تكن سوى مجرد اداة في يد اغلبية تشكلت مصادفة للقضاء علي خصم؟.

اما الثاني : فيتعلق بالدوافع الحقيقية للفاعلين الدوليين . اذ لا يكفي الاعلان ، في لحظة تناغم ظرفي ، ولكن عابر ، عن توافق وجهات النظر حول ضرورة التغيير . فلكي يمكن تغيير المستقبل يتعين تحقيق تماسك متين لحلف قادر علي البقاء . لكن ألم يكن لدي اعضاء " التحالف " ، والذين رفعوا شعارات النظام العالمي الجديد ، نوايا خفية مرتبطة بالدفاع عن مصالحهم الوطنية في الاساس في الوقت نفسه؟ وماذا عن اولئك الذين تحفظوا او لاذوا بالصمت، وهم الاكثر عددا : هل يمكن ان نعتبرهم ايضا جزءا من هذا الوفاق او الاتفاق العام ، والذي بدونه يصعب ادخال اي تجديد حقيقي علي النظام الحالي؟

حول هذين التساؤلين يتعين ان نجهد انفسنا بحثا عن اجابة .

الفصل الثالث

الامم المتحدة في امتحان الازمة

تمثل عودة الامم المتحدة بقوة الي صدارة المسرح الدولي ، إحدى أبرز سمات حرب الخليج، ليس فقط من وجهة نظر العديد من المراقبين وانما ايضا من وجهة نظر الرأي العام.

وكان هذا " الشيء التافه "، وهو التعبير الذي كان يحلو للجنرال ديجول ان يطلقه على الامم المتحدة ، يصدر جلبة مستمرة ولكن دون ان يعبأ به احد. فبعد ان فقدت الامم المتحدة قدرتها علي التأثير الفعلي علي مجرى الاحداث كانت قرارات الجمعية العامة ومجلس الامن تصدر حافلة بكل انواع المبادىء القيمة والحميدة، ولكنها كانت تبدو بعيدة عن الواقع وغريبة عليه. واستبعد مجلس الامن تماما من مجرد النظر في قضايا عديدة علي جانب كبير من الاهمية ، كما عجز حتي عن تطبيق او فرض احترام قراراته نفسها في الحالات التي استطاع فيها ، استثناء ، ان يستصدر تلك القرارات بالاغلبية المطلوبة. اما الجمعية العامة فقد اكتفت باصدار اعلانات بحسن النوايا لم يكن طابعها الروتيني خادعا لاحد آخر سوي لاصحابها.

كانت تلك هي المرة الاولي التي تضطلع بها الامم المتحدة ، منذ انشائها عام ١٩٤٥، بمعالجة ملف قضية علي درجة كبيرة من الاهمية ، وبجدية تامة منذ البداية وحتي النهاية، دون اي اعتراضات او مشكلات

داخلية خطيرة . وقد استندت اعمال مجلس الامن في واقع الامر الي الاجراءات المنصوص عليها في الفصل السابع من ميثاق سان فرانسيسكو . ولم يتسن للجمعية العامة للامم المتحدة ان تنظر في هذه القضية، ولم يكن متاحا لها ذلك رغم مطالبة السيد / طارق عزيز (والذي لم ينظر بعين الرضا الي تشكيل مجلس الامن)، لان الفقرة الاولي من المادة الثانية عشرة تنص صراحة علي أنه " يمتنع علي الجمعية العامة للامم المتحدة اصدار اي توصية تتعلق بأي نزاع او موقف،مادام مجلس الامن يمارس حيال هذا النزاع او ذلك الموقف ، وظائفه المنصوص عليها في الميثاق ، ما لم يطلب مجلس الامن ذلك اليها صراحة " .

ولم تعرض ازمة الخليج كذلك علي محكمة العدل الدولية. فما كان لها ان تعرض علي هذه المحكمة الا من خلال اتفاق بين الطرفين المعنيين، اي العراق والكويت ، وهو ما اصبح مستحيلا بعد قيام العراق بغزو الكويت ثم ضمها. وربما كان من الممكن ان تطلب احدي هيئات الامم المتحدة من محكمة العدل الدولية اصدار فتوى او رأي استشاري ، لكن ذلك لم يتم بسبب ضيق الوقت والسرعة الواجبة لعلاج الازمة ، والتي لا تتناسب وبطء الاجراءات المعروف عن محكمة لاهاي، وايضا بسبب عدم تمتع الحجج القانونية للمعتدي بالجدية الكافية .

وهكذا القيت مسئولية الفعل ، الذي تعين علي الامم المتحدة القيام به، علي عاتق مجلس الامن والذي شرع فورا في اتخاذ العديد من المبادرات . ويحسب لمجلس الامن بالطبع هذا الثبات والاصرار المنقطعا النظير ، ومع ذلك فهناك تساؤلات كثيرة حول ما اذا كان سلوك الامم المتحدة إبان أزمة الخليج، من البداية وحتي النهاية، يتمشى مع نص وروح الميثاق .

١ - مجلس الأمن في الميزان:

لقد كانت " القرارات الاثنا عشر" لمجلس الامن هي حديث العالم كله طوال فترة الازمة ، والمقصود هنا مجموعة النصوص التي اعتمدها مجلس الامن لوضع حد للعدوان. لكن دور مجلس الامن برز بصور واشكال اخري سواء ابان الازمة او عقب وقف اطلاق النار. ولكي تتضح لنا بدقة حقيقة الدور الذي لعبه المجلس يتعين علينا مناقشة جميع الاجراءات او التدابير التي اتخذها (او تلك التي رفض اتخاذها) طوال الفترة الممتدة من اغسطس ١٩٩٠ حتي ابريل ١٩٩١.

أ - القرارات الاثنا عشر :

اذا جاز ان نناقش هنا مجمل القرارات الاثنا عشر دفعة واحدة فذلك لأن هذه القرارات شكلت في الواقع ، ومنذ بداية العدوان ، "حزمة" من الاجراءات غير القابلة للتجزئة والتي اصبح قبولها ، جملة واحدة ، شرطا لا يتجزأ من شروط المجلس لابرام وقف اطلاق النار . وقد تمت الموافقة علي جميع هذه القرارت بالاغلبية المطلوبة ، وهي تسعة اصوات، بما فيها اصوات الدول الخمس دائمة العضوية ، (امتنعت الصين عن التصويت علي القرار ٦٧٨ الذي يجيز استخدام القو، اما كوبا واليمن فكانتا الدولتين الوحدتين اللتين خرجتا على الاجماع بالنسبة للقرارات ٢ ,٥ ,٨ ,٩ ,١٢.

ويمكن حصر مجموعة التدابير التي تم اتخاذها علي مراحل وربطها معا علي النحو التالي :

١) ادانة العدوان العراقي ومطالبة العراق بأن " يسحب فورا دون قيد او شرط كافة قواته الي الحدود التي كانت عليها" (القرار ٦٦٠ الذي

اتخذ بالاجماع بتاريخ ٢ اغسطس ١٩٩٠) . وبشكل هذا القرار بالطبع ، وعلي نحو بديهي، الاساس - القاعدة لكافة القرارات اللاحقة. ويمكن ان نضم اليه القرار ٦٦٢ بتاريخ ٩ اغسطس ١٩٩٠ (والذي اتخذ بالاجماع ايضا) والذي يعلن بطلان قرار العراق بضم الكويت.

٢) تأتي بعد ذلك مجموعة القرارات التي انطوت على اجراءات تحفظية معينة بهدف حماية الحقوق والمصالح التي اصبحت معرضة للخطر نتيجة قيام العراق بخرق قواعد القانون الدولي واهمها:

أ - القرار ٦٦٤ بتاريخ ١٨ اغسطس ١٩٩٠، والذي يصر علي ضرورة " قيام العراق بالتصريح لرعايا ومواطني الدول الاخرى بمغادرة كل من الكويت والعراق وتسهيل ذلك " (اجماع).

ب - القرار ٦٦٧ بتاريخ ١٦ سبتمبر ١٩٩٠ الذي يدين العراق بشدة " بسبب أعماله العدائية ضد مقار واعضاء البعثات الديبلوماسية المعتمدة لدي الكويت" ويطالب فورا باطلاق سراح الاشخاص المحتجزين كرهائن ((اجماع).

ج - القرار ٦٧٤ بتاريخ ٢٩ اكتوبر ١٩٩٠ الذي يدين" ممارسات وسلطات الاحتلال في الكويت" واعتبار العراق " مسئولة عن اي خسائر او اضرار تلحق بممتلكات الدول او الشركات او الافراد بسبب الاحتلال غير الشرعي للكويت من جانب العراق" (امتناع كل من كوبا واليمن).

د - القرار ٦٧٧ بتاريخ ٢٩ نوفمبر ١٩٩٠ الذي يدين بعض الاجراءات التي اتخذتها العراق (تزييف الهوية ، ترحيل السكان .. الخ)، والتي تهدف الي تغيير البنية والخريطة السكانية في الكويت . (اجماع).

وتشكل جميع هذه الاجراءات امتدادا مباشرا لقرار الادانة الذي اتخذ مبكرا ضد غزو الكويت وضمها. ويلاحظ هنا ان القرار ٦٧٤ والذي يرتب مسئوليات مستقبلية علي العراق هو القرار الوحيد الذي لم يحصل علي الاجماع.

٣) واخيرا نصل الي مجموعة " العقوبات " بالمعني الحرفي للكلمة والهادفة الي ممارسة الضغط اللازم علي العراق لإجبارها علي الانسحاب من الكويت:

أ- فهناك اولا القرار ٦٦١ بتاريخ ٨اغسطس ١٩٩٠ الذي طالب بفرض المقاطعة التجارية والمالية والعسكرية ضد العراق (امتناع كوبا واليمن).

ب - وهناك ثانيا القرار ٦٦٥ بتاريخ ٢٥ اغسطس ١٩٩٠ الذي يصرح باستخدام القوة لفرض الحظر وضمان احترام قرار المقاطعة (امتناع كوبا واليمن).

ج - وهناك ثالثا القرار ٦٧٠ بتاريخ ٢٥ سبتمبر ١٩٩٠ والخاص بفرض الحظر الجوي ضد العراق وحظر خروج السفن العراقية المشكوك في عدم التزامها بقرار الحظر من المواني (صوتت كوبا ضد هذا القرار).

وللتخفيف من عبء هذه الاجراءات الصارمة اصدر مجلس الامن قرارين اضافيين هما:

د - القرار ٦٦٦ بتاريخ ١٤ سبتمبر ١٩٩٠ الذي يستثني شحنات الغذاء والادوية من الحظر بشرط ان تتم عبر الامم المتحدة ومنظمة الصليب الاحمر.

هـ - والقرار ٦٦٩ بتاريخ ٢٤ سبتمبر ١٩٩٠ والذي يخول " لجنة العقوبات " حق فحص الطلبات التي ترد اليها لمساعدة الدول المتضررة من تنفيذ الاجراءات المنصوص عليها في قرارات المقاطعة او الحظر الاقتصادي ضد العراق.

و - واخيرا فقد تبني مجلس الامن القرار ٦٧٨ بتاريخ ٢٩ نوفمبر ١٩٩٠ والذي يصرح باستخدام القوة وفقا للصياغة التالية : يصر المجلس علي ان تقوم العراق بالتنفيذ الكامل للقرار ٦٦٠ (١٩٩٠) وكل القرارات المعنية اللاحقة. ودون ان يقوم بتعديل اي من هذه القرارات قام بمنح العراق مهلة ، كفرصة اخيرة لتنفيذها. ولذلك " صرح للدول الاعضاء المتعاونة مع حكومة الكويت ، في حالة ما اذا لم تقدم العراق علي تنفيذ هذه القرارات قبل ١٥ يناير ١٩٩١ باستخدام كافة الوسائل اللازمة لفرض احترام وتطبيق القرار ٦٦٠ (١٩٩٠) وجميع القرارات المعنية اللاحقة التي اتخذها مجلس الامن وكذلك لإعادة السلم والامن الدوليين الي المنطقة " .

وتنطوي صياغة هذا القرار علي اهمية خاصة لأنها ستسخدم فيما بعد كأداة لقياس مدى توافر (حسن) النية لدى العراق ، وكمبرر لإحكام القبضة علي هذه الدولة بعد نهاية القتال . ويشكل القرار ٦٧٨ خطوة حاسمة بالطبع في عملية التصعيد لأنه يسمح بالانتقال من مرحلة العقوبات الاقتصادية الي مرحلة القمع المسلح. ولكن القضية الاكثر اثارة هنا تتعلق بمغزى الربط بين القرار ٦٦٠ وبقية القرارات الاحد عشر الاخرى. وقد اكدت الاحداث بسرعة شديدة فيما بعد سلامة هذا التفسير.

ب - قرارات مجلس الأمن الاخرى :

ان عدم التحديد الذي ينطوي عليه هذا العنوان مقصود لانه يغطي نشاط مجلس الامن خارج اطار هذه الحزمة الموحدة التي تعرف باسم " القرارات الاثنا عشر". ونعني بذلك اولا مجموعة القرارات التي اتخذها المجلس بمناسبة "احداث" القدس وهي :

- القرار ٦٧٢ (١٢ اكتوبر ١٩٩٠) والذي يدين" اعمال العنف التي ارتكبتها سلطات الأمن الاسرائيلية"، والتي ادت الي مصرع ٢٠ شخصا وجرح ١٥٠ اخرين من الفلسطينيين بمناسبة الاحداث التي اندلعت في الاماكن المقدسة بمدينة القدس، ويطالب اسرائيل باحترام ومراعاة مقتضيات القانون الدولي في الاراضي المحتلة منذ ١٩٦٧.

- القرار ٦٧٣ (٢٤ اكتوبر ١٩٩٠) والذي يستنكر " رفض الحكومة الاسرائيلية استقبال بعثة السكرتير العام الي المنطقة".. ويطالب الحكومة نفسها بالتطبيق الصارم للقرار ٦٧٢ والسماح " لبعثة السكرتير العام بأداء مهمتها".

- القرار ٦٨١ (٢٠ ديسمبر ١٩٩٠) والذي يعبر عن " قلق مجلس الامن الشديد بسبب رفض اسرائيل للقرارين ٦٧٢، ٦٧٣" و " يدين قرار اسرائيل ، كسلطة احتلال، بتكرار اعمال طرد المدنيين الفلسطينيين من الاراضي المحتلة"، .. الخ.

وقد تبني مجلس الامن هذه القرارات الثلاثة خلال نفس الفترة التي كان يقوم فيها بمعالجة ملف الازمة العراقية - الكويتية. ولم يتم تنفيذ اي من هذه القرارات، كما لم يؤد رفض اسرائيل التام لها الي تعريضها لأي نوع

من العقوبات. ومن المؤكد أن احتلال اسرائيل للاراضي الفلسطينية لا يمكن مقارنته تماما بعملية " ضم" العراق للكويت. لكنهما يشكلان معا خرقا لقواعد القانون الدولي نجم عن ارتكاب عدوان، الاول يعود الي ١٩٦٧ ، دون ان يتمكن مجلس الامن علي الاطلاق من اجبار اسرائيل علي احترام الشرعية، ولذلك لم يكن غريبا ، في سياق كهذا ، ان يثير الجانب المؤيد للعراق قضية ازدواج المعايير بالنسبة لعملية تطبيق قرارات مجلس الامن.

نعود الان لأزمة الخليج لكي نذكر بحقيقة أن نشاط مجلس الامن لم يقتصر علي اصدار قراراته الاثنا عشر الشهيرة ، حيث ظل المجلس ، عمليا، في حالة انعقاد مستمر وبأشكال مختلفة طوال فترة الازمة . وهناك واقعتان تظهران مدي التصميم الذي يتخفي وراء قناع حزمة القرارات الاثنا عشر . الاولي تتعلق بـ " خطة الفرصة الاخيرة" التي طرحتها فرنسا علي مجلس الامن قبيل انتهاء المهلة التي حددها الانذار والتي تنتهي في ١٥ يناير ١٩٩١. فقد طالب النص الذي حدد معالم هذه الخطة العراق بالالتزام " بالانسحاب من الكويت وفقا لجدول زمني "، والبدء منذ الان بعملية انسحاب سريع ومكثف" تحت اشراف مراقبين دوليين. وفي المقابل يلتزم مجلس الامن بتقديم ضمان بعدم الاعتداء الي العراق والبدء في مفاوضات يمكن ان تؤدي الي تسوية سلمية للمشكلات الاخرى التي تموج بها المنطقة.

وقد جاءت المبادرة الفرنسية متأخرة ، ويبدو ان العراق ايضا لم يعرها اهتماما ،وهنا نستطيع القول ان صدام حسين ومعاونيه ارتكبوا خطأ قاتلا في الحساب لان تلك كانت فرصة لا تعوض لإحداث انقسام في صفوف

الخصوم. فقد رفض ممثل الولايات المتحدة الامريكية لدى الامم المتحدة هذه الخطة بالفعل ، لأنها اولا تقيم نوعا من "الربط" بين الانسحاب العراقي من الكويت وانعقاد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الاوسط في فترة لاحقة، وهو ربط رفضت الولايات المتحدة دوما قبوله من حيث المبدأ، ولأنها ، ثانيا ، لا تنطوي بالضرورة علي القبول المسبق لجملة القرارات الاثنا عشر كتلة واحدة من جانب العراق (٢٣).

وهذه هي بالتحديد نفس العقبة التي ادت الي اخفاق " خطة السلام السوفيتية" بعد ذلك بعدة اسابيع ، وهي الخطة التي هدفت الي تجنب الحرب البرية. فقد انطوت المبادرة العراقية، والتي حظيت بدعم من موسكو، علي رغبة في قبول القرار رقم ٦٦٠ (الانسحاب من الكويت) ومحاولة حمل اعضاء مجلس الامن علي التسليم بفكرة ان بقية القرارات الاخري الاحد عشر تصبح غير ذي موضوع وتفقد مبرر وجودها بمجرد انهاء الاحتلال العراقي للكويت. ولذلك فإن المشاورات المغلقة التي تمت في مجلس الامن يوم ٢٣ فبراير ١٩٩١، انطلاقا من هذه المبادرة ، باءت بالفشل الذريع لان الرئيس بوش اعلن في نفس اليوم قراره ببدء العمليات البرية(٢٤) . ورغم ذلك فإن بيريز دي كويار كان قدترك الباب مفتوحا امام امكانية التوصل الي حل وسط حين اعلن في احدي فترات الراحة بين جلسات المجلس انه قام بتذكير المجلس ليس فقط بالتزامه "بدعم المبادىء التي ادت الي اتخاذ قراراته السابقة ، ولكن ايضا بالضرورات الاخلاقية العليا وواجبه نحو العمل علي تجنب ازهاق المزيد من الارواح الانسانية. وليس من المستحيل تحقيق الانسجام والجمع بين هذين الهدفين معا (٢٥).

وهكذا فإن الرغبة في فرض تنفيذ قرارات مجلس الامن الاثنا عشر جملة واحدة طغت علي تلك " الضرورات الاخلاقية" لأسباب سوف تبرز علي نحو أوضح من خلال المواقف اللاحقة للمجلس.

ج - العراق تحت الرقابة الصارمة :

بعد ان وافق العراق علي قبول كافة الشروط التي فرضتها الامم المتحدة لم يبق الا تسوية الامور المتعلقة بكيفية تطبيق وقف اطلاق النار. وهنا سوف نلاحظ ان مجلس الامن سوف يلجأ الي اقصي استغلال لكل ما تنطوي عليه " حزمة القرارات الاثني عشر" او علي الاقل ما تنطوي عليه تلك الحزمة من قرارات يمكن ان تستمر في ترتيب اثارها ولم تصبح غير ذي موضوع بسبب الهزيمة العسكرية للعراق. من اهم تلك القرارات : القرار ٦٧٤ (الخاص بمسئولية العراق) والقرارات ٦٦١، ٦٦٥، ٦٧٠ (المتعلقة بفرض الحظر علي التعامل مع العراق). وبموجب القرار الاول يحق للامم المتحدة ان تفرض علي العراق دفع " تعويضات" مماثلة للخسائر التي ترتبت علي عدوانها ، اما القرارات الثلاثة الاخرى فيمكن مد العمل بموجبها الي اجل غير مسمى ومن ثم يمكن استخدامها كوسائل لممارسة ضغط شديد الفعالية ضد السلطات العراقية.

ونظرا " للحاجة الي التأكد من نوايا العراق السلمية" .. و"التأكيد علي اهمية ان يقوم العراق باتخاذ الاجراءات المطلوبة لضمان التوقف التام للقتال .." طالب القرار رقم ٦٨٦ (٣ مارس ١٩٩١) العراق ، ضمن ما طالب به بأن :

- " .. يقبل من حيث المبدأ مسئوليته ، من وجهة نظر القانون الدولي، عن كل خسارة او ضياع او فقدان او مساس ألم بمصالح الكويت او

الدول الاخرى ورعاياها وشركاتها بسبب الغزو والاحتلال غير المشروع للكويت" .

- يقدم كافة المعلومات الضرورية لتحديد مواقع الالغام والشراك الخداعية والمتفجرات وكذلك كافة المواد والاسلحة الكيماوية والبيولوجية العراقية الموجودة بالكويت، وفي المناطق العراقية التي تنتشر فيها مؤقتا قوات الدول المتعاونة مع حكومة الكويت تطبيقا للقرار ٦٧٨، وكذلك في المياه المحيطة:(٢٦).

وسوف نلاحظ هنا علي الفور ان هذا النص لا يتضمن رفعا للعقوبات الاقتصادية ولكنه يبقي في الوقت نفسه صراحة علي استمرار العمل وفقا للبنود الواردة في القرار ٦٧٨ الخاص بالتصريح باللجوء الي القوة، لضمان احترام العراق للالتزامات المفروضة عليها .

ويمكن لهذه الشروط الملزمة تأكيدا ، ان تبدو وكأنها امتداد للقرارات السابقة. لكن ذلك لا ينطبق علي الترتيبات التي أملاها القرار ٦٨٧ (٣ ابريل ١٩٩١) والذي يضع العراق، في واقع الامر ، تحت الوصاية . إن الجمع بين :

١) القيود المفروضة علي سيادة العراق،

٢) والضغط الناجم عن استمرار الحظر الاقتصادي (فيما عدا المنتجات الضرورية واللازمة للسكان المدنيين) ، يجعل من عملية القسر المفروضة علي العراق ، والممتدة فيها وراء وقف اطلاق النار ، سابقة لا مثيل لها في تاريخ المنظمات الدولية.

وسنستخرج من هذا القرار الطويل (٣٤ مادة تقع في عدة صفحات

من الحجم الكبير)، بعض الفقرات ، ذات الدلالة الخاصة ، كمثال علي هذا الوضع :

١ - في مجال نزع السلاح :

" ٨ - يقرر (مجلس الامن) انه علي العراق ان يقبل بلا شروط تدمير وازالة او نزع ضرر ما يلي تحت اشراف دولي :

أ- كافة الاسلحة الكيماوية والبيولوجية وكل المخزون من العناصر الوسيطة وكل الانظمة الفرعية ذات الصلة والمكونات وكل منشآت البحوث والتطوير والدعم والتصنيع في هذا الميدان.

ب - كافة الصواريخ التي يزيد مداها على ١٥٠ كيلو مترا والأجزاء الرئيسية ذات الصلة ومنشآت الصيانة والانتاج.

٩ - يقرر ، من اجل تنفيذ الفقرة السابقة ، ما يلي :

أ- ان يرفع العراق الي الامين العام في غضون ١٥ يوما من صدور هذا القرار بيانا بمواقع وكميات وانواع جميع العناصر المحددة في الفقرة ٨، وان يوافق علي التفتيش المفاجئ للمواقع كما هو محدد فيما يلي :

ب - ان يضع الامين العام بالتشاور مع الحكومات المعنية ومع مدير عام منظمة الصحة العالمية اذا لزم الامر ، وفي غضون ٤٥ يوما من اصدار هذا القرار ، خطة لرفعها الي المجلس لإقرارها تنص علي اتمام ما يلي في غضون ٤٥ يوما من هذا القرار:

١) انشاء لجنة خاصة تقوم فورا بالتفتيش ، علي الطبيعة، علي امكانات العراق البيولوجية والكيماوية والصاروخية علي اساس ما يبلغ عنه العراق وتحديد اية مواقع اضافية بواسطة اللجنة نفسها.

٢) يقوم العراق بتسليم ما بحوزته من جميع العناصر المحددة في الفقر ٨/أ بعالية ، الي اللجنة الخاصة من اجل تدميرها او ازالتها او نزع ضررها مع الاخذ في الاعتبار متطلبات السلامة العامة، بما في ذلك ما تحدده اللجنة الخاصة من مواقع اضافية طبقا للفقرة ٩/ب بعاليه، وان يدمر العراق تحت اشراف هذه اللجنة كافة امكاناته الصاروخية بما فيها منصات الاطلاق طبقا لما هو محدد بالفقرة ٨/ب بعاليه.

٣) ان تقدم اللجنة الخاصة المساعدة والتعاون الي مدير عام الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، كما هو مبين بالفقرتين ١٢ , ١٣.

١٠ - يقرر ضرورة ان يلتزم العراق ، دون قيد او شرط بعدم استخدام او تطوير او انشاء او حيازة اي من المواد المحددة في الفقرتين ٨ , ٩ بعاليه ويدعو الامين العام لأن يضع، بالتشاور مع اللجنة الخاصة ، خطة للمراقبة والتحقق مستقبلا وباستمرار من التزام العراق بهذه الفقرة علي ان ترفع الي المجلس لاقرارها في غضون ١٣٠ يوما من صدور هذا القرار.

اما بخصوص القدرات التسليحية النووية للعراق فإن احكام هذا القرار لا تقل صرامة ، فالمجلس:

١١ - يدعو العراق لأن يؤكد من جديد ، وبلا قيد او شرط ، علي التزاماته طبقا لمعاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية بتاريخ ١ يوليو ١٩٦٨.

١٢ - يقرر ضرورة ان يوافق العراق ،بلا قيد او شرط، علي الا يحوز او يطور اسلحة نووية او مواد صالحة للاستخدام في صنع الاسلحة النووية او اية انظمة فرعية او مكونات او منشآت بحوث او تطوير او دعم او تصنيع يتصل بما هو مذكور عاليه . وان يرفع الي السكرتير العام والي مدير

عام الوكالة الدولية للطاقة الذرية في غضون ١٥ يوما من صدور القرار اعلانا بمواقع وكميات وانواع جميع العناصر المحددة بعالية. وان يضع كل ما لديه من مواد صالحة للاستخدام في اسلحة نووية تحت السيطرة الكاملة والمنفردة للوكالة الدولية للطاقة الذرية بغرض التحفظ عليها والتخلص منها وذلك بمساعدة وتعاون اللجنة الخاصة ، طبقا لما تنص عليه خطة الامين العام المشار اليها في الفقرة ٩/ب/ بعاليه. وان يقبل ، طبقا للترتيبات المشار اليها في الفقرة ١٣ ادناه، التفتيش المفاجىء علي الطبيعة ، وتدمير وازالة او نزع الضرر ، ايها انسب ، لكافة العناصر المحددة بعالية. وان يقبل الخطة المشار اليها في الفقرة ١٣ ادناه بشأن المراقبة المستمرة مستقبلا والتحقق من التزامه بهذه التعهدات .

١٣ - يناشد مدير عام الوكالة الدولية للطاقة الذرية - ان يقوم ، من خلال السكرتير العام للامم المتحدة وتعاون اللجنة الخاصة طبقا للخطة المشار اليها في الفقرة ٩/ب بعالية ، بالتفتيش الفوري، علي الطبيعة، علي قدرات العراق النووية استنادا الي البيانات العراقية ومما قد تحدده اللجنة الخاصة من مواقع اضافية؛ وان يضع خطة لرفعها الي مجلس الامن في غضون ٤٥ يوما تتضمن تدمير او ازالة او نزع فعالية كافة العناصر المذكورة في الفقرة ١٢ بعاليه. وان ينفذ هذه الخطة . خلال ٤٥ يوما من موافقة مجلس الامن. وعليه كذلك ان يضع، اخذا في الاعتبار حقوق والتزامات العراق بمقتضى معاهدة منع انتشار الاسلحة النووية بتاريخ اول يوليو ١٩٦٨، خطة للمراقبة والتحقق المستمرين مستقبلا للتأكد من التزام العراق بالفقرة ١٢ بعاليه علي ان تشمل دليلا يحوي كافة المواد النووية بالعراق الخاضعة لفحص وتفتيش الوكالة وذلك حرصا علي ان تغطي

رقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية كافة الانشطة النووية ذات الصلة في العراق. علي ان ترفع هذه الخطة الي المجلس لاقرارها في غضون ٢٠ يوما من صدور هذا القرار.

٢ - في مجال تقدير التعويضات والوفاء بالتزاماتها

وضع المجلس ترتيبات من شأنها التأثير علي قدرة الحكومة العراقية في المجالين الاقتصادي والمالي. وذلك علي النحو التالي.

المجلس :

"١٨- يقرر انشاء صندوق لدفع التعويضات عن الدعاوي التى تدخل ضمن الفقرة ١٦ وانشاء لجنة لادارة الصندوق .

١٩ - يكلف السكرتير العام بأن يضع ويرفع الي المجلس ، لاتخاذ قرار خلال ثلاثين يوما علي الاكثر من صدور هذا القرار ، توصيات بشأن تلبية الصندوق لمتطلبات سداد الدعاوي المقامة طبقا للفقرة ١٨ بعاليه ، وبرنامج لتنفيذ القرارات الواردة في الفقرة ١٦ ,١٧ ,١٨، بعاليه بما في ذلك ادارة الصندوق، ونظم لتحديد المستوي الملائم لاسهام العراق في الصندوق علي اساس نسبة مئوية من قيمة صادارات البترول والمنتجات البترولية من العراق لا تتجاوز مبلغا محددا يقترحه الامين العام علي المجلس اخذا في الاعتبار متطلبات شعب العراق وقدرة العراق علي الدفع كما تقيمها المؤسسات المالية الدولية آخذة في الاعتبار خدمة الدين الخارجي واحتياجات الاقتصاد العراقي، وترتيبات لضمان ان يكون السداد للصندوق ، والطريقة التي سيتم بها تخصيص المبالغ ورفع الدعاوي ، والاسلوب المناسب لتقييم الخسائر وادراج الدعاوي والتحقيق من

صحتها وحل الدعاوي المتنازع عليها وفقا لمسئولية العراق حسبما هو محدد في الفقرة ١٦ وتشكيل اللجنة المذكورة عاليه".

٣ - وفيمايتعلق بضمانات التنفيذ

ابقي المجلس علي مبدأ الحظر الاقتصادي مع اظهار قدر من المرونة (الفقرة ٢٠) ، وقرر " ان يعيد المجلس النظر فيما ورد بالفقرة ٢٠ كل ٦٠ يوما في ضوء سياسات وممارسات حكومة العراق ، وبخصوصا ما يتعلق بتنفيذ كافة قرارات مجلس الامن ، وذلك بغرض تحديد ما اذا كان يتعين تخفيض او الغاء الحظر المشار اليه " (٢٧).

باختصار اصبح العراق دولة تحت المراقبة المستمرة ولفترة غير محددة. ويمكن لمجمل هذه الترتيبات المفروضة علي العراق ان تصبح محلا لتفسيرين مختلفين: فعلي صعيد المواءمة يجب ان نعترف ان الاحتياطات التي تم اتخاذها قد استندت علي او او اخذت في الاعتبار طبيعة السلوك السابق للعراق. اما علي الصعيد القانوني فإن التقييم يصبح اكثر حرجا. فقد تصرفت الامم المتحدة كمنتصر في مواجهة مهزوم. ولا نستطيع ان ندعي بأنها تجاوزت صلاحياتها لانها هي التي تحدد هذه الصلاحيات لنفسها. ومع ذلك فنحن بعيدون كل البعد عن الهدف المبدئي (الا وهو تحرير الكويت) فبدلا من الاكتفاء " بعودة الامور الي نصابها restitutio in integrum"، ثم وضع نظام ينطوي علي عدد من الاليات لممارسة ضغط هائل علي سلوك النظام العراقي لإجباره اما علي تغيير طبيعته وإما ، وهو الاكثر احتمالا، تعريضه للانهيار تحت ضغط السخط الشعبي ..

ان نظرية " السلطات الضمنية"pouvoirs implicites" التي تتمتع بها المنظمات الدولية يمكن ان تجد في هذه الحالة دليلا يدعمها، اللهم الا اذا

كان موقف مجلس الامن يشير او يبرهن علي ان الامم المتحدة لم تكن سوى اداة ولم تمارس دورها كفاعل مستقل في كافة مراحل هذه الازمة.

٢- الامم المتحدة : فاعل أم أداة؟

لا يتعين علينا في الواقع ان ننخدع بهذا الاكتشاف المفاجئ، او بمعني ادق ، اعادة اكتشاف الامم المتحدة ، والذي يفصح عنه هذا السيل المتدفق (والمتأخر) في مدح ميثاقها. فقد صدرت احكام كثيرة متسرعة سواء تم ذلك بحسن نية او عن سوء قصد. والواقع ان الكثير من الاجراءات التي اتخذت لم تتم الا من خلال انحراف بالسلطة عن مدارها الصحيح تم باتفاق ضمني . صحيح ان للضرورة احكامها لكنها لا تصنع سوابق قضائية jurisprudence ولا يمكن الاستناد عليها كدليل للمستقبل.

ان اول ملاحظة يتعين ان ندلي بها هنا تتعلق بهذا الخلط، الشائع علي لسان القادة السياسيين وفي وسائل الاعلام ايضا، بين احكام القانون الدولي وبين قرارات مجلس الامن التابع للامم المتحدة . فميثاق سان فرانسيسكو لم يعهد بمهمة " النطق بالقانون" الي كافة اجهزة الامم المتحدة، وانما قصرها علي محكمة العدل الدولية وحدها ودون اي مساس بحق اطراف النزاع في عرض قضيتهم علي محكمة دولية اخرى اذا اتفقوا علي ذلك . اما مجلس الامن فتقتصر صلاحياته ، كما هو واضح من اسمه، علي العمل علي استتباب الامن او ان شئنا ،علي المحافظة علي النظام الدولي. وتلك مهمة بوليسية تنطوي علي امكانية التدخل الفوري للوقاية من ازمة او لوقف تطورها بعد اندلاعها. ومن المعروف انه لا يتم عادة تكليف رجال المطافئ بالتحقيق في اسباب اندلاع الحريق، او يطلب من

رجال الامن المكلفين بمحاصرة وتحييد مجنون مسلح اثبات مسئوليته الجنائية سلفا.

ويمكن الاعتراض علي ذلك بالقول بأن اللجوء الي الجهات القضائية غير مجد، وخصوصا في حالة غزو دولة لدولة اخرى، وبأنه في غياب حكم قضائي او قرار يتمتع بقوة الشئ المقضي فيه والقابل للتطبيق علي الجميع erga omnes ، تصبح الامم المتحدة هي الجهة الوحيدة الممثلة للجماعة الدولية، وتكون القرارات التي تتخذها او تراها ضرورية لتميكنها من الاضطلاع بوظيفتها البوليسية، معبرة عن القانون السائد. وتبدو هذه الحجة قوية في هذه الحالة تحديدا وخصوصا ان الموضوع يتعلق بخرق احد المبادئ الاساسية للقانون الدولي والذي يحرم تحريما قاطعا قيام اي دولة بارتكاب عمل عدواني ضد دولة اخرى. واذا ما اخذنا المثال الذي اشرنا اليه من قبل ، مثال الحريق، فلم يكن من المتصور الانتظار حتي ينتشر الحريق ويتسع نطاقه ثم ينطفئ من تلقاء نفسه او حتي ينتهي المجرم المسلح من القضاء علي الرهائن الذين يحتجزهم، من اجل رفع دعوي قضائية. ويظل تدخل البوليس ضروريا حتي في الحالات التي تتوافر فيهاامكانية اتخاذ اجراءات رفع الدعوي القضائية وبالذات حين لا تكون هناك ضمانات اكيدة لاحتمال المعالجة الصحيحة للموقف من خلال هذه الاجراءات.

وهذه هي ، للأسف ، حالة المجتمع الدولي، حيث يتوقف رفع الامر الي القضاء، في معظم الحالات ، علي الموافقة الصريحة والمسبقة لطرفي لنزاع. وفي احسن الاحوال كان من الممكن تصور ان يحاول العراق اثبات ادعاءاته بالحقوق التاريخية في مواجهة الكويت ، من خلال عرض الامر علي محكمة

العدل الدولية ،لو ان كلا من العراق والكويت كانا قد اصدرا ذلك الاعلان الاختياري بالاختصاص الالزامي لمحكمة العدل الدولية او اقرا بصلاحيتها في بحث هذا الامر باتفاق خاص، كحل وسط. ونظرا لأن العراق حاول استخلاص ما يدعيه من حقوق تاريخية في مواجهة الكويت بالقوة المسلحة، فقد كان من المتعذر تصور كيف يتسني لحكومة كويتية في المنفي ان ترفع دعوي قضائية امام محكمة العدل وان تنتظر بصبر حتي تفرغ هذه المحكمة من اجراءاتها التي لا تنتهي قبل ان تصدر حكما في القضية موضوع النزاع!.. وما لم يتم اصلاح نظام القضاء الدولي وتحسين طريقة ادائه لوظائفه، فسوف يظل خطر احلال قوة البوليس محل قوة العدل قائما.

لكن الخلط بين قرارات الامم المتحدة واحكام القانون الدولي ينطوي ، رغم ذلك ، علي عيبين اساسيين:

الاول : أنه يزود الاطراف الذين صدرت في مواجهتهم هذه القرارات بحجة الادعاء بأن اللذين اصدروها ليسوا مزودين بالصلاحيات اللازمة. فالقضاء وحده هو الذي يمكن ان ينطوي علي كافة الضمانات اللازمة لتحقيق الموضوعية والنزاهة. اما الاجهزة التي يقتصر تشكيلها علي ممثلي الدول فإن قراراتها تكون مدفوعة عادة او مبنية علي اعتبارات سياسية ، وتتوقف في الوقت نفسه علي طبيعة تشكيل هذه الاجهزة وموازين وعلاقات القوى القائمة بين اعضائها في لحظة تاريخية معينة. وتستطيع الدولة المتهمة ان تدعي دائما ان القرار كان يمكن ان يكون مختلفا لو ان نفس الوضع الذي ادي اليه جاء في وقت اخر ونوقش في مجلس مختلف التشكيل وفي ظروف مغايرة، وهي محقة في ذلك الي حد كبير، خصوصا اذا ما اخذنا

في الاعتبار حقيقة الوزن الذي لعبه الفيتو في التأثير علي صدور قرارات مجلس الامن طوال فترة الحرب الباردة . ولهذا فمن الافضل الا نتحدث عن "القانون" عندما يتعلق الامر بأداء سلطة سياسية ، ذلك ان "شرعية" هذا الاداء لا تنفي عنه شبهة " الانتقائية".

اما العيب الثاني ، فهو عكس الاول تماما ، ولكنه يسمح للمذنب بمخرج شديد السهولة. فاذا كانت الامم المتحدة " تنطق بالقانون" في هذه الحالة ، فلماذا تعفي نفسها من النطق به، وعلي الاخص من فرضه بالقوة، في العديد من الحالات الاخرى التي تشكل ، في اللحظة نفسها ، خرقا لقواعد القانون الدولي ؟

لماذا لم تحاول الامم المتحدة مثلا فرض احترام حقوق الفلسطينيين طبقا لقرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ الذي صدر عام ١٩٦٧ ولم يكن قد طبق حتي عام ١٩٩٠؟ لماذا تركت الخمير الحمر يرتكبون المذابح في كمبوديا ، وتركت كلا من سوريا واسرائيل يحتلان الشطر الاعظم من لبنان دون عقاب، ولم تحرك ساكنا عندما تدخلت الولايات المتحدة عسكرياة في بنما لخلع الجنرال نورييجا!.. الخ .

ان الاجابة البديهية هي ان الامم المتحدة ليست محكمة تنظر امامها هذه القضايا المختلفة . وعندما تكون كذلك فإنها تحكم تبعا لطبيعة الموقف، اي وفقا لتقديرها في لحظة معينة وفي ظروف معينة عما يمكن ان يشكله هذا الموقف من تهديد للسلم. ومن هنا فان مسألة " ازدواجية المعايير" تسقط تماما منذ اللحظة التي نتخلي فيها عن النظر الي الامم المتحدة وكأنها جهاز قضائي ، لكنها تعود لتحتل مكانتها كامله وتصبح قضية ذات اهمية

خاصة ، من المشروع طرحها ، عندما يتعلق الامر بالرغبة في ان تتحول الامم المتحدة الي محكمة عليا للعالم بأسره.

وعلي الرغم من ان خرق القانون ، في هذه الحالة ، كان واضحا تماما، ومن ثم وجب علي الامم المتحدة ادانة المعتدي ومعاقبته، الا انه يتعين علينا ان نتعفف عن الحديث عن انتصار القانون عندما يتعلق الامر بوصف طبيعة الدور الذي قامت به الامم المتحدة في هذه الازمة، وان يكتفي بدلا من ذلك ، وبطريقة اكثر تواضعا، بالترحيب بهذا الاداء باعتباره تعبيرا فريدا عن الامن الجماعي.

اما الملاحظة الثانية فتتعلق بالطريقة التي تم بها تنفيذ قرارات مجلس الامن الخاصة باستخدام القوة المسلحة. ففي حالة كوريا(١٩٥٠) ، لم يكن امام الامم المتحدة ، في المرحلة الاولي علي الاقل ، من خيار سوى ان تستعين بالقوات الامريكية المتواجدة في اليابان. واذا اخذنا الظروف السائدة وقتها في الاعتبار فقد كان من المحتمل ان تتمكن كوريا الشمالية من الاستيلاء علي كوريا الجنوبية تماما قبل ان تصل النجدة العسكرية. وقد ظلت القوات الامريكية تحت قيادة امريكية، ، لكنها باشرت مهمتها كقوات للامم المتحدة، بعد ان ارتدت هذه القوات قناع الامم المتحدة ورفعت علمها.

وقد اصبح هذا الوضع الغامض مصدرا من مصادر عدم الارتياح العميق عندما بدا واضحا ان القائد الامريكي للعمليات العسكرية في كوريا ، وهو الجنرال مكارثر، كان يخطط لمبادرات تتجاوز المهمة التي حددتها الامم المتحدة. اذ كان من شأن قراره بمطاردة القوات الصينية، والتي كانت قد وصلت لدعم فيتنام الشمالية ، المخاطرة بتفجير حرب

عالمية ثالثة ، خصوصا ان كوريا الجنوبية كانت قد تحررت بالفعل وبصعوبة بالغة. وتحرك الاوربيون لمواجهة هذا الخطر ، لكن الرئيس ترومان ، وليس السكرتير العام للامم المتحدة ، هو الذي اتخذ قرارا باستدعاء الجنرال مكارثر.

وطوال فترة الازمة (يونيو ١٩٥٠ - يوليو ١٩٥٣) آلت السيطرة الفعلية علي العمليات الميدانية للقيادة الامريكية ومن ثم للحكومة الامريكية. وعلي العكس من ذلك فقد اوكلت قيادة العمليات العسكرية في الكونجو (١٩٦٠) الي السكرتير العام للامم المتحدة وتم تجميع القوات اللازمة لها عن طريق اسهام دول صغيرة، لم تكن منخرطة مباشرة في الازمة، بوحدات من جيوشها الوطنية. ولهذا يمكن القول ان روح ميثاق الامم المتحدة ، ان لم يكن نصه ، قد احترم بطريقة افضل في الازمة الكونغولية عنه في الازمة الكورية.

اما ازمة الخليج فتبدو علي نحو آخر وتختلف عن هاتين الحالتين فقد تم اتخاذ قرارات مجلس الامن بطريقة صحيحةتماما (بعكس الحال بالنسبة لما حدث خلال الازمة الكورية)، لكنها لم تؤد الي تشكيل اي قوات ميدانية وفقا لأحكام الميثاق (بعكس الحال بالنسبة لما حدث في الازمة الكونغولية). فالقرار ٦٧٨ الصادر في ٢٩ نوفمبر ١٩٩٠ "يصرح للدول الاعضاء المتعاونة مع حكومة الكويت ، بأن تستخدم جميع الوسائل اللازمة لدعم وتنفيذ القرار ٦٦٠ (١٩٩٠) وجميع القرارات اللاحقة ذات الصلة واعادة السلم والامن الدوليين الي نصابهما في المنطقة، ما لم ينفذ العراق في ١٥ يناير ١٩٩١ او قبله القرارات سالفة الذكر .. " .

وكان يمكن لهذا الامر (بل كان يجب في الاوضاع العادية) ان يتم في

سياق الاحكام المقررة بموجب الفصل السابع من الميثاق. فعلي الرغم من ان مجلس الامن لم يكن ليستطيع الاعتماد علي قوات سابقة التجهيز (نظرا لان الاتفاقات الاولية المنصوص عليها في المادة ٤٣ لم تبرم اصلا) ، الا انه كان بمقدوره ، وفقا " لاتفاق خاص " ، ان يطلب الي الدول الاعضاء وضع وحدات من قواتها الوطنية تحت تصرفه والاشراف علي قيادتها الميدانية . فالقواعد والاحكام الموضوعة وفقا للفصل السابع هي ، بحكم المنطق السليم ، قواعد وأحكام تضامنية ولا يمكن تفسيرها بطريقة اخري.

اذ تنص المادة ٤٢ علي انه " يحق لمجلس الامن ان يقوم بأي عمل يعتبره ضروريا للمحافظة علي السلم والامن الدوليين او اعادة تثبيتهما ، مستخدما القوات الجوية والبحرية والبرية ..". وعندما تضيف المادة نفسها علي الفور" ان هذا العمل يمكن ان يتضمن استعراضا للقوة، واجراءات لفرض الحصار وعمليات اخرى تنفذها القوات الجوية والبحرية والبرية التابعة للدول الاعضاء في الامم المتحدة".. ، فإن هذا لا يعني مطلقا ان الدول المعنية تستطيع ان تتخذ وحدها وبطريقة منفردة زمام المبادرة بالعمليات العسكرية. فلكي يصبح هذا العمل عملا من اعمال مجلس الامن ، حتي وان تم من خلال قوات وطنية بسبب عدم توافر قوات مجهزة سلفا وتابعة مباشرة للامم المتحدة ، يتعين ان يتم وفقا لنص المادة ٤٦ من الميثاق ، والتي لا تحتمل اي خلاف في التفسير وهو النص القاضي "بأن الخطط الرامية الي استخدام القوة المسلحة يجب ان ترسم بواسطة مجلس الامن وبمساعدة لجنة الاركان" .

وتبدو لجنة الاركان ، في الواقع ، وكأنها حلقة الوصل التي لا غني عنها بين الجهاز السياسي ، الذي يناقش ويقرر ، والاداة العسكرية التي تعمل

وتنفذ في الميدان . وقد حددت المادة ٤٧ من الميثاق تشكيل ودور هذه اللجنة علي النحو التالي :

" ١ - تشكل لجنة اركان حرب تكون مهمتها تقديم المشورة ومساعدة مجلس الامن في كل ما يتعلق بالمسائل المتصلة بالنواحي العسكرية ، والتي قد يحتاجها مجلس الامن ، لتمكينه من المحافظة علي السلم والامن الدوليين وحشد وقيادة القوات الموضوعة تحت تصرفه ووضع القواعد الخاصة باستخدام ونزع الاسلحة.

٢ - تتكون لجنة الاركان من رؤساء اركان حرب الدول دائمة العضوية في مجلس الامن، او من ينوب عنهم. ويمكنها الاستعانة بأي عضو من اعضاء الامم المتحدة من غير الممثلين تمثيلا دائما في اللجنة، اذا كانت مشاركة هذا العضو ضرورية لحسن اداء اللجنة لمهمتها.

٣ - تعتبر لجنة الاركان مسئولة ، تحت سلطة مجلس الامن ، عن الادارة الاستراتيجية للقوات المسلحة الموضوعة تحت تصرف المجلس. وستتم تسوية المسائل المتعلقة بقيادة هذه القوات في وقت لاحق.

٤ - يمكن للجنة الاركان تشكيل لجان فرعية اقليمية بتصريح من مجلس الأمن بعد التشاور مع المنظمات الاقليمية المناسبة " .

ومن المعروف ان هذه الاحكام ظلت حبرا علي ورق منذ عام ١٩٤٥ والسبب واضح. لكن ذلك لا يكفي لتفسير العوامل التي ادت الي عدم اللجوء الي لجنة اركان الحرب اثناء ازمة الخليج. فخلال هذه الازمة لاحت بالتحديد فرصة فريدة لاعادة الحياة الي كافة الاليات المنصوص عليها في

ميثاق الامم المتحدة ، وتأكيد التزام القوى الكبري امام العالم كله بأنها قد نبذت الحرب الباردة الي غير رجعة.

والواقع ان هذه المسألة اثيرت اكثر من مرة خلال الازمة. فقد وردَ في بيان اصدرته وزارة الخارجية السوفيتية بتاريخ ٩ اغسطس ١٩٩٠ انها " تأمل ان يواصل مجلس الامن معالجة قضية الكويت بشكل دائم.علي استعداد في الوقت نفسه للدخول في مشاورات تعقد في اطار لجنة اركان الحرب التابعة لمجلس الامن ، التي يمكن ، وفقا لمقتضيات الميثاق ، ان تقوم بمهام علي جانب كبير من الاهمية (٢٨).

ولم تذهب هذه الصيحة ادراج الرياح . فقد ايدها رولان دوما في مؤتمر صحفي عقد في نيويورك بعد الخطاب الذي القاه رئيس الدولة الفرنسي مباشرة في الامم المتحدة. اذ اجاب الوزير الفرنسي للشئون الخارجية علي سؤال وجه اليه حول رأيه في الاقتراح السوفيتي بإعادة احياء لجنة الاركان ، قائلا:

" صحيح ان هذه اللجنة لم تمارس مهمتها بفاعلية حتي الان ، ولكن من المفيد ايضا ان نعترف بأننا لم نجد انفسنا في الماضي في وضع مشابه لما نحن فيه الان. وهذه الفكرة ليست جديدة ولكن سبق طرحها منذ بداية الازمة. انها لفكرة جيدة حقا ان نلجأ الي هذا الجهاز لوضع الترتيبات العسكرية الملائمة لأحكام الحصار وزيادة فاعليته. وتقع هذه الفكرة داخل نطاق الحركة التي تود فرنسا ان تتقيد بها ، وهو ما يعني ان الامم المتحدة ومجلس الامن لن يعدما العثور علي الوسائل الملائمة لمعالجة الازمة" (٢٩).

ومادامت المزايا التي تتمتع بها الدول دائمة العضوية في مجلس الامن لن

تتأثر بهذا الاقتراح، فلا يوجد سبب في الواقع يمكن ان يؤدي الي اعتراض فرنسا علي احياء دور لجنة اركان الحرب. لكن الاتحاد السوفيتي كان هو الذي عاد مرة اخرى الي الالحاح علي الفكرة بعد ان لوحظ غياب رد الفعل الايجابي من جانب الاعضاء الاخرين في مجلس الامن . اذ انتهز شيفرنادزة فرصة القائه لخطاب امام الجمعية العامة للامم المتحدة ليعاود طرق الحديد وهو ساخن مستخدما حججا تتفق ومدرك " النظام العالمي الجديد". يقول شيفرنادزة :

" لقد سبق للوفد السوفيتي ان اثار ، منذ عامين ، موضوع اعادة تنشيط دور لجنة اركان الحرب التابعة لمجلس الامن. وتشير التطورات الاخيرة الي انه يتعين ان نقتنع بأهمية العودة الي التصور الاولي الذي وضعه المؤسسون في ميثاق الامم المتحدة.

اننا نعرف لماذا لم تتمكن لجنة اركان الحرب من ان تصبح جهازا فعالا حتي الان. ففي سياق الحرب الباردة لم يكن لهذه اللجنة ، ولا كان من الممكن ان يكون لها ، دور . اما اليوم فإننا نستطيع ان نلمس مدى حاجة مجلس الامن الي توصياتها كي يتمكن من اداء مهامه الدستورية. لقد انطلق المؤسسون لمنظمتنا من ادراك عميق للحقيقة القاسية التي افرزتها الحرب العالمية الثانية، وكانوا علي حق تماماعندما اكدوا علي ان فاعلية الدور الذي يمكن ان تلعبه هذه المنظمة لحماية السلام ومنع اندلاع الحرب ، يعتمد علي وجود وسائل للضغط ، عند الضرورة، من اجل وأد العدوان ، وآلية لاعداد وتنسيق مثل هذه الخطط .

ومن وجهة نظر الاتحاد السوفيتي يتعين علي مجلس الامن ان يشرع في اتخاذ الاجراءات التنظيمية الضرورية لتمكينه من العمل والتدخل وفقا

لأحكام الميثاق وفي اتساق تام مع تلك الاحكام. ان عليه اولا وقبل كل شيء ان يبادر بإحياء لجنة اركان الحرب ويقوم بدراسة الجوانب العملية المتعلقة بوضع وحدات عسكرية وطنية تحت تصرف مجلس الامن. والاتحاد السوفيتي علي اتم الاستعداد لأن يبرم اتفاقا بهذا الخصوص مع مجلس الامن. واننا لعلي ثقة من ان الدول الاخري دائمة العضوية في مجلس الامن وكذلك الدول التي سيطلب منها مجلس الامن ذلك سوف تحذو حذونا في هذا الشأن.

ولو ان لجنة اركان الحرب كانت قد تصرفت بطريقة سليمة ، وامكن ابرام اتفاقات بين مجلس الامن والدول دائمة العضوية ، وتم حل المشكلات التنظيمية التي تعترض سبل مواجهة التهديدات للسلم والامن الدوليين، لما اضطرت بعض الدول الان ، ولما كانت هناك حاجة اصلا ، للعمل المنفرد . ومهما كانت مبررات مثل هذا العمل المنفرد، الا انه يخلق حساسيات وردود فعل متباينة، ومن ثم يثير المصاعب حتي بالنسبة للدول التي تبادر به ، ولذلك لا تستطيع جميع الدول ان تقبل به . وعلي العكس من ذلك ، فلا يمكن ان يوجد اي مبرر للاعتراض علي العمل الجماعي الذي ينظم من خلال الاجهزة الدولية "الحكيمة" مثل مجلس الامن ولجنة اركان حربه[٣٠].

ان عدم الاخذ بهذا الاقتراح السوفيتي ، والذي ايدته فرنسا، يعود في الواقع الي سببين رئيسيين: الاول : ان الولايات المتحدة كانت ترغب في الاحتفاظ بحريتها في الحركة كاملة اذا ما ظهرت الحاجة الي ضرورة القيام بإجراء عسكري ولم تعبأ باشراك الاتحاد السوفيتي في مشروعاتها. الثاني : ان الاتحاد السوفيتي نفسه كان يرغب في ان يبقي بعيدا عن ميدان المواجهة

المسلحة، وهو ما اضعف في الواقع من حجته في المطالبة بإعادة تنشيط لجنة اركان الحرب.

ومن هنا كان من الطبيعي ان يصاب "المونتاج" القانوني للعمليات العسكرية بالعرج. فمن ناحية ، صحيح ان مجلس الامن صرح باستخدام القوة ، الا انه من الصحيح ايضا، من ناحية اخري، ان القوات التي ارسلت الي الخليج اعدت بناء علي اتفاقيات ثنائية واستنادا علي المادة ٥١ من الميثاق والتي تعترف بحق " الدفاع الشرعي ، الفردي والجماعي ، عن النفس"، وترك للقادة الوطنيين وحدهم في الوقت نفسه مسئولية لانتقال من الوضع الدفاعي الي الوضع الهجومي في الصراع المسلح وقيادة العمليات العسكرية. وهذا هو ما جرى بالفعل في ازمة الخليج. فبعد انتهاء مهلة الانذار ، والمحدد لها تاريخ ١٥ يناير ١٩٩١ وفقا لقرار مجلس الامن ٦٧٨، اصبح الطريق مفتوحا امام المبادرات الحرة للدول المعنية. وكان رئيس الولايات المتحدة بوش، بوصفه رئيسا للدول المتحالفة والتي تجمعت قواتها علي الارض السعودية، هو الذي قرر بدء العمليات العسكرية في ١٧ يناير، وهو نفسه الذي قرر انهاء هذه العمليات في ٢٨ فبراير بعد هزيمة الجيش العراقي وقبول العراق لقرارات مجلس الامن الاثنا عشر، في الوقت الذي كانت قوات التحالف في وضع يسمح لها باستمرار الزحف في اتجاه بغداد.

وكان السكرتير العام للامم المتحدة محقا تماما عندما صرح لصحيفة "لوموند" (٩ فبراير ١٩٩١) قائلا :

" لقد صرح مجلس الامن باستخدام القوة . لكن هذه الحرب ليست حرب الامم المتحدة. ولا توجد قوات تابعة للامم المتحدة او ترفع علمها ،

ويتم احاطتي علما فقط بما يدور علي مسرح العمليات العسكرية من خلال تقارير تبعثها الدول المتحالفة. ولا نستطيع القول بأن الامم المتحدة مسئولة عن هذه الحرب. ومع ذلك فهي حرب قانونية legale في سياق معني محدد وهي انها حرب مصرح بها من جانب مجلس الامن. اما عن نطاق هذه الحرب فتلك مسألة اخرى" (٣١).

ومن الصعب ان نشرح بطريقة اوضح تحفظ السكرتير العام للامم المتحدة علي المسار الديبلوماسي والعسكري لعملية لم يكن له فيها من دور سوى دور المتفرج الذي لا حول له ولا قوة. فقد وجه ، في نفس اللقاء الصحفي المشار اليه ، انتقادات غير مباشرة الي سلوك الولايات المتحدة في مرحلة التفاوض والي ضخامة الهجوم الجوي في المرحلة الاولى للحرب. وكان السكرتير العام حريصا علي التأكيد علي ضيق هامش المناورة المتاح امامه، عندما حاول في اول سبتمبر ١٩٩٠ تنشيط العمل الديبلوماسي بلقاء وزير الخارجية العراقي في عمان. يقول دي كويلار تأكيدا لهذا الوضع:

" لا استطيع تقديم اي تنازلات تخص قرارات مجلس الامن لأنها ليست قراراتي ولا تخصني ، لكنني استطيع ان استطلع وجهات النظر واتبادل الرأي لانني اتصور ان الحكومة العراقية حريصة بدورها ، كحرصنا نحن تماما ، علي التوصل الي حل عادل ودائم للمشكلة" .

وهكذا فإن الخطوات ، العلنية او شبه الرسمية ، التي اقدم عليها السكرتير العام في محاولة لتجنب اندلاع القتال، ظلت في الواقع مبادرات شخصية من جانبه وغير قادرة علي زحزحة تصلب مجلس الامن او عناد العراق .

وهناك سمة اخيرة تؤكد علي وجود فجوة، بدأت تتسع ، بين وجهة نظر دول التحالف ووجهة نظر الامم المتحدة . فعندما اثير موضوع حماية الاكراد من بطش النظام في بغداد، اعتقدت دول التحالف الرئيسية (الولايات المتحدة ، بريطانيا ، فرنسا) ان بإمكانها ان تلجأ الي " حق التدخل الانساني droit d'ingerence humanitaire" لتبرير اقامة منطقة آمنة داخل الاراضي العراقية بالقرب من الحدود التركية. وقد تعين في الواقع تنظيم عملية المساعدات العاجلة، في ظل اقل الاوضاع سوءا، من اجل انقاذ ارواح البشر، وتوطين السكان المعنيين بعيدا عن منال الجيش العراقي. وبصعوبة شديدة، وبعد اخذ ورد، اصرت الدول الثلاث علي انسحاب الجيش العراقي وفرضت ادارتها المباشرة علي جزء من الاراضي العراقية عرف بالمنطقة الآمنة. وحتى لا يتحول هذا الوضع الي احتلال دائم من نوع آخر (وهو ما لم تتضمنه قرارات مجلس الامن). اقترحت الدول الراعية للمنطقة الآمنة احلال قوات تابعة الامم المتحدة محل قواتها الخاصة، وقيام الامم المتحدة بالاشراف الكامل علي تلك المنطقة. لكن بغداد رفضت هذا الاقتراح رفضا باتا (مايو ١٩٩١).

وقد يبدو هذا الموقف باعثا علي الدهشة في اول الامر. لكن هذه الدهشة تتبدد في ضوء التفسير العراقي للاحداث التي تعاقبت منذ اندلاع الازمة. اذ يعتقد النظام العراقي انه كان ضحية مؤامرة وهو يفضل تقديم تنازلات تحت ضغط قوي التحالف ، التي ينظر اليها علي انها قوى تنطلق من اعتبارات شريرة وتحكمية، علي ان يبتلع بمحض ارادته تقنين دور للامم المتحدة ، من خلال اتفاقية دولية تخول لها استقطاع جزء من الاراضي العراقية ووضعه تحت الادارة الدولية المباشرة حتي ولو كانت ادارة مؤقتة.

ان الحيلولة دون تمكين الامم المتحدة من ان تضع تحت سيطرتها المباشرة تلك القوات التي ادعت انها تتصرف باسم الامم المتحدة ليشكل في حد ذاته دليلا ، علي الاقل من وجهة نظر العراق، علي ان القرارات التي تنسب الي الامم المتحدة لم تكن في حقيقة الامر سوى قرارات نجمت عن اغلبية ظرفية او مؤقته.

هل يتعين علينا ان ننحاز الي هذا الاستنتاج؟ تلك قضية شديدة الحساسية وتحتاج الي معالجة يقظة . وايا كانت وجهة نظر العراق او موقفه منها، فالواقع انه لا يمكن التشكيك بأي حال من الاحوال في سلامة قرارات مجلس الامن. وهذه القرارات ملزمة ، وفقا لأحكام الميثاق، لجميع الدول الاعضاء في الامم المتحدة. ولكن بدلا من الحديث عن " قانونية" القرارات legalite مثلما ذكر السكرتير العام للامم المتحدة ، ربما يكون من المفيد ايضا ان نتحدث عن " شرعيةlegitimite هذه القرارات. ذلك انه ثبت من المسار الذي اتخذته الازمة في الامم المتحدة ان آلية المحافظة علي النظام او السلم لم يتم تشغيلها وفقا للطريقة المنصوص عليها في الميثاق والتي يمكن تطبيقها للحيلولة دون اندلاع الازمات او لمعالجتها عند حدوثها.

لقد تم احترام الشكل القانوني في مجلس الامن ، لكن مجلس الامن نفسه لم يحترم هذا الشكل بالنسبة لجزء هام واساسي من احكام الميثاق . ومن هنا ينبع الشعور بعدم الارتياح حين ندقق النظر في ملف الازمة. فاذا كانت هذه الحرب، حتي مع التسليم بأن مجلس الامن اضفي عليها مشروعية ما، " ليست حربا للامم المتحدة"، باعتراف السكرتير العام

نفسه، فإنه يتعين، من ثم ، تجنب تلك الصيحات الانتصارية التي تتحدث عن اعادة بعث القانون الدولي، وإعادة الاعتبار للامم المتحدة. فقد استعملت الامم المتحدة في الواقع كأطار واداة لعمل جماعي كانت الظروف الاستثنائية وحدها هي التي جعلته ممكنا.

الفصل الرابع

استراتيجيات متعارضة

هل كان الدافع وراء تضامن مجموعة الدول التي شكلت "تحالفا" مناهضا للعراق هو إقامة " نظام عالمي جديد"؟ لقد كان من الطبيعي تماما ان تطرب هذه الدول وتهنىء انفسها بتلك الظروف الاستثنائية التي جعلتها تتفق أو تتحالف معا، وأن تعبر عن أملها في أن يؤدي هذا الاتفاق في وجهات النظر الي تثبيت دعائم النظام الدولي مستقبلا. لكن هناك فجوة واضحة جدا بين هذه الحقيقة وبين ان نرتب عليها استنتاجا مفاده أن الاجماع الذي تحقق لصالح عملية تحرير الكويت يتضمن في الوقت نفسه اتفاقا حول قواعد ادارة اللعبة الدولية مستقبلا، وهي فجوة يتعين ان نحذر من القفز فوقها. ودون ان ندخل في سراديب البحث عن حقيقة النوايا ، فإن مجرد فحص اقوال وسلوك القادة طوال فترة الازمة يؤكد ان دوافعهم كانت شديدة التباين. ومن ثم فإن واجهه الاتفاق حول النظام العالمي تخفي وراءها تباينا في التقديرات المبنية علي اساس الدفاع عن المصالح الوطنية.

يصدق هذا علي القوي الكبرى الدائمة العضوية في مجلس الامن، ولكنه يصدق ايضا وربما بدرجة اكبر علي الدول الاخري، والتي كان من الصعب الادعاء بوجود اتفاق حقيقي واسع المدي بينها .

١ - لعبة الخمسة الكبار

اولا : المملكة المتحدة

كانت المملكة المتحدة ، تأكيدا ، هي اقل الدول دائمة العضوية في مجلس الامن شعورا بالذنب او بتأنيب الضمير. وربما تفسر " علاقاتها الخاصة" بالولايات المتحدة هذا الوضع ، لكنها لم تكن في الواقع اقل اصرارا من الولايات المتحدة نفسها علي مواجهة المعتدي. وليست ذكريات حرب الفوكلاند ببعيدة . واذا كان لمثل هذه الذكريات ان توحي بشئ فهو تذكيرنا، بالقطع، بأن حكومة صاحبة الجلالة، مؤيدة من جانب قطاعات واسعة من الرأي العام، لا تقبل المساومة بأي حال من الاحوال مع مثيري الشغب خصوصا عندما يمارس هؤلاء لعبتهم داخل منطقة معروفة لهم جيدا وسبق لهم ادارتها ردحا من الزمن.

ففي مؤتمر حزب المحافظين (١٢ اكتوبر ١٩٩٠) اعلنت السيدة تاتشر انه " لا يوجد اي شيء يمكن التفاوض بشأنه مع صدام حسين ، بل ويتعين ، بعد استعادة الكويت ، اجباره علي دفع تعويضات عن الخسائر التي تسبب فيها وتحميله مسئولية " جرائمه". ثم اكدت مواقفها المتصلبة هذه مرة اخرى عندما قابلت بعد ذلك بأيام قليلة المبعوث السوفييتي بريماكوف ، اذ صرحت آنذاك قائلة " ان انسحاب القوات العراقية من الكويت لا يكفي، لأنه من الضروري توجيه ضربة ساحقة الي العراق

وتحطيم العمود الفقري" لصدام حسين ، وهدم البنية العسكرية، وان امكن ، البنية الصناعية ايضا لهذا البلد " (٣٢).

هكذا تحددت النغمة وتم ضبط الايقاع.

لم تقدم المملكة المتحدة علي اتخاذ مبادرات خاصة ، واكتفت بالتعبير عن تشددها بالتصويت علي قرارات مجلس الامن وتطبيقها حرفيا بما في ذلك القرار الذي يصرح باستخدام القوة ، وقامت ، بسرعة ، بإرسال قوة مقاتلة الي المنطقة اصبحت هي الاكثر عددا وعدة بعد القوات الامريكية مباشرة.

ومع ذلك فقد حاول الزعماء البريطانيون الذين تولوا مقاليد الامور بعد رحيل السيدة تاتشر تخفيض حدة هذه النغمة وعادوا الي الواقعية والبراجماتية اللتين اشتهر بهما تقليديا رجال الدولة البريطانيين.

فقد نفي هؤلاء عن انفسهم تهمة الاندفاع نحو حرب صليبية جديدة ضد صدام حسين ونظامه، تحت غطاء تحرير الكويت، وانكروا تخليهم ، بهذه المناسبة ، عن القاعدة الثابتة في سياسة بريطانيا الخارجية منذ عام ١٩٧٠ والمتمثلة في العدول عن انشاء قواعد عسكرية دائمة شرق السويس. وظلوا حذرين فيما يتعلق بفرص نجاح مؤتمر دولي يعالج مشكلات المنطقة مرة واحدة. يقول دوجلاس هيرد :

" ان عقد مؤتمرات كبري ، ليست لها صلاحية فعلية، لن يفضي الي اي شئ ما لم تتوافر الرغبة للتوصل الي تسوية . لقد ايدنا دوما فكرة عقد مؤتمر دولي، ولكن لكي ينجح مثل هذا المؤتمر لابد من التحضير له بشكل دقيق. فمن هي الاطراف المستعدة للمشاركة فيه؟ ومن سيمثل

الفلسطينين؟ وما هو دور الامم المتحدة التي استعادت سلطتها وحيويتها؟ تلك كلها اسئلة يتعين البحث عن اجابات لها اذا ما اريد للمؤتمر ان يحظى بفرصة للنجاح "(٣٣).

وبعد ذلك بعدة اسابيع ، حاول دوجلاس هيرد ان يقلل من نشوة مواطنيه وتوقعاتهم بعد انتصار الحلفاء، قائلا :

" علينا الان ان نعمل علي ضمان الاستفادة من السلام بحكمة. ان كسب معركة السلام ليس اقل ضراوة من تحقيق الانتصار في الحرب. ومن اجل ذلك علينا ان نتسلح بنفس القدر من الاصرار ووحدة الاهداف "(٣٤).

ويتناقض هذا الحذر مع نبرة التفاؤل التي ستتضح في الوقت نفسه، وكما سنرى ، من مواقف الديبلوماسية الفرنسية، والتي تصورت ان انعقاد مؤتمر دولي يشكل احد التروس الاساسية في آلة منع الحرب او علي اقل تقدير ، في عملية صنع السلام لاحقا في المنطقة.

ب - الولايات المتحدة

تحتل الاستراتيجية الامريكية موقعا مركزيا وحاسما في تحديد حركة التحالف المناهض للعراق. فبدون مبادراتها الدبلوماسية عموما والعسكرية، علي وجه الخصوص ، ربما ظلت الكويت حتي يومنا هذا تحت سيطرة صدام حسين . وقد توصل محترفو العداء للولايات المتحدة، عند تحليلهم للدور الذي لعبته هذه الاخيرة في ازمة الخليج ، الي نتائج مبالغ فيها تدور حول ان الولايات المتحدة كانت تبحث دائما عن وسيلة لتصفية صدام حسين ، ومن اجل هذا الغرض فرضت عليه المواجهة. واذا اخذنا في

الاعتبار بعض الاتهامات سيئة النية ، فإننا يمكن ان نذهب الي حد تصور ان الاجهزة السرية الامريكية قد صنعت مصيدة للعراق في الكويت وجذبته اليها بشدة. فالخيال لا يعوز ابدا هؤلاء المولعين بمغامرات جيمس بوند.

صحيح ان الرئيس بوش لم يدخر وسعا في الهجوم علي شخص رئيس الدولة العراقية في احاديثه ، ولكن مما لا شك فيه ايضا ان اي عملية عسكرية لتحرير الكويت كانت مستحيلة بدون مشاركة قوات امريكية ضخمة . لكن المقابلة بين هاتين المسلمتين لا تكفي لاجراء محاكمة للنوايا تتناقض والوقائع الثابتة . فأولا يبدو ان الولايات المتحدة قد فوجئت تماما بالمبادرة العراقية بسبب قصور اجهزة الاستعلامات من ناحية وعدم توفيق سفيرتها في بغداد من ناحية اخرى . وثانيا لأن رئيس الولايات المتحدة كان يواجه رأيا عاما غير متحمس لأي مغامرة جديدة بسبب استمرار معاناته من " عقدة فيتنام"، وتعين عليه ان يخوض معركة ضارية ضد الكونجرس ، فاز فيها بأغلبية ضئيلة جدا، وحصل منه على تصريح باستخدام القوة ان لزم الامر. فقد اتخذ قرار الكونجرس هذا بأغلبية ٥٢ صوتا ضد ٤٧ صوتا في مجلس الشيوخ و ٢٥٠ صوتا ضد ١٨٣ في مجلس النواب في ١٢ يناير ١٩٩١. واخيرا فمن المعروف الان ان البنتاجون نفسه لم يكن شديد الحماس لارسال هذا الحشد الضخم من القوات والمعدات الامريكية الي الصحراء السعودية. ومن ثم فلا يوجد علي الاطلاق ما يسمح لنا بالتثبت من صحة المؤامرة الامريكية. يضاف الي ذلك ان قرار وقف اطلاق النار صدر في نفس اللحظة التي كانت فيها قوات التحالف في وضع يسمح لها بمواصلة الزحف في اتجاه بغداد دون مقاومة تذكر.

ومع ذلك تبقي حقيقة ان اصرار الرئيس ظل ثابتا لا يتزحزح حول نقطتين اساسيتين، فقد شرع على الفور في التفكير في احتمال القيام بعمل عسكري. ولهذا الغرض قام ، منذ اللحظات الاولي ، بعقد اتفاقيات ثنائية مع السعودية ودول الخليج الاخرى تسمح بارسال قوات امريكية للمرابطة علي اراضيها، ودون اي انتظار لتفويض من جانب الامم المتحدة.

وقد تم تجهيز الوحدات الاولي بمعدات ومهام دفاعية ثم دعمت وجهزت بعد ذلك في اطار الاستعداد للتحول الي الهجوم اعتبارا من شهر ديسمبر ١٩٩٠ عندما تم التصويت علي قرار مجلس الامن الذي يصرح باستخدام القوة المسلحة. وحول هذه القوة الضاربة الامريكية تجمعت الوحدات الاخري التابعة لدول التحالف المناهض للعراق.

وهكذا فقد اعتقد الرئيس بوش منذ اللحظات الاولي ان الحرب هي المخرج المحتمل ومن ثم فقد شرع علي الفور في حشد الوسائل اللازمة استعدادا لخوض هذه الحرب وكسبها في الميدان. وبعد ذلك رفض بوش بكل صلابة كافة المقترحات العراقية من اجل التوصل الي حل وسط والتي طرحت خلال المرحلة الديبلوماسية اللازمة .

ومع ذلك فإنه لم يرفض المفاوضات من حيث المبدأ اذا كان المقصود بالمفاوضات هو مجرد اللقاء او الحوار مع الخصم. بل ان لقاء وزير الخارجية الامريكي جيمس بيكر بنظيره العراقي طارق عزيز في جنيف في ٩ يناير ١٩٩١ شكل احد نقاط الذروة في تصعيد الازمة. لكن هذه "المفاوضات" لم يكن مقدرا لها سوى اتاحة مخرج واحد لا بديل له امام الخصم وهو الانسحاب دون قيد او شرط من الكويت .

ولم يحدث مطلقا ان ربط الامريكيون في اي لحظة هذا الانسحاب بأي "شروط" يمكن ان تجعل هذا "الامر" بالانسحاب مقبولا من جانب الخصم ، فضلا عن ان صدام حسين لم يلتفت علي نحو يذكر ولم يلق بالا لأي حلول تساومية طرحت من جانب بعض الاطراف الاخري في التحالف ومن بينها فرنسا. لقد كانت الولايات المتحدة مستعدة للحرب ، ولكن كانت تكفي حركة واحدة من جانب صدام حسين كي يعفي نفسه من الانذار الموجه اليه من الامم المتحدة ويتخلي ، في ظروف اكثر مواءمة بكثير بالنسبة له ، عن ذلك الذي تخلي عنه بالفعل تحت اسوأ الظروف فيما بعد . كذلك يتعين التذكير بأن قضية " المؤتمر الدولي" احتلت مكانا هامشيا جدا في "الخطاب" الامريكي ، ولم تشكل اهمية تذكر في الحجج التي ساقتها الولايات المتحدة والتي حرصت علي تجنب الرهان ، علي المستقبل وبالذات كل ما من شأنه المساس بـ " امن" اسرائيل.

وقد تمكنت هذه الاستراتيجية، والتي تمتعت بميزة مزدوجة من الوضوح والحزم، من فرض نفسها علي كافة الشركاء الاكثر ترددا (وخصوصا فرنسا والاتحاد السوفيتي). ولكن هل نستطيع ان نجزم بأن هذه الاستراتيجية كانت مدفوعة بالفعل بالرغبة في اقامة " نظام عالمي جديد" ؟

هنا ايضا يتعين علينا ان نحذر من الخلط بين السبب والنتيجة، او من خطوط الحاضر في اتجاه مستقيم نحو المستقبل. فقد استغلت الولايات المتحدة ضعف كل من الاتحاد السوفيتي والصين وحاولت الاستفادة الي اقصى حد من هذه الفرصة التي اتاحتها مزايا نهاية الحرب الباردة وكانت من الحنكة والمهارة بحيث استطاعت ان تتخفي وراء مباركة الامم المتحدة قبل ان تبدأ ضربتها العسكرية .

لكن ما هو يا ترى الهدف الحقيقي للولايات المتحدة؟.

يفصح الخطاب الرسمي الامريكي، من خلال اعلانات صاخبة بحسن النوايا ، عن رغبة عارمة في السيطرة واثبات القوة. ففي خطاب القاه الرئيس بوش في البنتاجون في ١٥ اغسطس ١٩٩٠، اعلن :

" لقد وصلنا الي مرحلة تاريخية جديدة واعدة، ولكن الاحداث التي جرت علي مدى الخمسة عشر يوما المنصرمة تذكرنا بأن السلطة الاخلاقية او المعنوية للولايات المتحدة لا بديل لها، ولكن هذه السلطة لا يمكن ان تتمتع بأي قدر من الفاعلية بدون القوة "(٣٥).

ثم اعلن الرئيس الامريكي امام الكونجرس في ١١ سبتمبر ١٩٩٠ فيما يتعلق بأزمة الخليج:

" ان مصالحنا والتزاماتنا في الخليج ليست مجرد مصالح والتزامات عابرة. انها تعود الي ما قبل عدوان صدام حسين وسوف تستمر بعده . وستلعب الولايات المتحدة دورا مزدوجا ، ولفترة طويلة بعد ان تعود جميع قواتنا الي ارض الوطن ، لمساعدة دول الخليج الفارسي، اذ عليها بالتشاور مع دول اخري ان تردع اي عدوان محتمل، وان تساعد الدول الصديقة وتمكينها من الدفاع عن نفسها؛ كما يقع عليها في الوقت نفسه عبء العمل علي تقييد انتشار الاسلحة الكيماوية والبيولوجية والصواريخ وايضا ، وبالذات التقنيات النووية ".

وهذا برنامج جميل وجذاب، لكنه برنامج صاغته الولايات المتحدة بمفردها وخصت نفسها فيه بحصة الاسد . وعلي اي، فعند مراجعة نص

هذا الخطاب نفسه نعثر بعد اسطر قليلة من هذا الاقتباس علي جورج بوش يؤكد قائلا:

" لكي تمارس الولايات المتحدة دورا قياديا عليها ان تظل قوية . ان زعامتنا العالمية وقوتنا المحلية هما وجهان لعملة واحدة ، ويتكاملان ويتداخلان معا بحيث يشكلان نسيجا واحدا ، نسيجا متينا مثل العلم الامريكي نفسه "(٣٦).

وكان خطابه التقليدي عن حالة الامة ، الذي القاه امام الكونجرس في ٢٩ يناير ١٩٩١، هو المناسبة التي طرح فيها موضوعين من موضوعات البلاغة الرئاسية تم نسجهما معا بمهارة شديدة . ففي الوقت الذي اشاد مرة اخري بنهاية الحرب الباردة واكد علي " رغبته في استمرار العمل علي تثبيت دعائم التعاون السوفيتي- الامريكي علي قواعد دائمة من اجل دعم فرص السلام لخدمة مستقبل البشرية جمعاء"، عاد جورج بوش لتكرار نفس الافكار النمطية ، والتي كثيرا ما لاكتها السنة الزعماء الامريكيين في الايام الخوالي، عن الرسالة التي خصت العناية الالهية الولايات المتحدة بها او ذلك "القدر المتجليLa destinee manifeste" .

" كانت الولايات المتحدة، على مدى قرنين من الزمان ، هي مثل العالم الاعلي في الحرية والديمقراطية. وقد حملت اجيال متعددة راية النضال للحافظ علي الحرية وتعظيم المكاسب التي حققتها . واليوم ، وفي عالم يتحول بسرعة شديدة ، فإن زعامة الولايات المتحدة لا غني عنها . ويعرف الامريكيون ضخامة العبء وحجم التضحيات المترتبة علي تلك المسئولية. ومع ذلك فنحن ندرك ايضا لماذا ترنو البشرية بآمالها نحونا بالذات . فنحن امريكيون: وعلينا اذن التزام استثنائي بتحمل عبء

خدمة قضية الحرية ، وعندما نفرغ من هذه المهمة فسوف تتجلى لنا قيمة النجاح المتحقق من انتصار هذه الحرية . ان الاصرار والشجاعة اللذين نتعامل بهما مع الوضع القائم الان في الخليج الفارسى يشكلان ببساطه دليلا حيا علي طبيعة الشخصية الامريكية عندما توضع تحت الاختبار.. ونحن نعرف ، باعتبارنا امريكيين ، انه يجب علينا ان نخرج احيانا عن الصف ونقبل المسئولية الملقاة علي عاتقنا لقيادة العالم واخراجه من ظلمات وفوض الديكتاتورية الي نور الغد الافضل.. نعم تحمل الولايات المتحدة علي عاتقها جانبا كبيرا من مسئولية (الحرب ضد العراق). فالولايات المتحدة هي وحدها ، علي خلاف كافة امم العالم، التي تجمع بين يديها عناصر القوة المعنوية والوسائل المادية اللازمة لمواجهة هذا التحدى. لقد كنا الدولة الوحيدة في العالم القادرة علي تعبئة قوى السلام . تلك هي ضريبة العظمة ، وهنا ايضا يكمن سر القوة التي جعلت من الولايات المتحدة حاملة لمشعل الحرية امام عالم يبحث عن طريقه... " (٣٧).

واخيرا ففي رسالة وجهها الي القوات الامريكية في ٢ مارس ١٩٩١ بعد توقف المعارك ، كتب بوش يقول :

" لقد اجتاز النظام العالمي الجديد اختبارا اوليا .. وتم دفن عقدة فيتنام الي الابد في شبه الجزيرة العربية " (٣٨).

ولا يمكن لأحد ان يجادل في حقيقة ثقل ورجحان الدور الامريكي طوال الازمة، ومن ثم فإن البيانات المعبرة عن الشعور بالرضي عن النفس تعتبر في هذه الحالة شيئا عاديا. فضلا عن ذلك فإن النصوص التي اشرنا اليها تعتبر موجهة بالدرجة الاولي الي الاستهلاك المحلي اي انها ادوات دعاية امريكية لكسب الرأي العام . لكنها تفصح في الوقت نفسه عن

الكثير فيما يتحلق بحقيقة الدوافع الدونية المحركة للزعماء الامريكيين.

ولا شك في اخلاص هؤلاء الزعماء حين يتحدثون عن فضائل النظام العالمي الجديد" . لكنهم يرون في هذا النظام علي وجه الخصوص بداية لمرحلة جديدة ودائمة من "السلام الامريكي" اصبح الان ممكنا بعد التخلص من عقدة فيتنام وطرد روحها الشريرة. وسوف نحاول فيما بعد تقييم فرص نجاح هذا المرشح " لزعامة العالم". يكفينا الان ان نلاحظ ان الرؤية الامريكية للنظام العالمي الجديد لا تتطابق مع رؤية الاعضاء الآخرين في التحالف.

ج - فرنسا

ويبدو الموقف الفرنسي ، بالمقارنة بالموقف الامريكي ، مترددا وملتويا . ومما لا شك فيه ان باريس كانت منزعجة بسبب دعمها الطويل لصدام حسين ونظامه، وهو ما يفسر دون شك خفوت صوتها في بداية الازمة. فبعد ان ادانت العدوان ، اعلن رولان دوما وزير الخارجية الفرنسي، في لغة غامضة ، ان من شأن هذا العمل حمل فرنسا دون شك" علي اعادة النظر في سياستها تجاه هذه المنطقة" . وقد قررت باريس تجميد الارصدة العراقية واقترحت علي دول السوق الاوربية المشتركة وقف وارداتها البترولية من العراق . وعندما اعلن مجلس الامن فرض الحظر علي العراق انضمت فرنسا الي الدول المطالبة به وصوتت علي القرار. لكنها رفضت بعد ذلك علي الفور تفسير هذا الحظر الاقتصادي علي انه حصار ، لأن الحصار عمل من اعمال الحرب. وتعين الانتظار حتي ١٩ اغسطس قبل ان تعترف فرنسا بأن " اي حظر لا معني له الا اذا كان فعالا، وهو ما يقتضي اتخاذ اجراءات للتثبت

والمراقبة والضغط" وبأن تعليمات بالتشدد قد صدرت الي " قواتنا البحرية المتواجدة في المنطقة او التي ستتوجه اليها". ويمكن ، من خلال هذا الجدل اللغوي، ان نلمح حرص فرنسا الدائم علي تأكيد "خصوصية" موقفها.

وقد اتخذت فرنسا نفس الموقف بالنسبة للاجراءات العسكرية في منطقة الخليج، فقد ارسلت فرنسا بالفعل حاملة الطائرات كليمنصو الي مياه الخليج. لكن هذه القطعة ، والتي اصيبت بعطل ميكانيكي ، لن تصل الي الموقع المحدد لها الا ببطء شديد. وكانت محمله علي وجه الخصوص باسلحة اريد لها رمزيا ان تكون دفاعية (طائرات هيلوكوبتر مقاتلة). وعندما اعلن رئيس الدولة الفرنسي في مؤتمر صحفي عقد يوم ٢١ اغسطس اننا دخلنا في " منطق الحرب" ، فإن هذا الاعلان كان يعبر عن ملاحظة واقعية اكثر من تعبيره عن خيار استراتيجي. ففي هذه اللحظة لم تكن فرنسا قد عقدت العزم بعد علي ارسال قوات ميدانية لتنضم الي القوات الامريكية التي كانت تقوم بتجهيز مواقعها بالفعل فوق الاراضي السعودية . وكان رولان دوما قد صرح في مقابلة مع صحيفة " لوموند" بتاريخ ١٠ اغسطس حول احتمالات فرض عقوبات عسكرية قائلا :

" لم يحن الوقت بعد لمناقشة مثل هذا الامر. ويجب اولا تنظيم المقاطعة ضد العراق ومراقبة ما اذا كانت ستكفي وحدها لحسم الموقف..لقد وقفت الجماعةالدولية بأسرها متضامنه حتي الآن وعلينا ان نفعل كل ما في وسعنا لتجنب احداث شرخ في التضامن . وفي جميع الاحوال يتعين ان تظل الامم المتحدة مسيطرة علي كافة القرارات المتعلقة باحتمالات فرض

الحصار في الخليج او اي اجراءات قمعية جديدة ضد العراق . فالامم المتحدة هي المكان الذي تتحدد فيه القاعدة القانونية.. وقد تم التدخل الامريكي- البريطاني بمبادرة من السعودية وبناء علي طلبها. وفرنسا ليست معنية ، حاليا، بهذه المبادرة ، ولا ترتبط مع السعودية باتفاقية خاصة، ولم تطلب منها السعودية اي شيء!!

وعندما غيرت الرياح اتجاهها وأصبح من العسير تفادي القيام بعمل عسكري ، مصرح به من جانب مجلس الأمن ، سارعت فرنسا بالتخلص من وساوسها وقامت بإرسال قوة مقاتلة قوامها ١٢ر٠٠٠ رجل الي السعودية (عملية داجيه operation Daguet). وسوف نعود فيها بعد لبحث دوافع تغيير هذا الموقف. لكن يجب ان نسجل هنا ايضا ان حرص فرنسا علي ابراز "خصوصية" موقفها كان طاغيا الي درجة اللا معقول، واستمر التأكيد علي انه لن يكون للقوات الفرنسية سوى دور دفاعي ولن تتلقى اوامرها من اي سلطة اخرى غير الحكومة الفرنسية!.

وقد تعين الانتظار حتي ٢٠ يناير ١٩٩١ قبل ان نتمكن من الاستماع الي فرانسوا ميتران معترفا، في مؤتمره الصحفي، بأن عملية تحرير الكويت قد تتطلب بالفعل القيام بهجوم علي الاراضي العراقية نفسها.وينطلق هذا التردد او الاحجام من تفسير شكلي او حرفي لقرارات مجلس الامن، لكنه يعود علي وجه الخصوص الي اسباب تتعلق باعتبارات السياسة الداخلية والتعامل الحذر مع رأي عام فرنسي سلمي المزاج وغير متحفز للقتال ، ومحاولة تجنب هجوم هؤلاء ، يمينا ويسارا، والذين هم علي استعداد دائم للتنديد بتبعية فرنسا للسياسة الامريكية.

وتخفي هذه اللعبة الصغيرة فشلا مزدوجا في الواقع يتمحور حول محاولة

اللجوء الى " الحل العربي" اولا ثم محاولة اللجوء الي "المؤتمر الدولي" بحثا عن حل سلمي للازمة ثانيا. فبالنسبة لدولة تفاخر بأن لها سياسية عربية عظمي، شكلت ازمة الخليج فرصة نادرة امامها لاستخدام نفوذها لدي " اصدقائها" والمساعدة في حل الازمة وديا بين " الدول الشقيقة" بما يخدم المصلحة الفرنسية. ومنذ التاسع من اغسطس لم يكف رئيس الجمهورية عن التصريح قائلا: " لقد رغبت فرنسا دائما ومازال في حل المشكلة داخل اطار المجموعة العربية". قبل ان يضيف قائلا: انه اذا تعين علي فرنسا ان تقدم علي اتخاذ اجراءات جديدة في المنطقة فإن من شأن هذا " الاحتياط ان يلقي قبولا اكيدا من جانب الدول العربية لأنها تعرف ان فرنسا كانت لهم آذانا صاغية ومتفهمة دائما لقضاياهم".

لكن هذا النداء لم يصل ، للاسف الي اسماعهم . فقد ادان مؤتمر قمة الجامعة العربية ، والذي عقد بالقاهرة في ١٠ اغسطس ١٩٩٠، العدوان العراقي بشدة وقرر ارسال قوات عربية للدفاع عن السعودية ودول الخليج الاخري. لكن الاخطر من ذلك ان هذه القمة كرست انقسام العالم العربي، فلم تحضرها تونس اصلا ، وامتنعت كل من الجزائر واليمن عن التصويت، وتحفظت الاردن والسودان وموريتانيا علي القرار وصوتت ضده كل من ليبيا ومنظمة التحرير الفلسطينية. وهكذا حال تفجر الخلافات العربية دون تمكين فرنسا من القيام بمبادرة ديبلوماسية هامة علي هذا الصعيد.

وقد عاد المبعوثون الذين اوفدهم رئيس الجمهورية الفرنسي الي العواصم المختلفة وخاصة العواصم العربية حاملين رسائل تبدو مطمئنة . فقد صرح بيير مورروا ، بعد زيارة لدول المغرب العربي قائلا:

" ان فرنسا ، والتي تحتفظ باستقلالية حركتها علي الصعيد العسكري،

وتنصت باهتمام الي العالم العربي ، تبحث عن الطريقة التي يمكن ان تسهم من خلالها في تسوية لأزمة الخليج".

وقد ذهب كلود شيسون ، بعد عودته من تونس، الي حد التأكيد ، وفي عبارات لا تتسم بالحذر الديبلوماسي ، علي ان " مبادرة تطرحها فرنسا.. لابد أن تكون شيئا مختلفا عن (تلك) التي تطرحها الولايات المتحدة او الدول الاوربية الاخرى" (لوموند ، ١٦ اغسطس ١٩٩٠).

وبالفعل فإن المساومات ، العلنية منها والسرية ، لن تتوقف حتي يوم ١٥ يناير ١٩٩١، وستتم من خلال قنوات متعددة وبالذات عن طريق الجزائر والمغرب . فقد استقبل الرئيس الفرنسي الرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد في ٢٢ ديسمبر ١٩٩٠. ولم تتوقف الاتصالات الفرنسية مع جميع الاطراف بما في ذلك العراق (زيارة السيد / فوريل ، رئيس لجنة العلاقات الخارجية بالجمعية الوطنية الي بغداد يوم ٦ يناير ١٩٩١) من خلال مبعوثين رسميين او شبه رسميين. وقد استمر الزعماء الفرنسيون ، وفي كافة الظروف، في توجيه نداءات الي الدول العربية من اجل التعاون واظهار حسن النية ، وهي نداءات ظلت بلا جدوي ، بعد ان تحطمت علي صخرة الانقسام العربي . وقد اعترف رولان دوما، آسفا بهذا الوضع منذ الثالث من سبتمبر قائلا:

" لقد كان لفرنسا حضور في العالم العربي ولها تجاهه سياسة . اما اليوم فإن المشكلة تكمن في الجانب العربي، وليس الجانب الفرنسي، لأنه منقسم علي نفسه.. (برنامج : ساعة الحقيقة ، القناة الثانية).

كما اعترف فرنسوا ميتران نفسه بهذا الوضع وعبر عن نفس الأسف في

مؤتمره الصحفي بتاريخ ١٥ سبتمبر [٣٩].

وحتى في غياب " حل عربي " فإن فرنسا لم تتعجل الانحياز الي الحل العسكري. واستمرت في بذ ل الجهود من إجل التوصل الي "تسوية سياسية للازمة". لكن هامش المناورة امامها كان محدودا . فهي من ناحية تريد ان تطرح نفسها كمدافع صلب عن القانون الدولي ويحترم قرارات الامم المتحدة ، ولكنها لا ترغب من ناحية اخري في طرح اي مبادرة منفصلة يمكن ان يترتب عليها كسر التحالف لمصلحة صدام حسين . وفي هذا السياق اصبح المخرج الوحيد ، للتأثير علي مسار الاحداث ، هو توجيه نداء لعقد " مؤتمر دولي" يبدو ان فكرته كانت قد بزغت خلال المحادثات الفرنسية - السوفيتية التي جرت في اغسطس ١٩٩٠. وقد تضمن البيان الختامي ، الذي صدر في عقب زيارة رولان دوما الي موسكو في ٢٦ اغسطس ، الفقرة التالية:

" وقد عبر الطرفان عن اقتناعهما بأن هذه الأزمة تبرز مرة أخرى الأهمية القصوى والعاجلة لضرورة بذل جهود اكبر من اجل تسوية القضايا المتفجرة الاخري في الشرق الاوسط وعلي الاخص القضية الفلسطينية ".

وبالطبع فقد حرصت فرنسا علي تجنب الفخ الواضح الذي نصبه صدام حسين حين اقترح قبل ذلك بعدة ايام انعقاد مؤتمر دولي يعالج كافة مشكلات المنطقة دفعة واحدة ودون اشتراط انسحاب مسبق من الكويت. ففي خطاب القاه ميتران امام الجمعية العامة للامم المتحدة في ٢٤ سبتمبر ١٩٩٠، ذهب ، رغم ذلك ، الي حد التصريح بأنه " ما علي العراق سوي ان يؤكد علي نيته في سحب قواته واطلاق سراح الرهائن حتي يصبح كل شيء ممكنا " لكن الاعلان عن النوايا يجب ان يستتبعه انسحاب

فعلي ومراقب قبل ان تأتي " تلك اللحظة التي يمكن فيها العثور علي آلية تحقق حسن الجوار وتستبعد كل المواجهات الدموية بين دول الشرق الاوسط". وبعد ان تعرض للمشكلات اللبنانية والفلسطينية والاسرائيلية خلص رئيس الدولة الفرنسي الي ان " سياستنا تقوم علي الحوار ، الحوار المباشر بين الاطراف المعنية ، الاتفاق بين الدول المتجاورة او القريبة وكذلك الضمانات الدولية ، التي تمثلونها انتم، والتي لا يمكن الاستغناء عنها . وفي نهاية الطريق لابد أن نحيي من جديد فكرة المؤتمر الدولي لأنه الضمان الحقيقي لتنفيذ اي اتفاق والمنشط لاي مفوضات ناجحة".

وباختصار ، فعلي عكس الولايات المتحدة والتي أصرت علي انسحاب غير مشروط من الكويت ، قدم فرانسوا ميتران عملة للمقايضة اخذت شكل هذا "المؤتمر الدولي" المكلف ، تحت اشراف الامم المتحدة ، بإيجاد حل سلمي لتلك القضايا الاقليمية الاخرى التي حاول رئيس الدولة العراقي ان يستخدمها كذريعة للتدليل علي تعامل المجتمع الدولي مع قضيته بطريقة مختلفة.

وقد ايدت المجموعة الاوربية هذه الاستراتيجية في بيان صدر بعد ذلك بيومين عن الدول الاعضاء في الجماعة الاقتصادية الاوربية ، كما ايدها الاتحاد السوفيتي (٤٠).

اما الولايات المتحدة فقد رفضت تبني مشروع قرار عرض علي مجلس الامن يشير صراحة الي عقد مؤتمر دولي في المستقبل لتسوية الصراع العربي- الاسرائيلي (٤١) وتمسكت بموقفها من هذه المسألة رغم النداءات المتكررة لها من جانب السلطات الفرنسية وحتي نهاية فترة الانذار. وقد اشار ميتران علنا ، في مؤتمره الصحفي بتاريخ ٩ يناير ١٩٩١، الي هذا الخلاف حين

قال : " اننا نعرف طريقنا الي السلام كما نتصوره، لكننا لا نسلك هذا الطريق نفسه حين يتعلق الامر بالمؤتمرات الدولية .." ثم اضاف ، موجها حديثه مباشرة الي الولايات المتحدة قائلا: " اذن انا اقول نعم للمؤتمر الدولي ، ورفضكم له خطأ في تقديري ، وبالطبع فهذا شأنكم وحدكم ، لكنه لا يتعين ان يدفعني موقفكم هذا الي التخلي عما اعتقد انه الطريق الافضل لتهدئة الخواطر في الشرق الاوسط "(٤٢).

واخيرا فإن تضاؤل فرص ترجيح هذا الحل بسبب عناد الولايات لمتحدة وغياب اي نوع من الاستجابة الواضحة من جانب العراق قد اثار التساؤل حول ما اذا كان اصرار فرنسا علي عقد المؤتمر الدولي لم يكن بشكل في الواقع اكثر من مجرد مناورة هدفها تأكيد خصوصية الموقف الفرنسي واجتذاب قبول الدول التي تحرزت من التشدد الامريكي ، وتأييدها له . وقبل الموعد النهائي للانذار بيومين فقط صرح رولان دوما في مقابلة للتليفزيون الفرنسي (القناة الاولي) قائلا:

" لقد اعتقدنا لفترة طويلة ان التفاوض المباشر هو الحل الوحيد ، لكنه لم يتم . وخلال عامي ١٩٨٣، ١٩٨٤ كانت فرنسا تقول بضرورة " ان تجري المفاوضات المباشرة تحت مظلة مؤتمر دولي"، ومن هنا جاء هذا الاقتراح. ثم ان ثلاثة ارباع دول العالم تؤيده: فجميع الدول العربية توافق علي هذا المؤتمر الدولي، وكذلك الدول الشرقية والدول غير المنحازة والدول النامية والجماعة الاوربية ، ومن ثم فقد اضفت فرنسا علي هذا الحل نوعا من الحيوية المطلوبة. لكن الولايات المتحدة لم تنخرط في هذا الصف بعد..(٤٣).

بعبارة اخري ، وفقا للصيغة المستخدمة في لندن في اوقات الضباب، فإن

الولايات المتحدة وبريطانيا اصبحتا معزولتين ، بينما وقفت فرنسا في ذلك الجانب الذي يتضافر فيه الدفاع عن القانون مع النضال من اجل السلام، وعلي النحو الذي يشعر بقية العالم بالرضى والقناعة..

وسوف تناضل فرنسا حتي النهاية ، بالمؤتمر الدولي او بدونه، من اجل التوصل الي حل سلمي ، بشرط ان توافق العراق علي الانسحاب من الكويت.

وسوف تسجل فرنسا " تميزها" تصورها للحل الافضل من وجهة نظرها في مناسبتين: الاولي عندما طلبت وحصلت من مجلس الامن علي ان تنتهي فترة الانذار الذي حدده قرار مجلس الامن رقم ٦٧٨ في ١٥ يناير بدلا من اول يناير كما كان مقترحا من قبل في مشروع القرار. والثانية عندما عرضت علي مجلس الامن (في الساعة الواحدة من صباح يوم ١٥ يناير) وقبل انتهاء مهلة الانذار بعدة ساعات فقط نصا بمشروع "بيان"[٤٤] صادر عن مجلس الأمن كان يمكن ، في حالة اقراره، ان يفتح للعراق بابا يخرج منه. لكن هامش المناورة المتاح امام نجاح مثل هذه المبادرة ، بسبب توقيتها وظروف عرضها ، كان شبه معدوم ، ولذلك فشلت تلك "المبادرة الفرنسية الاخيرة للسلام" . لكنها سمحت بتثبيت صورة فرنسا السلمية في اذهان عدد من اصدقائها من الدول العربية .

فإذا ما اقتصرنا علي هذا الجزء فقط من الخطاب الفرنسي فسوف يصعب علينا فهم تلك المشاركة الفرنسية النشطة في طليعة العمليات العسكرية التي بدأت ضد العراق في ١٧ يناير ، والتي تمت من خلال ما سمي في فرنسا " عملية داجيه". اذ يمكن القول اجمالا ، ان فرنسا ربما ظلت امينة مع رؤيتها للازمة باتخاذ موقف مطابق للموقف السوفيتي

والمتمثل في دعم وتأييد مجلس الامن بدون مشاركة في العقوبات العسكرية. لكن الاستراتيجية الفرنسية وضعت في النار نصلين من معدنين مختلفين . ولكي نفهم طبيعة هذا المعدن الثاني علينا ان نبحث عن علاقة تطور الخطاب الرسمي بحدثين وقعا خلال الازمة.

وقد نجم اول هذين الحدثين عن خيار فرنسي محض. فلكي ترد فرنسا علي خرق العراق للحصانات الديبلوماسية التي يتمتع بها مقر وأعضاء البعثة ، قررت اتخاذ اجراءات انتقامية منفردة كان من بينها ارسال قوة عسكرية الي الاراضي السعودية . فقد اعلن ميتران في مؤتمره الصحفي بتاريخ ١٥ سبتمبر ١٩٩٠:

" لقد قررنا ارسال لواء من المشاه والطيران مكون من ثلاثة فيالق الي المملكة السعودية . ومن المنتظر ان يستقبل الملك في هذا اليوم تحديدا وزير الدفاع الفرنسي جون بيير شيفنمان، والموجود هناك حاليا، من اجل الحصول علي موافقته في هذا الشأن .. ويبلغ اجمالي هذه القوات حوالي ٤٠٠٠ رجل." .

وتبدو النقلة في المواقف كبيرة خلال فترة زمنية محدودة جدا ، فحتي ٢١ اغسطس كان رئيس الدولة يبرر رمزية التواجد العسكري الفرنسي في الخليج بعدم وجود اتفاق مسبق مع المملكة السعودية . وهكذا تجاوزت فرنسا احدي العقبات ودخلت طوعا او كرها في تلافيف دوامة لم يعد معها الخطاب السلمي كافيا لإبعادها عن الدوران فيها. حتي لو كرر رئيس الدولة ، وهو ما فعله في نفس المؤتمر الصحفي، عبارات من قبيل : " استراتيجيتنا ماتزال هي الحصار الاقتصادي" او " نحن نريد ان نبقي اسيادا لقراراتنا ، ولم نقل بعد ما الذي يتعين علينا ان نفعله اذا ما اصبح

الصدام المسلح حتميا، وسنبحث هذا الوضع اذا فرضت الظروف التعيسة ذلك . حينئذ سنقرر نحن ما نريد . إننا لم ننجذب الي دوامة ، ولكن " ويضيف علي الفور " هناك ايضا منطق التضامن " .

وسوف يحسم الامر لصالح هذا المنطق ولكن تعين عليه أولا الحصول علي " تفويض " واضح شكلا ومضمونا قبل الانخراط في الصراع المسلح. ويحكي ميتران ، في المؤتمر الصحفي الذي عقد في ختام مؤتمر الأمن والتعاون الاوروبي (باريس ،٢١ نوفمبر ١٩٩٠) ، فحوى المناقشة التي دارت بينه وبين الرئيس بوش وذلك علي النحو التالي:

" لقد سألني الرئيس بوش: هل تعتقد أنه يتعين استصدار قرار جديد من مجلس الأمن يصرح باللجوء الي القوة ان اقتضى الأمر؟ فقلت له : نعم. نعم لأن الاحالة الي المادة ٥١ من الميثاق ، وهي المادة التي اشار اليها عدد من كبار الشخصيات الامريكية، تعني ان الولايات المتحدة يمكنها ان تبدأ في استخدام القوة المسلحة ضد العراق استنادا علي هذه المادة وحدها، والتي تعني انه حينما تطلب دولة تواجه خطرا، وهي الحالة التي تنطبق علي الكويت ، مساعدة من دولة اخري ، وهي الحالة التي تنطبق علي الولايات المتحدة ، فإن المادة ٥١ من الميثاق تصرح لها بنجدتها والتدخل عسكريا . لكن ، من ناحية اخري، فإن دولة كفرنسا مثلا لا ترتبط بمعاهدة تعاون مع الكويت وليست عليها التزامات خاصة ، طالما انكم تتحدثون عن فرنسا. ان الطريقة التي دارت بها المناقشة والتي تدوربها لا تسمح لاحد بالتهرب اننا لا يمكن ان نتخذ قرارا علي هذا القدر من الاهمية استنادا علي مجرد الاحالة بطريقة غير مباشرة تماما الي مادة صحيحة ولكنها علي اي حال تنطوي علي قدر من العمومية. مثل هذا القرار لابد ان

يكون صريحا . لقد قلت نعم : ان فرنسا مستعدة للاشتراك في مناقشة لبلورة نص يعرض علي مجلس الأمن ويتضمن اللجوء الي القوة اذا لزم الامر" (٤٥).

وهكذا فإن فرنسا كانت علي دراية تامة بالموقف حين صوتت بعد ذلك بأيام قليلة (٢٩ نوفمبر) علي القرار ٦٧٨ الذي يصرح للدول الاعضاء " باستخدام كافة الوسائل اللازمة لتنفيذ القرار ٦٦٠ (١٩٩٠) وكافة القرارات الاخري ذات الصلة " .

لكن تبقي حقيقةان هذا القرار يصرح فقط دون ان يلزم . وقد ظل الكثير من الدول الموجه لها هذا الخطاب متحفظة ، واحتمي بعضها خلف الاشكاليات الدستورية ، مثل المانيا واليابان، حتي لا ترسل قوات مقاتلة الي ميدان المعركة ، بينما اكتفي البعض الاخر ، مثل معظم البلدان الاوربية ، بمشاركة رمزية في "التحالف". وكان من الممكن ان تتعلل الحكومة باتجاهات الرأي العام لتبرير موقف مماثل: فقد ظلت نسبة الفرنسيين الرافضين للمشاركة في مواجهة عسكرية تتزايد باطراد (٤٣٪ في اغسطس ، ٤٥٪ في سبتمبر ، ٥٢٪ في اكتوبر ، ٥٧٪ في نوفمبر)، وانخفضت شعبية القيادات الفرنسية فجأة في شهر نوفمبر (حيث فقد رئيس الدولة سبع نقاط ورئيس الوزراء ست نقاط)(٤٦).

وكان ذلك هو بالتحديد الوقت الذي بدأ فيه الخطاب الرسمي الفرنسي يأخذ منحي آخر. وبالطبع فإن الدفاع عن القانون والتوافق مع دور بارز للامم المتحدة كانا سمتين بارزتين علي الدوام في هذا الخطاب. لكن فرنسا بدأت منذ ذلك الحين تولي عناية اكبر لرسالتها كأحدي الدول الكبرى والدائمة العضوية في مجلس الامن وما يفرضها عليها ذلك من ضرورات.

وبما لا شك فيه ان الرئيس الفرنسي كان قد وصل الي اقتناع بأن الحرب واقعة لا محالة وأنه قد اصبح من الملائم اعداد شعبه نفسيا لهذا الاحتمال وذلك باللعب علي الوتر الحساس دائما للكرامة الوطنية. لكنها لم تصم اذنيها في الوقت نفسه عن تلك النداءات الصادرة من دول مجاورة (ايطاليا علي وجه الخصوص) والخاصة بإعادة تشكيل مجلس الامن وعلي نحو قد يفقد فرنسا مقعدها الدائم والذي تشغله منذ عام ١٩٤٥. وقد اضطرت الحكومة الفرنسية ان تشرح موقفها من هذه المسألة امام الجمعية الوطنية. اذ قال رولان دوما مذكرا: " بأن تعديل تشكيل مجلس الأمن قضية لا يمكن طرحها الآن علي جدول الاعمال.. " وان " الاسباب التي تكمن وراء توازن السلطة الذي ينطوي عليه الميثاق ما تزال تحتفظ بكل وجاهتها.. ومن نافلة القول ان المقعد الذي تشغله فرنسا في مجلس الامن يتناسب ووضعنا الخاص علي المسرح الدولي، وهو وضع لا يمكن لاحد التقليل من شأنه(٤٧). اما السيدة / اليزابيث جيجو فكانت اكثر صلابة في اجابتها علي سؤال حول القضايا الجارية بتاريخ ٣ اكتوبر الماضي حين قالت :

" .. ان تحديد الدول الخمس الدائمة في مجلس الامن هو نتاج وضع تاريخي. ومن ثم فمن الصعب حينئذ ان نتصور كيف ، وعلي اساس اي معايير يمكن تعيين اعضاء دائمين جدد في مجلس الأمن، ولا كيف يمكن لمثل هذا التعديل ان يظل محدودا في نطاقه او نتجنب في حالة حدوثه عدم خلخلة الاساس الذي تقوم عليه عملية اتخاذ القرارات في الامم المتحدة كلها " (٤٨).

اي ان فرنسا كانت تواجه بالفعل ، في هذه اللحظة تحديدا، خطرا يهدد وضع فرنسا المتميز في النظام الدولي ، وهو خطر لم يكن قادما فقط من

الخارج ولكن كان صداه يتردد داخل فرنسا نفسها ، في اوساط "الخضر"، وهم جماعة سياسية قريبة من الحزب الاشتراكي اي من الاغلبية الرئاسية نفسها (٤٩).

في هذا السياق ، ولوضع نهاية لتلك الحملة وكذلك لاخراج النفوس من هذا المزاج الكئيب الذي بدأ يمسك بتلابيبها ، تعين استحداث خطاب جديد. خطاب لا يركز علي استهجان اعمال صدام حسين الدنيئة بقدر ما يؤكد علي دور فرنسا المميز في خدمة القضية العادلة. وبدأت النغمة تتغير منذ المؤتمر الصحفي الذي عقده ميتران في ١٥ ديسمبر ١٩٩٠ (وهو نفس الوقت الذي قررت فيه باريس دعم قواتها المخصصة لعملية داجيه). فقد اعلن ميتران ، ردا علي ما اثير بشأن احتمال اندلاع القتال في حالة عدم قيام صدام حسين بالانسحاب قبل نهاية المهلة المحددة له في الانذار ، قائلا:

" ان فرنسا جاهزة ، ويتعين ان تبقي كذلك . ان فرنسا ليست دولة صغيرة. ولديها دور تؤديه ، بل وبناء علي طلب من الآخرين في كثير من الأحوال . وهذا الدور مطلوب من كل بلاد المنطقة ، ومن كل الدول العربية وخارجها. فإذا ما نشبت ازمة مسلحة يتعين ان تكون فرنسا موجودة قبل الازمة وبعدها".

وتكمن المشكلة فيما اذا كانت فرنسا دولة قادرة علي تحمل مسئولياتها وما اذا كان باستطاعة الفرنسيين ممارسة دورهم التاريخي. ولذلك كانت الاحالة الي نوعية العضو الدائم في مجلس الامن ، عند نهاية المعزوفة ، اكثر تحديدا من اي وقت مضي.

سوف تكون الابعاد الدولية لأي حرب محتملة ، سواء بالنسبة لمن

سيشاركون فيها وللآخرين ايضا ، اثار متعددة بعيدة المدى. انني اتحدث عن افكار بسيطة وعن تصميم قوى، تصميم من اجل السلام..

ولكن ايضا عن قرار خطير الشأن في حالة ما اذا خلط العراق ، لا قدر الله، بين مصلحته المشروعة وهيبته الزائفة ورفض اي خطوة عملية مفيدة . هنا فإن فرنسا ، المنفذ الامين لقرارات مجلس الامن وجندي القانون، ستقوم بممارسة الواجب الملقي علي عاتقها ، في اطار الحدود التي سبق ان اوضحتها. ان اولي ما يقتضيه هذا الواجب الوطني البالغ الاهمية يتمثل في حضورها ذاته، لأن هذا الحضور هو احد عناصر خلودها في هذا العالم. ففرنسا لها مركز بارز، فهي احد الخمسة الذين يقترحون، وأحد الخمسة عشر الذين يقررون ، وهي حاضرة ايا كان الموضوع وفي جميع الاوقات ومن ثم فإنه يجب ان يكون لفرنسا حضور ايضا عندما يتعلق الامر بقرارات خطيرة تؤثر علي مستقبل العالم. انني لا اريد ان ندس انفنا في كل شيء بالطبع ، فهناك الكثير من المشكلات فوق هذا الكوكب نحاول ان نبقي بعيدين عنها ، لكن عندما يتعلق الامر بقضايا مركزية تتحكم جميعها في كل ما سيتصل بعد ذلك بالنظام في العالم، فإن فرنسا يتعين في هذه الحالة ان تتبوأ مكانتها " .

وهكذا عادت نغمة الكرامة الوطنيةوالمسئوليات الخاصة الملقاة علي عاتق فرنسا لتحتل موقع الصدارة وتصبح لازمة في كافة الأحاديث اللاحقة التي ادلي بها رئيس الدولة.

ففي كلمة التهنئة التي وجهها الي الشعب الفرنسي بمناسبة العام الجديد يوم ٣١ ديسمبر قال :

" ان جنودنا الذين يخدمون فرنسا في منطقة الخليج.. هم شهود علي

المكانة التي تحتلها بلادنا في العالم وعلي قدرتها علي الاسهام في معالجة أهم ملفاته وعلي الوضع الذي ورثناه منذ الحرب العالمية الثانية. لا تنسوا ابدا اننا نشكل، مع كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي والصين والمملكة المتحدة ، احد الاعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الامن والذي هو اعلي سلطة في الامم المتحدة .. وفي جميع الاحوال فسوف تقوم فرنسا بتطبيق قرارات مجلس الامن ، بما في ذلك احتمال اللجوء الي القوة. وهذا هو السبب الذي من اجله قررت ارسال جنودنا الي الشرق الاوسط " .

وعندما اثار ، بعد ذلك تقليل ، احتمالات التسوية السلمية اللاحقة لمشكلات المنطقة ، اوضح محددا: " هناك ايضا - ولان فرنسا ستكون حاضرة في اللحظة الصعبة - فإنها ستلعب الدور المنوط بها " .

وباختصار فإن مشاركة فرنسا في القتال كان من شأنه ان يضمن لها الحضور والتأثير علي مائدة المؤتمر الدولي الشهير والذي يتعين في جميع الاحوال ان يعقد بعد تسوية المسألة الكويتية . وقد علت هذه النغمة وتحددت بشكل افضل مرة اخري في مؤتمره الصحفي بتاريخ ٩ يناير ١٩٩١ . فبعد ان اكد علي ان " فرنسا ستشارك (في العمل العسكري) جنبا الي جنب مع القوات المتواجدة علي ارض السعودية" اضاف: " انني اتحمل هذه المسئولية، امام الأمة لأنني اعتقد ان من مصلحة فرنسا ان تكون عضوا مشاركا في التسوية والتي ستعقبها في جميع الاحوال تسوية المسائل المتعلقة بالشرقين الادني والاوسط. ان فرنسا لا يمكنها ان تبقي بعيدة عن هذه المنطقة من العالم . وبدون ذلك لن يمكنها تبرير وجودها الدائم في مجلس الامن. فهي احدى القوى الكبرى في العالم ويجب ان تكون جديرة بهذه المسئولية وتلك حقيقة يدركها شعبنا " .

وفي نفس المؤتمر الصحفي، عاد ميتران بعد لحظات قليلة الي العزف علي نفس النغمة قائلا : " انني لا ادعو الي الحرب وانما ادعو الي السلام. ولكنني اقول ببساطة انه اذا اصبحت الحرب ضرورة فسوف تشارك فيها فرنسا.

انه لحل مؤسف وخطير ولكنه اعلان ايضا علي ان فرنسا تريد أن تكون حاضرة عند التسوية وسوف يكون لها حينئذ حق الكلام وتستطيع ان تدافع لدي اصدقائها عن حقوق الاقليات وعن حقوق الشعوب في الشرقين الادني والاوسط . سوف تكون هناك، وإلا كيف تبرر الدور الذي تقوم به منذ ١٩٤٥ كإحدى القوى الخمس الدائمة في مجلس الامن، احدى القوى الخمس التي تنتمي ، كما قلت من قبل ، الي اعلي جهاز في الامم المتحدة وعلي نحو دائم؟ ".

وعندما حان وقت الفعل ، بعد انتهاء مهلة الانذار، وجه رئيس الجمهورية رسالتين في نفس الوقت الي كل من البرلمان والامة. وفي رسالته الاولي اوضح قائلا:

" ليست لفرنسا اهداف اخرى غير تلك التي تم تحديدها بدقة من جانب مجلس الامن وفي مقدمتها تحرير الكويت. وهي بهذا تقوم بأداء دورها وواجباتها وتتبوأ المكانة التي تستحقها وتعلن تضامنها مع معسكر القانون وضد سياسية العدوان وفرض الامر الواقع " (٥٠).

وفي الرسالة الثانية يجدد الوعد قائلا : " ولأن فرنسا ستكون قد شاركت في الحرب ، ولأنها تحظي بالانصات والاحترام من الجميع ، فإنها ستكون حاضرة هناك في هذا اللقاء المرتقب حين يبدأ الحوار ، اخيرا لوضع حد للمعاناة في الشرق الاوسط. "(٥١).

وبعد توقف القتال اخذ رئيس الدولة يوزع الشكر والاشادة ثم يستخلص بعد ذلك في صيغة لها دلالتها الدروس المستفادة من الاحداث قائلا : " نحن الفرنسيين ، يتعين علينا جميعا ، اينما كنا ، ان نساعد فرنسا علي التسلح بالوسائل التي تمكنها من استئناف مسيرتها الي الامام " (٥٢).

وفي ٣ مارس ، اعلن ، في بيان اخير بثه التليفزيون : " انني اعلن بفخر أن فرنسا قد حافظت علي دورها ومكانتها. وتنتظرها فرص عظيمة. وآمل ان تظهر نفس التصميم ونفس الحيوية في اطار من الديمقراطية " (٥٣).

هل يعني ذلك ان فرنسا قامت بأداء لعبة مزدوجة؟. نعم، اذا كان المقصود بذلك هو استخدام سياسة العصا والجزرة او القبضة الحديدية وغصن الزيتون معا. لكن جميع دول التحالف فعلت نفس الشيء بطريقة او بأخرى، لأن الخيار بين الحرب والسلام كان بيد العراق وليس بأيدي خصومها. واذا كانت السياسة الفرنسية قد اثارت الدهشة فإن ذلك يعود اساسا الي تطور هذه السياسة عبر مسار الازمة والي الضباب الذي نجم عن مبادراتها المتناقضة.

ففي مرحلة اولي ادي البحث عن حل الي تغليب الوسائل السلمية (بما في ذلك الضغط المتمثل في الحظر الاقتصادي)؛ وفي مرحلة ثانية . وبعد ان اصبح من المتعذر تجنب الحل العسكري، تفرع الموقف الفرنسي وازدوج : فقد استمر الخطاب الفرنسي يكرر نغمته السلمية وفي الوقت نفسه كانت فرنسا تعد نفسها للمشاركة في العمل العسكري ، كوسيلة لرفع شأنها واستعادة المكانة التي كانت فقدتها نسبيا في الشهور الماضية، والاعلان الصاخب عن رغبتها في البقاء كقوة كبرى. وقد اختلطت الدوافع المتعلقة بالدفاع عن المصالح الوطنية والحرص علي الحفاظ علي المكانة

والدور ، بالرغبة في الدفاع عن قواعد القانون الدولي وتطبيق قرارات الامم المتحدة الي الحد الذي يثير التساؤل حول حقيقة ما اذا كانت الاعتبارات الثانية لم تكن سوى مجرد حجاب (يزداد شفافية) اريد به تغطية الاولي . ان نغمة المزايدة المتصاعدة في الخطاب الرسمي الفرنسي تجعلنا اكثر ميلا لهذا التفسير، ولكن دون ان نذهب الي حد التأكيد علي ان ازمة الخليج قد جاءت في الوقت المناسب تماما او في الموعد المحدد لتتيح امام الديبلوماسية الفرصة لاستعادة حيويتها او التحفز " لانطلاقة جديدة" .

واذا كانت تلك هي حقيقة الحسابات الفرنسية ، فمما لا شك فيه ان النتائج لم تكن علي مستوي الطموح او التوقعات . فرغبة فرنسا في ارضاء الجميع (بالتدريج او في نفس الوقت) انتهي بها في اخر المطاف الي العجز عن اقناع اي طرف . فلم تجد الاعلانات الرنانة عن صداقتها للعالم العربي اي صدي يذكر. ووقعت فرنسا في المصيدة التي نصبها لها العقيد القذافي في تشاد، ولم تستطع ان ترد علي قيام سوريا باحكام سيطرتها علي لبنان الا باحتجاج عقيم. اما في بقية ارجاء الوطن العربي فقد استفادت من الحياد الحذر لبعض الزعماء (فيما عدا اليمن والاردن) لكنها لم تتمكن من الفوز بثقة الجماهير ، اذا ما احتكمنا في ذلك الي المظاهرات المؤيدة للعراق والتي اندلعت في دول المغرب العربي . وعلي الرغم من ان المسئولين العرب قد اطلقوا يد فرنسا وشركائها الغربيين الا انهم لم يخفوا تحفظاتهم. ويبدو ان السيد / سيدي احمد غزالي ، وزير الخارجية الجزائري قد استطاع بالفعل ان يعبر بشكل جيد عن الشعور بالبغضاء والضغينة والذي ساد في العالم العربي، في ذلك الحوار المطول الذي اجرته معه صحيفة الفيجارو في ٤ مارس ١٩٩١. يقول غزالي :

" علي الرغم من ان جميع الدول العربية لم تقبل بالغزو العراقي للكويت ، الا ان العرب يعتقدون انهم وقعوا فريسة لظلم شائن. واصبح العراق وصدام يجسدان في ذاكرة العرب ، التي لا تمحي روح المقاومة ورفض تلك المقولة القدرية التي تظن اننا يجب ان نركع لمجرد اننا عرب..

لقد نكأ الجرح القديم والعميق عند الجزائريين . بعد ان استخدم غزو الكويت كمبرر لتحطيم العراق. وهذا يذكرنا بعض الشيء بـ " ضربة المروحة Le coup d'evantail التي وجهت لنا في ١٨٣٠، بمعنى ان تلك السابقة الحزينة ، والتي اذا ما قارناها بما حدث في الخليج، تدعونا الي الاعتقاد من جديد بأن الخطر يمكن ان يأتي مرة اخرى من الشمال. ولكن مهما فعلنا فإن فرنسا هنا في مواجهتنا علي الجانب الاخر من البحر المتوسط وهو اصغر من المحيط الاطلنطي . ان لدينا مصالح مشتركة. ومن ناحيتنا فنحن لا ننسي هذه المصالح. ان مشاعر الجزائر تجاه الموقف الذي اختارته فرنسا لنفسها من ازمة الخليج تتمثل في ان شعوب المغرب العربي قد وضعوا امالهم في شيء لا وجود له. وسوف يلقي هذا الاحتمال او تلك الفرضية بظلالها علي حوارنا في المستقبل ".

ومع ذلك فإن فرنسا كانت قد عثرت علي فرصة، اثناء المرحلة الاولي من الازمة ، لتقدم للعرب عربونا علي حسن نواياهم ، عندما طلبت عقد مجلس الامن ، رغم نفور الولايات المتحدة، وتم التصويت علي القرار ٦٧٢ (٦ اكتوبر ١٩٩٠) والذي يدين اسرائيل بسبب اعمال العنف التي ارتكبت ضد الفلسطينين في الاماكن المقدسة في القدس. وقد ادت هذه المبادرة الي تسمم العلاقات الفرنسية - الاسرائيلية دون ان ترضي الدول

العربية تماما. وفي الوقت نفسه ساهمت هذه المبادرة في اهتزاز الثقة بين الولايات المتحدة وفرنسا والتي كانت قد ضعفت بسبب اعلان فرنسا عن مبادرات سلمية متكررة. ومع ان التضامن الكامل والالتحام تم فعلا علي ارض المعركة، الا ان المبادرات الديبلوماسية هدفت ، بطريقة مكشوفة اكثر مما ينبغي الي التأكيد علي " اختلاف" الموقف الفرنسي وعلي النحو الذي لا يؤدي الي ازعاج الامريكيين.

وبا لمقارنة باوروبا، فقد تصرفت فرنسا علي نحو منفرد . وكانت اوروبا قد اكتفت بإعلان " تضامنها" الشفوي مع اعضاء التحالف مع التأكيد في الوقت نفسه علي اهمية البحث عن تسوية سلمية. وفيما عدا بريطانيا (وفرنسا) فإن اعضاء الجماعة الاوربية لم يسهموا سوي بدعم رمزي للتحالف. ولا تتحمل فرنسا اي جانب من المسئولية عن هذا التوجه الاوروبي والذي يعد بداية سيئة تعبر عن عدم قدرة الجماعة الاوروبية علي بلورة ديبلوماسية او استراتيجية مشتركة في مواجهة ازمة كبري .

ومع ذلك فإن رغبة فرنسا في ابراز تفردها بالتأكيد علي مسئولياتها الخاصة النابعة من كونها عضوا دائما بمجلس الامن لم يؤد الا الي الاسهام في زعزعة التضامن الاوروبي. فعندما تقرر فرنسا ، حين يدق اول جرس للانذار ، ان تلعب لعبة خاصة بها ثم تلقي بثقلها عند الحاجة في الكفة " الانجلو- ساكسونية" فانه يتعذر عندئذ ان نري بوضوح كيف يمكن الوفاء بوعود " القانون الاوروبي الموحد" بالنسبة للديبلوماسية المشتركة كما يتعذر بشكل اكبر رؤية الاسس التي يمكن ان يبني عليها الامن الاوروبي.

وحين نقلب الامر من جميع جوانبه تكتشف ان فرنسا سلكت طوال

فترة الأزمة طرقا مسدودة. وهي لا تحتفظ حاليا سوي بالفوائد التي يمكن ان تعودعليها من انخراطها في "النظام العالمي الجديد"، ومشاركتها في العمليات العسكرية. اما فيما يتعلق بالابعاد الاخري فإنها لم تستطع ان تقنع احدا بإخلاصها او بحسن نواياها لا العرب ولا الاسرائيليين ولا الاوربيين ولا حتي الولايات المتحدة الامريكية.. وهذه المحصلة السلبية تعود اساساً الي ضغوط السياسة الداخلية الفرنسية: فقد تعين علي رئيس الجمهورية ان يبني توافقا وطنيا كان مفتقدا ثم ان يحافظ عليه بعد ذلك.

ومن وجهة النظر هذه نجحت تلك العملية علي مرحلتين ، فقد أيد الرأي العام في البداية سياسة الترقب التي انتهجتها الحكومة قبل ان ينحاز (من خلال ظاهرة الاستدارة التقليدية) الي جانب ممارسة الضغط العسكري. وما كان من الممكن التوصل الي هذه النتيجة بدون انصهار قوي الوسط وتحييد كفتي اليمين واليسار. لكن الصدمة الكهربائية لم تنجح في شفاء المريض، فقد عادت من جديد وبقوة تلك الظاهرة التي اطلق عليها الجنرال ديجول "عسل النظام وسمه" بمجرد انتهاء ازمة الخليج.

اما التفسير الاخر لهذه الخيبة فتتمثل في تلك التناقضات الكامنة، منذ زمن طويل، في سياسة فرنسا الخارجية والتي تريد بناء اوروبا مع الاحتفاظ بيديها طليقتين تجاه العالم العربي والامم المتحدة، وتريد "وضع نفسها في خدمة القانون" مع الاحتفاظ في الوقت نفسه بقدرتها علي التمييز بين درجات ثقتها في حلفائها.

والواقع ان الحرص علي الدفاع عن "المكانة" والاحتفاظ "بدور عالمي" ليسا سوي هروب الي الامام لا ينجم عنهما، في النهاية، سوي الكثير من خيبة الامل . ويخيم الشك حاليا علي ارادة فرنسا في الانخراط

في " النظام العالمي الجديد" والذي يبدو حتي الآن مجرد وسيلة او اداة لإنقاذ ما تتمتع به من مزايا اكثر منه هدفا يتعين تحقيقه . اما علي المدى المتوسط فإن علي الطموحات المأمولة ان تنتظر لبعض الوقت. فلم يهتم احد في الواقع بالاستجابة الي اقتراح رئيس الجمهورية الفرنسي بعقد اجتماع لمجلس الامن علي مستوي القمة... كما ان الامريكيين والسوفييت هم الذين يحاولون جاهدين وحدهم ان يقيموا حوارا بين الاسرائيليين والعرب لتحديد مصير الفلسطينيين والاراضي العربية المحتلة. وليس من المؤكد تماما ، اذا ما قدر " للمؤتمر الدولي" الذي ستعالج في اطاره هذه المشكلات ان ينعقد ، توجيه الدعوة للامم المتحدة او الجماعة الاوروبية للمشاركة الفعالة فيه. وهكذا يمكن القول انه لا يوجد وجه شبه بين هذا " النظام الدولي الجديد" وبين النموذج الذي كانت تتصوره فرنسا.

د- الاتحاد السوفيتي

جاءت ادارة الزعماء السوفييت لأزمة الخليج ، اذا ما اخذنا ظروف الاتحاد السوفيتي في الاعتبار ، بمثابة نوع من " العبور بلا اخطاء". ففي البداية كان الاتحاد السوفيتي يبدو متعثرا بسبب الدعم السياسي والعسكري الذي كان قد قدمه للنظام العراقي في مرحلة سابقة. كان وجود خمسة الاف خبير سوفيتي في العراق ، من بينهم ١٥٠ خبيراً عسكرياً ، وقت اندلاع الازمة ، خير شاهد علي هذا الدعم . وكان الاتحاد السوفيتي علي اي حال يطمح دائما في ان يلعب دورا نشطا في العالم العربي في محاولة لإيجاد نوع من التوازن مع النفوذ الغربي هناك، ولهذا كان ايجفيني بريماكوف محقا تماما حين كتب يقول :

" كان موقف الاتحاد السوفيتي من الغزو العراقي للكويت .. يبدو

مستبعدا تماما قبل ١٩٨٥ حين كانت جميع اوجه السياسة الخارجية السوفيتية تصاغ في ظل مقتضيات المواجهة السوفيتية - الامريكية ". [٥٤].

وقد أدت نهاية الحرب الباردة الي تغيير جوهري في معطيات هذه المشكلة. ومن هنا حاول الاتحاد السوفيتي جاهدا ان يحقق هدفين: الاول اظهار التضامن مع الغرب، وخاصة مع الولايات المتحدة ، لإجبار " المفترس (والوصف هنا لجورباتشوف نفسه) علي ترك فريسته ، والثاني ان يقوم بعملية تهدئة طوال فترة الازمة لكي يحافظ علي صورته وسمعته الحسنة لدي دول العالم الثالث والتي اصابها قدر كبير من التشوه بسبب التنازلات المتوالية التي لم يكف عن تقديمها للغرب.

فمنذ الثالث من اغسطس عام ١٩٩٠ ، وهو اليوم التالي لصدور قرار مجلس الامن رقم ٦٦٠ الذي ادان فيه العدوان العراقي ،صدر " بيان مشترك" عن وزيري الخارجية الامريكي والسوفيتي اتسمت نبرته بالصرامة:

" يؤكد كل من الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة، باعتبارهما عضوين في مجلس الامن ، علي اهمية قيام مجلس الامن، علي نحو فوري وحاسم ، بإدانة الغزو الهمجي وغير الشرعي من جانب القوات العراقية للكويت.

وتعتقد الدولتان انه قد اصبح من المحتم الآن تنفيذ هذا القرار . فقد برهنت العراق بهذا التصرف علي مدي استهتارها بالمبادىء الاساسية لميثاق الامم المتحدة وبالقانون الدولي.

وفي مواجهة هذا العدوان الذي يعد خروجا علي السلوك المتحضر ،

قامت كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي باتخاذ عدد من الاجراءات من بينها وقف تزويد العراق بالاسلحة السوفيتية وقيام الولايات المتحدة بتجميد ارصدة العراق لديه.

ويؤكد كل من الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة علي نداءاتهما السابقة بضرورة الانسحاب غير المشروط من الكويت . ويتعين المحافظة علي سيادة واستقلال الكويت وسلامة اراضيه وعودة سلطته الشرعية. ويعتقد كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي انه يتعين علي الجماعة الدولية الا تكتفي بإدانة العدوان وان تقوم باتخاذ الاجراءات العملية لمواجهته.

وقد قمنا اليوم باتخاذ خطوة معتادة لكي نتوجه معا بالمناشدة للمجتمع الدولي بأسره لكي ينضم الينا في فرض حظر دولي شامل علي امداد العراق بالسلاح.

علاوة علي ذلك تناشد الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي جميع المنظمات الاقليمية ، وخاصة جامعة الدول العربية ، وكافة الحكومات العربية وكذلك حركة عدم الانحياز ومنظمة المؤتمر الاسلامي لاتخاذ كافة الاجراءات الممكنة للعمل علي تنفيذ قرار مجلس الامن.

وقد آن الاوان لكي تعلم الحكومات التي تقدم علي ارتكاب اعمال عدوانية ان المجتمع الدولي لن يؤيدها او يسهل من مهمتها" (٥٥).

ولا توجد طريقة اوضح من ذلك للتعبير عن تطابق وجهات النظر. وعلي اي حال فإن الاتحاد السوفيتي سيصوت دون مناقشة او تحفظ علي جميع قرارات مجلس الامن بما في ذلك القرار ٦٧٨ الذي صرح باستخدام القوة المسلحة ضد العراق .

في الوقت نفسه كثف الاتحاد السوفيتي من مساعيه الديبلوماسية ، وخصوصا لدي القيادة العراقية (انظر بيان وزارة الخارجية الصادر في موسكو في ٩ اغسطس ١٩٩٠) [٥٦]. ولتجنب احتمال خروج الاتحاد السوفيتي عن هذا الخط، التقي رئيسا الدولتين في هلنسكي في ٩ سبتمبر ١٩٩٠ واصدرا " بيانا مشتركا" اكدا فيه مجددا علي تطابق وجهتي نظرهما:

" نحن متفقون في اقتناعنا بأنه يتعين عدم التسامح ازاء العدوان العراقي . فليس من الممكن اقامة نظام سلمي عالمي اذا تيسر للدول الكبري ابتلاع جاراتها الصغرى.

ونؤكد من جديد علي البيان المشترك لوزيري خارجيتنا الصادر في ٣ اغسطس ١٩٩٠، وعلي مساندتنا لقرارات مجلس الامن التابع للامم المتحدة ارقام ٦٦٠ ، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٤، ٦٦٥ واليوم ندعو مرة اخري حكومة العراق للانسحاب غير المشروط من الكويت والسماح بعودة حكومتها الشرعية ، وإطلاق سراح جميع الرهائن المحتجزين حاليا في كل من العراق والكويت.

ولن نقبل بأقل من التنفيذ الكامل لقرارات مجلس الامن" . ولا يمكن انهاء عزلة العراق دون العودة الي وضع الكويت الي ما قبل ٢ اغسطس. وندعو المجتمع الدولي بأسره الي التمسك بالعقوبات النتي فرضتها الامم المتحدة ونتعهد بان نعمل معاً او كل علي حده لضمان الالتزام بالعقوبات.

في الوقت نفسه فإن الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي يريان ان قرار مجلس الامن رقم ٦٦١ يسمح في الظروف الانسانية بتوريد الغذاء للعراق

والكويت ، وسوف ترفع لجنة العقوبات توصيات الي مجلس الامن بشأن ما يمكن ان يعتبر ظروفا انسانية . وتتفق الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي ايضا علي ان مثل هذه الواردات يجب ان تخضع للمتابعة الدقيقة بواسطة الوكالات الدولية المختصه لضمان وصول الاغذية فقط لهولاء المقصود وصولها اليهم مع اعطاء اولوية خاصة لتوفير احتياجات الاطفال.

ونحن نفضل حل الازمة سلميا، وسوف نظل متحدين ضد العدوان العراقي ما ذامت الازمة مستمرة. ومع ذلك فنحن مصممون علي ايجاد نهاية لهذا العدوان. واذا ما فشلت الخطوات الجارية في انهائه فنحن علي استعداد لبحث خطوات اضافية تتمشي مع ميثاق الامم المتحدة ويتعين علينا ان نثبت بما لا يدع مجالا لاي شك ان العدوان لن يفيد.

وبمجرد تحقيق الاهداف التي نصت عليها قرارات مجلس الامن المذكورة عالية وإثبات ان العدوان لا يفيد ، سوف يصدر الرئيسان توجيهاتهما لوزيري خارجيتهما بأن يعملا مع دول المنطقة ومع غيرها لايجاد هياكل امنية اقليمية وترتيبات لتعزيز السلام والاستقرار . ومن الاهمية بمكان ان نعمل بجد ونشاط لحل بقية النزاعات الاخري بالشرق الاوسط والخليج. وسوف يستمر الجانبان للتشاور مع بعضهما البعض واتخاذ الخطوات اللازمة لتحقيق هذه الاهداف الاوسع في الوقت المناسب "[٥٧].

ولن تجري اي اتصالات رسمية اخري علي مستوي " القمة" حتي نهاية الازمة، لكن المفاوضات سوف تستمر دون انقطاع بين العاصمتين ، ولم يتخذ اي من الجانبين ، فيما يبدو ، اي مبادرات منفردة دون تشاور او اخطار مسبق.

ومع ذلك فإن اندلاع القتال (والذي لم يشترك الاتحاد السوفيتي فيه) حديا بالطرفين الي تعريف "اهداف الحرب" علي نحو يبدو اكثر تطابقا مع وجهة النظر السوفيتية منه الي المقاصد المنسوبة، بالحق او الادعاء ، الي الولايات المتحدة. ففي البيان المشترك الذي نشر عقب المباحثات التي تمت بين وزيري خارجية الدولتين في واشنطن في ٢٩ يناير ١٩٩١، التزمت الولايات المتحدة بأن يقتصر الهدف من تدخلها علي تحرير الكويت دون المساس بالسلامة الاقليمية للعراق:

" لقد أكد وزير الخارجية الامريكي علي ان الولايات المتحدة وشركاءها في التحالف يتطلعون الي تحرير الكويت وليس تحطيم العراق. كما اكد علي ان الولايات المتحدة ليست في خصومة مع شعب العراق ولا تهدد سلامة العراق الاقليمية. وأعاد التأكيد علي ان الولايات المتحدة تبذل اقصي ما في وسعها لتجنب الخسائر في الارواح البشرية بين المدنيين وليست لديها اية مصلحة في توسيع نطاق الازمة. وقد احيط وزير الخارجية السوفيتي علما بالموقف الامريكي وأقر هو ايضا ، من ناحيته ، علي ان هدف المجتمع الدولي يجب ان يقتصر علي تحقيق انسحاب القوات العراقية من الكويت. ويعتقد الجانبان انه يتعين بذل اقصى جهد ممكن لتجنب تصعيد الحرب او مد نطاقها.

ومازال الوزيران يتصوران ان وقف القتال يمكن أن يتم اذا التزم العراق بالانسحاب من الكويت . كما يعتقدان ايضا ان مثل هذا الالتزام يتعين ان يتبعه علي الفور ترتيبات ملموسة تؤدي الي احترام كامل لقرارات مجلس الامن " (٥٨).

لكن جيمس بيكر اعترف ايضا في البيان نفسه بضروة تنظيم طريقة

لتسوية شاملة للمشكلات الجارية في منطقة الشرق الاوسط ، فور انتهاء الازمة:

" ويتفق الوزيران علي انه عقب انتهاء الازمة ستولي حكومتاهما اهمية خاصة للعمل علي تحقيق الاستقرار والسلام الدائمين علي قاعدة من هياكل فعالة للأمن في المنطقة . ومن المهم ايضا الاسهام في تقليص مخاطر الحرب والوقاية من الاخطاء، علما بأن ازدياد سباق التسلح في هذه المنطقةغير المستقرة لن يؤدي الا الي مزيد من صور العنف والارهاب .

من ناحية اخري فسوف يكون من الاهمية بمكان استئصال اسباب عدم الاستقرار والصراعات ، وبالذات الصراع العربي -الاسرائيلي . ويتفق الوزيران علي انه سوف يستحيل استئصال جذور الصراعات ودعم الاستقرار في المنطقة بدون تسوية شاملة تفتح الطريق امام سلام عادل وأمن وتصالح حقيقي بين اسرائيل والدول العربية والفلسطينين. ويعتقد الوزيران ان معالجة ازمة الخليج سوف تسهل كثيرا وتسمح بتكثيف الجهود المشتركة بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة التي يمكن بذلها بالتشاور مع اطراف اخري في المنطقة من اجل تمهيد طريق السلام بين اسرائيل والعرب وتحقيق الاستقرار في المنطقة.

ويعبر الوزيران عن اقتناعهما بأن الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة في وضع يسمح لهما، مثلما استطاعا ذلك في الازمات الاقليمية الاخري، بالاسهام الكبير من اجل تحقيق تسوية شاملة في الشرق الاوسط " .

وهكذ حصل جورباتشوف ، دون معركة ، علي ما سبق ان رفض جورج بوش منحه لميتران علاوة علي وعد اضافي له بأن يلعب دورا متميزا في عملية السلام القادمة.

ولكن علي الرغم من أن الاتحاد السوفيتي لم يفعل شيئا من شأنه عرقلة تطبيق قرارات مجلس الامن او شل حركة التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة ، الا انه نجح في الوقت نفسه في ان يلعب دور المهدئ او الملطف.

ففي المرحلة " الدبلوماسية" للأزمة حاولت موسكو استخدام معرفتها الحميمة بالميدان لاقناع الزعماء العراقيين بالعدول عن احتلال الكويت وضمها. وقد افاض يفجيني بريماكوف في حديث مفصل عن الزيارات التي قام بها الي بغداد والاتصالات التي اجراها بهذه المناسبة، مع اهم القيادات في الشرق الاوسط [٥٩]. وقد خابت آماله لأنه لم ينجح في اقناع صدام حسين بالانسحاب من الكويت مقابل تنازلات مقبولة من جانب خصوم العراق " الصفقة غير المرئية" Le paquet invisible " . لكن هذه المحادثات كانت تكفي لاثارة نوع من التفاؤل من جانب موسكو mhafhu رغبتها في منح الاولوية للبحث عن مخرج سلمي للازمة . ومن هنا تصور جورباتشوف ان بإمكانه ان يقول في المؤتمر الصحفي الذي عقد في اعقاب اللقاء السوفيتية - الفرنسي في ١٥ اكتوبر ١٩٩٠:

" هناك علامات ظاهرة تشير الي ان الزعماء العراقيين اصبح بإمكانهم اخيرا ان يستمعوا الي نداء الحكمة وصوت الامم المتحدة . نعم تعد محادثات بريماكوف شاهدا علي ان موقف صدام حسين ليس نفس موقفه السابق منذ فترة وجيزة . اذ يبدو أن بغداد بدأت تعيدالتفكير. واعتقد انه كلما اسرع الرئيس العراقي في فهم الموقف وسار في نفس الاتجاه الذي تطالبه به الدول العربية ومجلس الامن.. ازدادت امكانية العثور علي مخرج سياسي لهذه الازمة الخطرة... ولهذا فإننا نوصي بحل الأزمة بالوسائل السياسية. لكن الوضع تعقد واصبح علينا جميعا ان نتصرف بهمة واصرار

فاذا كان صدام حسين يؤسس حساباته علي امكانية تحطيم واشاعة الفرقة في مواقف الدول دائمة العضوية في مجلس الامن ، ومن ثم احداث شرخ يستطيع النفاذ منه ، فهو واهم. اذ يستحيل بناء سياسة فوق حسابات خاطئة " (٦٠).

ونستطيع من خلال هذا الحديث ان نرسم صورة واضحة للاستراتيجية السوفيتية، والتي بنيت علي اساس ممارسة ضغط قوي علي العراق لتحقيق انسحاب " سلمي " من الكويت. وعندما فشل الضغط عن طريق الاقناع قبلت موسكو ان تصعد من هذا الضغط درجة بالموافقة علي التصويت علي قرار مجلس الامن رقم ٦٧٨.

لكن الاتحاد السوفيتي اشار بطريقة واضحة الي انه لا ينوي المشاركة في اي عمليات عسكرية محتملة ضد العراق. وعندما بدأت هذه العمليات لم يشأ جورباتشوف استنكار مبادرة " التحالف " ولكنه حذر جميع الاطراف من مغبة " التصعيد المستمر الذي بدأت تتسم به الاحداث في منطقة الخليج ". واضاف :

" ان هذا التصعيد بالغ الخطورة . ويوجب ان نفعل كل ما في وسعنا للحيلولة دون توسيع نطاق الازمة وتلك ، فيما اعتقد، مسئوليتنا المشتركة ، وهي مسئولية منظمة الامم المتحدة.. فهناك خطر الانزلاق .. واذا لم يكن من الممكن تجنب الحرب بسبب السياسة غير العاقلة وغير المسئولة للعراق، فإنه يتعين الآن علي الأقل ان نمنع انتشارها .. وينبغي علي كافة هؤلاء المشاركين فيها بل والاخرين ايضا - ان يبرهنوا علي احساسهم بالمسئولية . ان مجلس الامن يعمل علي تحقيق الاهداف التي حددها لنفسه وهي تحرير الكويت وتثبت استقلالها . وكان من رأينا جميعا ، منذ البداية

، انه يتعين العثور علي حل سياسي للازمة لقطع الطريق علي حرب ثقيلة الوطأة وشديدة الخطورة ومن شأنها تعقيد الوضع في العالم كله لفترة طويلة » (٦١).

وهكذا فعندما لم يتمكن الاتحاد السوفيتي من منع الاحتكام الي السلاح حاول جاهدا ان يعمل علي حصر نطاقه والحيلولة دون ان يطول زمن استخدامه . وتمثل تكتيكه ، في هذا الاطار، في محاولة الحصول علي موافقة العراق علي قبول قرارات مجلس الامن لقطع الطريق امام اي حجة لشن الحرب البرية. وهكذا بدأ استعراض ديبلوماسي راقص بالغ الغرابة (ابتداء من ١٨ فبراير ١٩٩١) بين موسكو وبغداد ، مرورا بطهران ، وايضا بين موسكو وواشنطن ونيويورك (حيث مقر مجلس الامن). ولم تتضمن خطة السلام السوفيتية الاولي (٢٢ فبراير ١٩٩١)، والتي قبلتها العراق، اي تنازلات جديدة من جانب العراق باستثناء الالتزام بالانسحاب من الكويت.

ولاح لبغداد ان تطرح ، في مقابل هذا الانسحاب ، الغاء بقية قرارات مجلس الامن الاحد عشر ، والتي تفرض عليها عقوبات متعددة (٦٢) ولكن المناورة كانت فجة وجاءت ايضا ، وعلي وجه الخصوص ، متأخرة جدا ، لأن مجلس الأمن لم يناقشها الا في ٢٣ فبراير وفي نفس اللحظة التي كان فيها بوش يعطي الضوء الأخضر لبدء هجوم القوات البرية (٦٣).

واخيرا وافق العراق ، في ٢٧ فبراير ١٩٩١ ، علي جميع قرارات الامم المتحدة . وفي الخامسة من صباح اليوم التالي قرر الرئيس بوش وقف اطلاق النار.

ان تفسير هذا الفاصل من تلك الاحداث الدرامية ليس امرا سهلا.

فعلي الرغم من ان القرار العراقي تم ابلاغه عن طريق قناة الاتصال السوفيتية ، والتي كانت ماتزال موجودة في بغداد ، الا انه من الصعب تقييم حجم النفوذ الذي مارسه السوفييت للتأثير علي هذا القرار. لكن بريماكوف يرجع الفضل في ذلك الي بلاده:

" انني علي ثقة من ان التاريخ سيقدر في جميع الاحوال تلك الجهود التي بذلها الاتحاد السوفيتي والرامية لتحقيق او تسهيل انتصار العدل والسلام والاستقرار في الشرق الاوسط .. فبدون التحرك السوفيتي ربما كانت الحرب قد امتدت لتشمل الاراضي العراقية نفسها وهو ما كان يمكن ان يؤدي الي اتساع نطاق التدمير وزيادة عدد الضحايا. وهذا التحرك هو وحده الذي سمح بالامساك بالخيط الذي حاول بطريقة او باخري ان يربط الحكومة العراقية بالعالم المتحضر. فبدون هذا الخيط كان يمكن لصدام حسين ، مع كل العقد المصاب بها ، ان يظل معزولا عزلة تامة. ومن يدري مدى تأثير هذا الاحساس بالعزلة والذي كان يمكن ان يدفعه الي استخدام كل ما بحوزته من وسائل وفي مقدمتها الاسلحة الكيماوية ؟ وألم يكن من المتصور في هذه الحالة ان يتخذ الارهاب البيئي في هذه الحالة بعدا آخر؟.. وتلك كلها اسئلة من حقنا ان نطرحها " (٦٤).

لكن العزلة الكاملة كان من المحتمل ايضا ان تؤدي بالعراق الي اختيار الاستسلام الجزئي والذي كان من الممكن ان تكون له ميزة تجنب التدمير الشامل . اما بالنسبة للقرار الامريكي بوقف القتال فمن الممكن تفسيره برغبة الولايات المتحدة في الالتزام " بالتفويض" الصادر عن الامم المتحدة وايضا استنادا الي اعتبارات عملية بحته. فاستطالة امد القتال كان يمكن ان يؤدي الي انفراط عقد " التحالف" . وعلي اي الاحوال فقد

استطاع الاتحاد السوفيتي ان يستفيد ، دون مخاطر تذكر ، من تحركه السلمي والانساني في اخطر مرحلة من مراحل الازمة. فقد تمكن من تحقيق مكاسب علي الناحيتين عندما راهن علي نصر مضمون ، وفي الوقت نفسه يبدو وكأنه يدافع عن الضعفاء والمسحوقين . وهكذا يستطيع الاتحاد السوفيتي ان يفاخر بنضاله (رغم انه لم يحارب) دفاعا عن الحق ولكن دون ان يتخلف عن محاولة التوصل الي حل سلمي اولا ثم انساني بعد ذلك. لكن الظروف هي التي املت في الواقع هذه المهارة الديبلوماسية علي الاتحاد السوفيتي .

فلم يكن بمقدور الاتحاد السوفيتي ان يتملص من تضامنه مع الدول الغربية دون ان يخسر اعتباره لديهم والذي لم يكن قد مضي وقت طويل علي اكتسابه. وكان " غطاء" الامم المتحدة مفيدا له ، من هذه الزاوية ، مثلما كان مفيدا للولايات المتحدة . لكن بالاضافة الي الجوانب المتعلقة بالاحترام كان الاتحاد السوفيتي (وما يزال) يشعر باحتياج مزدوج الي الدول الغربية : لكي يحصل منهم اولا علي القروض اللازمة له للاصلاح الاقتصادي ولكي يتجنب ثانيا اقدامهم علي دعم الثورات التي اندلعت في دول البلطيق في نفس الوقت.

وفيما يتعلق بالنقطة الاولي يكفي ان نقرأ الخطاب الذي القاه جورباتشوف امام مجلس السوفيت الاعلي في موسكو يوم ٢٦ نوفمبر ١٩٩٠ لكي ندرك حجم الاهمية التي كان الاتحاد السوفيتي يوليها الي المعونة الاقتصادية الغربية (وبالذات المعونة الالمانية والكندية)(٦٥). وفي ديسمبر ١٩٩٠ قدمت واشنطن ضمانات قروض لموسكو بلغت مليار دولار، وفي يونيو ١٩٩١ قدمت ضمانات بقروض جديدة بلغت ٥ر١ مليار دولار

لشراء حبوب ومواد غذائية من الولايات المتحدة . صحيح ان هذه الارقام تبتعد كثيرا عن رقم الـ ١٠٠ مليار دولار التي طلبها جورباتشوف [٦٦] (وهو رقم يعادل اجمالي تكلفة حرب الخليج) لكن اذا اخذنا في الاعتبار حقيقة حجم التدهور الاقتصادي الذي كان قد اصاب الاتحاد السوفيتي فإن المكاسب المتحققة من الحصول عليها لم تكن تافهة.

اما بالنسبة لمصير دول البلطيق فلم تعره الدول الغربية اهتماما يذكر ولم يصدر عنها سوى احتجاجات مبدئية ودعوات طيبة. والمثل الواضح علي ذلك تلك الفقرة التي وردت في خطاب بوش عن حالة الامة في ٢٩ يناير ١٩٩١ . والتي يقول فيها :

" ان روابطنا بالاتحاد السوفيتي مهمة ليس بالنسبة لنا فقط وانما للعالم بأسره. وهذه الروابط هي التي ادت الي تلك التغييرات وسوف تؤدي الي تغييرات تاريخية اخري. ولكن العنف الذي يجري في دول البلطيق يسبب لنا ، ولغيرنا مصدرا من مصادر القلق العميق، وهو ما احطنا به زعماء الاتحاد السوفيتي علما.

ان المبدأ الذي نسترشد به في هذا الصدد بسيط وواضح للغاية . فهدفنا هو مساعدة شعوب دول البلطيق علي تحقيق امانيها وليس معاقبة الاتحاد السوفيتي . وقد قدم لنا الزعماء السوفييت خلال محادثاتنا الاخيرة تأكيدات يمكن ان تفضي - اذا ما تحققت - الي سحب جزء من القوات السوفيتية وإعادة فتح باب الحوار مع هذه الجمهوريات وتراجع العنف .

وسوف نتابع باهتمام تطور الموقف ، كما سنبقي علي اتصالاتنا مع الزعماء السوفييت من اجل تشجيع واستمرار الجهود علي طريق الاصلاح والديمقراطية " .

ولا توجد طريقة اكثر من تلك ديبلوماسية لكي تؤكد الولايات المتحدة لشريكها السوفيتي أن يديه طليقة (٦٧).

وهكذا فإن موقف الاتحاد السوفيتي المؤيد للغرب اثناء ازمة الخليج لم يكن منزها عن الغرض. وهو نتاج لظروف واعتبارات عملية ضاغطة بقدر ما كان تعبيرا في الوقت نفسه عن رغبة في الانحياز الي جانب القانون.

لكن يتعين البحث عن المفتاح الحقيقي للسلوك السوفيتي في مكان آخر . فقد كان من اللافت للنظر جدا ان ينهي بريماكوف تقريره ، الموثق جيدا ، عن مهمته في بغداد ، بالعبارات التالية :

" ان اشياء كثيرة ما تزال تعتمد علي التضامن بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي وعلي تصرفاتهما السياسية ، المشتركة او المتوازية ، وعلي استراتيجيتهما العسكرية التي يحدها الاعتماد المتبادل في حالة وقوع خطر ضد امن دول وشعوب الكرة الارضية. وقديما كانت قضية الحرب الشاملة او السلام تتوقف اكثر من اي شيء اخر ، علي حالة العلاقات بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي. اما اليوم فإن حالة العلاقات الامريكية - السوفيتية تتحكم في الاجابة علي سؤال اخر وهو : هل يمكن لكوكبنا في يوم ما ان يتحرر من اسار " اللاسلم واللاحرب" وينطلق الي مرحلة جديدة تقوم علي التفاهم المتبادل بين الجميع والعمل المشترك والتعاون بين البشر لخير المدنية والحضارة ككل لا يتجزأ ؟

ذلك هو ، اجمالا ، الدرس الكبير الذي يمكن ان نستخلصه في نهاية رحلتنا الشاقة والمحفوفة بالمخاطر الي الخليج " (٦٨).

هذه النتيجة ليست سوي تذكير لرسالة جورباتشوف التي ما برح يرددها ويكررها منذ عام ١٩٨٧ واكد عليها شيفرنادزة بصدق واقتناع.

وفي الحقيقة فإن الاتحاد السوفيتي لم يكن يري في " النظام الدولي الجديد" سوي تثبيت للقطبية الثنائية الامريكية - السوفيتية في العالم. بعبارة اخري تم ادراج الهيمنة الثنائية ، التي سبق لميشيل جوبير ان ادانها ، علي جدول الاعمال.

هـ - الصين

يصعب دائما تفسير المواقف التي تتخذها السياسة الخارجية الصينية (وقد فهم المتخصصون هذا ، ودفعوا ثمنه عادة). وفي حالتنا هذه فقد اوضحت تصرفات القادة الصينيين عن مزيج من الانتهازية والتكتم الذي لا تخفي دوافعه.

ومن السهل سرد الوقائع . فقد اظهرت الصين منذ بداية الازمة "تفهمها" " للتدابير الدفاعية التي اقدمت عليها المملكة السعودية ، باعتبارها دولة ذات سيادة، للمحافظة علي امنها" ، علي الرغم من كراهيتها من حيث المبدأ لأي تدخل عسكري من جانب الدول الكبري (٦٩). ومعني هذا بوضوح ان الصين قد اقرت في الواقع بالتواجد العسكري الامريكي. وبعد ذلك صوتت علي القرارات الاحد عشر الاولي التي اتخذها مجلس الأمن مؤيدة بذلك إدانة العدوان العراقي ومتبنية للتدابير القسرية التي فرضت علي مرتكبي هذا العدوان. لكنها امتنعت عن التصويت علي القرر ٦٧٨ الذي صرح باستخدام القوة العسكرية ضد العراق . ومن المعروف ان الامتناع عن التصويت لم يعد مساويا " فيتو" وفقا لما جرى عليه العمل حتي عام ١٩٤٧ انطلاقا من تفسير حرفي وقاطع لنصوص الفقرة ٢ من المادة ٢٣ من الميثاق.

ولا يعد هذا الامتناع برهانا علي انقطاع التضامن مع بقية الاعضاء الدائمين بمجلس الامن . لكنه يفصح اولا عن حقيقة رفض الصين للمشاركة في العمليات العسكرية التي قادها " التحالف" وثانيا عن تحفظ الصين علنا علي مدي ملاءمة مثل هذه العمليات. وقد اعلن المتحدث الرسمي باسم وزارة الخارجية في بكين يوم ١٧ يناير ١٩٩١ مايلي :

" شنت الولايات المتحدة فجر يوم ١٧ يناير ١٩٩١ غارات جوية علي مناطق في كل من العراق والكويت . وهكذا اندلعت الحرب التي حاول المجتمع الدولي تحاشيها وأملت شعوب العالم ألا تشتعل في الخليج. وتود حكومة الصين ان تعبر عن قلقها العميق واهتمامها البالغ بهذا الامر" .

وكانت الحكومة الصينية قد عبرت بوضوح منذ بداية الازمة في الخليج، عن رفضها للغزو وللاحتلال العسكري للكويت وطالبت العراق بسحب قواتها فورا وبدون شروط من الكويت وإعادة الحكومة الشرعية اليها واحترام استقلالها وسيادتها وسلامة اراضيها. وفي الوقت نفسه طالبنا بالبحث ، بكل السبل الممكنة، عن حل سلمي لأزمة الخليج عن طريق الوسائل السياسية والديبلوماسية وبذلنا ، من اجل تحقيق هذا الغرض، كل الجهود اللازمة بالتشاور مع الجماعة الدولية.

وفي هذه اللحظة العصيبه ليس بوسع حكومة الصين سوي ان تناشد الطرفين المتحاربين باظهار اكبر قدر من ضبط النفس لتجنب انتشار اللهب كي تتمكن الجماعة الدولية من اتخاذ الاجراءات العاجلة والاستمرار في البحث عن سبل ووسائل التسوية السلمية للازمة " (٧٠).

وبعد ذلك اكتفي الزعماء الصينيون بتأييد مقترحات الحل السلمي دون ان يظهروا مساندة علنية وواضحة لبغداد، ولم يفتهم توجيه الانتقاد الي

محاولات الهيمنة الامريكية والتي ساعد عليها من وجهة نظرهم انسحاب الاتحاد السوفيتي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة(٧١).

فهل حدث تحول في الموقف الصيني بين شهري اغسطس وديسمبر ١٩٩٠؟ ام ان الامر لا يعدو ان يكون مجرد تمرين دقيق للمحافظة علي التوازن؟

ان الاجابة على هذه التساؤلات ميسورة. فقد انتهجت الصين " خطين" في نفس الوقت . الاول يقضي بمحاولة الاستفادة من هذه الظروف للحاق بركب الجماعة الدولية والتي كانت قد فرضت عليها عزلة فعلية عقب المذابح التي وقعت في الميدان السماوي في يونيو ١٩٨٩. ولم تنحصر المسألة في مجرد استعادة الحد الادني من الاحترام عن طريق الانخراط في صف المدافعين عن القانون ، ولكن الهدف كان ايضا وعلي وجه الخصوص اقتصاديا بالدرجة الاولي . فقد كان من شأن اجراءات المقاطعة التي فرضتها الدول الغربية عرقلة النمو الاقتصادي في الصين. وكان اظهار حسن النية هو وحدة الكفيل باقناع المستمثرين بالعدول عن موقفهم والتخلي عن تعنتهم . وقد نجحت الصين في ذلك بدليل عودة تدفق الاستثمارات دون ان تضطر للعدول عن سياستها القمعية في مواجهة المعارضة الداخلية.

وكان يتعين علي الصين في الوقت نفسه ان تحتفظ بحظوتها لدي دول العالم الثالث . صحيح ان عهد نظرية " العوالم الثلاثة" قد انقضي منذ ان فرضت الصين علي نفسها نوعا من العزلة . لكن الاشارة للايديولوجية الثورية استمرت ، اما بسبب العادة، واما لإراحة الضمائر اليقظة . ومن هنا

لم يكن مطروحا علي الاطلاق ان تنحاز الصين انحيازا تاما الي مواقف الدول الرأسمالية الغربية ولا حتي الي مواقف الاتحاد السوفيتي ، الذي يبتعد تدريجيا وبشكل علني عن الخط الثوري : وهو ما يفسر رفض الصين التصويت علي العقوبات العسكرية وتشجيع البحث عن حل سلمي .

ان تتابع هذين التوجهين لا ينطوي علي اي تناقض. فهو يمثل نقطة توازن بين اعتبارين أو أمرين : الدفاع الواقعي عن المصالح الوطنية، والمحافظة علي الواجهة الايديولوجية. ومالم لم يستقر الوضع الداخلي فلا يمكن ان نتوقع من الصين سوي قرارات انتهازية يصعب التنبؤ بها . اما بالنسبة لموضوع الانضمام الي "النظام العالمي الجديد" (خصوصا ذلك الذي يحاول من بقي علي قيد الحياة من الحرب الباردة اقامته) ، فهو التزام لم يكن احد يتوقع ان تتحمل الصين مسئوليته في الظروف الراهنة. لكن الصين تملك حق الفيتو ..

* * *

ان استعراض وجهةنظر الدول دائمة العضوية علي النحو السابق بيانه يظهر بوضوح ان عملية البحث عن " نظام عالمي جديد" بدأت بداية سيئة : فالصين تتعمد ان تنأي بنفسها بعيدا، وبريطانيا تتجنب الدخول في حلبة نقاش يتجاوز ما هو مطلوب للتعامل مع العراق ويؤثر علي صياغة المستقبل ككل. اما بالنسبة للثلاثة الاخرين. فعلي الرغم من استخدامهم لنفس المصطلح ، الا ان كلا منهم يفهمه علي طريقته ولديه رؤية خاصة لما يتعين ان يكون عليه النظام الدولي في المستقبل. واذا استخدمنا بالكاد لغة الكاريكاتير يمكن ان نقول ان الامريكين ينظرون الي النظام الدولي الجديد علي انه انتصار لمفهوم السلام لامريكي pax ameri-

cana ، بينما يري فيه السوفييت ضمانا للهيمنة الثنائية condominium الامريكية - السوفيتية المشتركة ، في الوقت الذي يعتقد الفرنسيون انه يمكن ان يضفي عليهم وضعا متميزا ويضمن لهم مشاركة اكثر فعالية في تصريف الشئون الدولية. ومن الصعب التوفيق بين وجهات النظر الثلاث هذه خصوصا اذا ما اخذنا في الاعتبار ضعف حماس بقية اعضاء المجتمع الدولي.

٢ - محدودية الاجماع

في فورة الحدث او ذروة الفعل انطلق ، كما عهدنا دائما ، نوع من الضباب احاط بالمواقف التي تبنتها دول الصف الثاني . واذا كان صحيحا ان ايا من هذه الدول لم يؤيد العراق في عدوانها علي الكويت ، وان هذا العدوان قوبل باستنكار جماعي ، فإن التوافق حول سبل معالجة الازمة ككل سرعان ما اخذ في التصدع بسرعة. وظهر انقسام اولي بين هؤلاء الذين وافقوا دون اي تحفظ علي جميع قرارات مجلس الامن واولئك الذين رفضوا ، من حيث المبدأ ، فرض عقوبات ، وخاصة العقوبات العسكرية، علي الرغم من استمرار ادانتهم للعدوان. ثم ظهر انقسام ثان داخل "التحالف" التي تم بناؤه في مواجهة العراق ، وشاركوا في تنفيذ العقوبات ضدها، بين هؤلاء الذين تحمسوا لفكرة النظام العالمي الجديد ، وبين اولئك الذي نددوا بها صراحة او ضمنا .

وبشكل عام يمكن ، من خلال الجمع بين هذين النوعين من الانقسامات ، وضع سلم يوضح مجمل التوجهات المختلفة بدءاً بالاتفاق الشامل حول الاهداف (فرض العقوبات ضد العراق واقامة نظام عالمي جديد) وانتهاء بالاعتراض الجدي علي هذين الهدفين ، مرورا بكافة

المواقف الاخري الوسيطة ذات الظلال والالوان المتباينة. فإذا ما استخدمنا هذا النهج يمكن ان نكتبشف بسهولة ان المشاركة الايجابية في المواجهة ضد العراق لم تنطو بالضرورة علي القبول " بنظام عالمي جديد" يقوم علي الاحترام الكامل للقانون وتولي مجلس الامن ممارسة وظيفة رجل البوليس في المجتمع الدولي باسم الامم المتحدة.

لم تظهر اسرائيل علي قائمة الدول التي شاركت جيوشها في الحرب ضد العراق. ومع ذلك فقد كانت اسرائيل هدفا لثلث الصواريخ العراقية ، ولم يكن هناك مجال للشك حول حقيقة العداء بينهما. ومن ثم فقد كان من الطبيعي ان تنحاز اسرائيل سياسيا واخلاقيا الي المعسكر المناهض للعراق. في الوقت نفسه لم يكن من المنطقي ان تشعر اسرائيل بالارتياح تجاه دعم وتقوية سلطات مجلس الامن او استخدام القوة ضد دولة استولت علي اراضي الغير دون وجه حق وبقوة السلاح .. وفي داخل التحالف نفسه قامت دول باظهار معارضتها للعراق عن طريق ارسال قوات الي السعودية لكنها حاولت استغلال الظروف لتشديد قبضتها بالقوة علي دولة مجاورة.يصدق هذا علي سوريا والتي لا يستقيم سلوكها بشكل صريح مع المبادىء التي يرفع النظام الدولي الجديد شعاراتها. وهكذا نجد أنه عندما يحاول البعض استثناء نفسه مقدما من الانصياع للقواعد المفروض ان ينهمك الجميع في ارسائها لا يخدم عملية بناء " نظام دولي جديد" .

وكانت مشاركة العديد من الدول التسع والعشرين التي شكلت التحالف في العمليات العسكرية ضد العراق ، رمزية الي حد كبير (واقتصر بعضها علي تواجد بحري محدود). وقد اعلنت كافة الدول الاعضاء في الجماعة الاقتصادية الاوربية "تضامنها" مع قرارات مجلس الامن وأعربت

عن املها في انعقاد " مؤتمر دولي" بعد انتهاء الازمة بناء علي ما اقترحته فرنسا. لكن هذه الدول لم تخاطر بالدفاع عن " نظام عالمي جديد" من شأنه - اذا ما وضع تحت مظلة الامم المتحدة - تثبيت الوضع المتميز للعضوين الاوربيين الدائمين في مجلس الأمن، وهما فرنسا وبريطانيا، علي حساب الدول العشر الاخري الاعضاء في الجماعة.

وكان اسهام الدول ، من خارج الجماعة الاوربية ، في قوات التحالف محدودا او ضعيفا. فمن افريقيا اقتصرت المشاركة علي مصر والمغرب والسنغال والنيجر، (مع الاخذ في الاعتبار ان اسهام هذين الاخيرتين كان رمزيا) . ومن امريكا اللاتينية ارسلت الارجنتين سفينتين حربيتين وارسلت هندوراس ١٥٠ جنديا ومن اسيا لم يساهم سوي باكستان (٥٠٠٠ مقاتل) وبنجلاديش (٢٠٠٠ مقاتل). ويتعين ألا نبالغ في تقدير وزن هذه الارقام . فلم يكن التحالف بحاجة الي مساهمة عسكرية من جانب ١٥٩ دولة لالحاق الهزيمة بالعراق. لكن تشكيل الحشد العسكري بقيادة الولايات المتحدة الامريكية كان له مغزاه : فهو يفصح عن الانقسام العميق للعالم العربي ويؤكد عدم مبالاة نسبية من جانب العالم الثالث تجاه مشكلة لا تعنيه كثيرا . وعلي اي فإن الحشد الذي تم وشارك في التحالف لم يوضع ، بعد ان تحقق ، تحت مظلة " نظام عالمي جديد" ولم يشكل دليلا علي مقدم مثل هذا النظام، ذلك ان التحالفات او خطوط التضامن القديمة هي التي سمحت بعملية الفرز للدول التي شاركت فيه .

وهناك قطاعات جيو- سياسية تستحق تمحيصا اكثر دقة. فخارج اطار الدول التي اشرنا اليها ، لم تشارك دولة واحدة من الشرق الاقصي ولم يكن لها حضور لا علي ارض المعركة ولا حتي علي ساحة الجدل . وكان البعض

يعتقد ان اليابان، والتي لها علاقات تجارية ضخمة مع كل من الكويت والعراق (خصوصا بسبب امدادات النفط)، ستتخذ موقفا اكثر وضوحا. وكانت الولايات المتحدة تأمل في ان تحصل علي موافقة اليابان علي الاشتراك في العمليات العسكرية ، وهو موقف شديد التناقض اذا ما اخذنا في الاعتبار ان الدستور الياباني كان قد نص ، بسبب الضغط الامريكي نفسه ، في مادته التاسعة ، علي تحريم تدخل اليابان العسكري في الازمات التي تندلع خارج حدودها . ولكن بعد فترة من التردد حاولت خلالها ، دون جدوى ان تسهم في عملية البحث عن تسوية سلمية للازمة ، عدلت اليابان عن ارسال قوة عسكرية ، وقررت تقديم دعم مالي (٩ مليار دولار) الي " صندوق التعاون من اجل الخليج" الذي انشأته دول التحالف . ويذكرنا هذا الاحجام بالموقف الالماني علي الجانب الاوروبي. اذ يمكن ان نلمح ، خلف الحجج الدستورية ، رغبة المانية في ان تنأي بنفسها قدر المستطاع بعيدا عن عملية لا تدخل مباشرة في نطاق الدفاع عن الحدود الوطنية.

اما الهند ، فقد ادي حرصها علي الابتعاد عن الموقف الباكستاني، وقوعها تحت ضغط الاضطرابات الداخلية العنيفة (نشاط طائفةالسيخ ، والانتقادات التي توجهها المعارضة لحزب المؤتمر) ، الي تبني موقف الحياد التام المشوب بانتقاد مبطن للموقف الامريكي .

اما الدول الاخري الواقعة في نطاق هذه الاقاليم الشاسعة فقد التزمت صمتا حذرا . ويمكن بالطبع ان نفسر هذا الغياب بالبعد الجغرافي، لكن هذه الحجة ليست لها قيمة تذكر. وربما يكون من الافضل ان نعترف ، مع فرانسوا جوايو ، بأن :

" عدم الانحياز يمثل توجها عميقا بالنسبة لغالبية دول الشرق الاقصي، سواء كانت هذه الدول شيوعية او مناهضة للشيوعية ، متقدمة او نامية " (٧٢).

لكن عدم الانحياز هنا قد يعني ايضا رفضا لنظام دولي مركزي ومرتب هرميا علي النحو الذي يبدو ان الدول الغربية تحلم به. وربما تكون المخاوف من ان تؤدي الازمة الي دعم وتقوية زعامة الولايات المتحدة، قد الهم هذا الجزء من العالم ان يتخذ ايضا جانب الحذر نظرا لانه لا يفهم حقيقة النهج (المزدوج المعايير عادة) او الاهداف (غير الواضحة احيانا) التي استرشدت بها دول التحالف في ادارتها للازمة. ولهذا كان فرانسوا جوايو محقا حين كتب يقول :

" اذا كان من المتعين ان يقوم نظام دولي جديد ، فإن امام عدم الانحياز الاقليمي هذا فرصة كبيرة لكي يشكل احدى سماته الهامة " .

وكان محقا ايضا حين ابدى اسفه علي ان ادارة ازمة الخليج لم تسمح :

" بتطوير الاتفاق علي نحو اعمق حول القضايا الكبرى ذات الاهمية المشتركة " . بين اوروبا الغربية وشركائها الاسيويين (٧٣) .

لكن هل يمكن للفرصة التي ضاعت بالامس لصياغة " توازن علي مستوي الكوكب " ان تسنح مرة اخرى غدا؟ . الواقع انه من الواضح تماما ان ازمة الخليج لم تولد احساسا عاما واعيا بالتضامن العالمي .

اما بالنسبة للدول العربية التي رفضت المشاركة في "التحالف" (الجزائر ، تونس، اليمن ، موريتانيا، السودان) فإن احساسها بالغضب والثورة لم ينجم فقط عن آثار تطبيق العقوبات العسكرية في مواجهة

العراق، ولكن ايضا عن احساس بالقلق تجاه مستقبل " النظام العالمي الجديد". فقد اعلن مندوب اليمن ، عقب المحاولة الفاشلة لعقد اجتماع لمجلس الامن في ٢٣ فبراير ١٩٩١:

" يجب ان نتحلى بالصراحة تجاه العالم اجمع . ان اجتماعنا هذا أفقد المجلس اعتباره ومكانته بسبب الهجوم البري الظالم . ففي الوقت الذي كان من الممكن فيه تسوية بعض الامور من خلال المفاوضات ، اصبح لا مناص الان من تعرض الاف الاشخاص للموت. نستطيع توجيه اللوم الي صدام حسين ، لكن العراق اقدم في النهاية علي الخطوة التي كان ينتظرها الجميع . ان هذه اللحظة شهادة واضحة علي فشل مجلس الامن والنظام العالمي الجديد الذي استخدم الامم المتحدة كغطاء" (٧٤).

اما الرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد ، والذي اتخذ موقفا "معتدلا"، اذا ما اخذنا في الاعتبار الضغط الذي تعرض له من جانب جبهة الانقاذ الاسلامية المؤيدة للعراق، فإنه كان يعبر دون شك عن وجهة نظر الدول العربية الاخرى وعن مجمل دول عدم الانحياز حين اعلن في ٢٣ يناير ١٩٩١، امام البرلمان الجزائري:

" اذاكان وجود كتلتين في الماضي قد سمح لنا بهامش من المناورة في اطار حركة دول عدم الانحياز ، ومنظمة الوحدة الافريقية وجامعة الدول العربية ، فإننا نواجه اليوم نظاما دوليا جديدا أكد علي وجوده منذ ايام الرئيس الامريكي نفسه. وكانت كافة الابواب قد اغلقت امام النظام الذي طالبت به الجزائر وحركة عدم الانحياز. ان الاهتمام الان ينحصر في نظام دولي جديد تفكر الدول الغنية في طريقة صياغة اسسه. وقد تجسدت بعض ملامح هذا النظام خلال الاجتماع الذي عقدته دول الـ "٣٢" في اوروبا والذي افسح مكانا لمشاركة اثنين من دول العالم الثالث تحت رعاية

الدول الاكثر تقدما وفي اطار " البيت المشترك" . ان هذا النظام العالمي الجديد موجه ضد مصالح العالم الثالث، ويتعين علي التغييرات المطلوبة لرسم الخريطة السياسية للعالم في السنوات القادمة ان تتواءم مع مقتضيات هذا النظام ضد مصالح العالم الثالث ولهذا فقد حاولت، من منطلق حرصي الكامل واخلاصي التام للتاريخ والحضارة ، ولأسباب اخرى كثيرة، ان أؤكد علي الدوام علي الأهمية الكبرى لتقارب شعوب المغرب العربي الكبير ، لأن منطقتنا معرضة بدورها للمخاطر بسبب وضعها الجغرافي الاستراتيجي وما تحتويه من ثروات طبيعية كبيرة" (٧٥).

وفي كل من واشنطن وباريس كان الخطاب السياسي موجها في الاساس للاستهلاك المحلي ، ولم يتم ادراك الاشارات الصادرة عنهما بأي نوع من الاستحسان او الحماس من جانب الاخرين. فقد طعن قطاع هام من المجتمع الدولي في اهلية النظام العالمي الجديد اللذان يرفعان شعاراته . وتولد احساس لدي هذا القطاع من المجتمع الدولي انه اصبح يعامل ، اكثر من اي وقت مضي ، كما لو كان كما مهملا يتعين ان يخضع لمشيئة القوى الكبرى، واصبح يتحسر علي اختفاء النظام القديم الذي اتاح فيه التنافس بين الشرق والغرب هامشا من المناورة سمح له ، علي الاقل ، ان يعامل كفاعل وليس كمجرد لموضوع للعلاقات الدولية.

وقد سبق ان اوضحنا ان الدول دائمة العضوية في مجلس الامن لا تتفق فيما بينها علي مضمون " النظام العالمي الجديد". فإذا ما أضيفت الي هذه الحقيقة حقيقة اخري تتمثل في ان بقية الدول الاعضاء في الجماعة الدولية اخذت موقفا يتسم اما بالتروي قبل الحكم عليه وإما رفضه صراحة ، فإن الفرصة امام ولادة نظام دولي جديد ، افضل وقابل للاستمرار ، من خلال ادارة ازمة الخليج، محدودة ان لم تكن معدومة.



الخلاصة

من الملائم في نهاية هذا التحليل ان نتجنب مصيدة الالتباس الذي وقع فيها كثيرون من قبل عندما شاركوا في هذا الجدل، ولهذا يتعين ان نميز مختلف اللوحات المتداخلة وان نتفحصها من خلال زاوية واحدة محددة.

ان هذا الكتاب لا يعالج ازمة الخليج ككل ، كما سبق ان اشرنا في المقدمة، ولكنه يقتصر علي معالجة مسألة الربط، التي اثارتها مختلف الاطراف ، بين مراحل تطور ازمة الخليج والرغبة الطموحة في انشاء نظام عالمي جديد. وفي هذا السياق يتعين ألا ننسي ايضا ان "ازمة الخليج" ما كان لها ان تقع لولا العدوان العراقي علي الكويت. وينطوي ملف هذه الازمة علي عدد من الحقائق ، التي ترقي الي مرتبة اليقين، وعلي عدد من المسائل الخلافية.

من بين الحقائق المؤكدة ، علي الاقل بالنسبة لما يعتقده المؤلف ، يمكن سرد النقاط التالية :

١- شَكَّل احتلال وضم الكويت خرقا للقانون الدولي.

٢ - برر هذا الخرق ردا من جانب المجتمع الدولي.

٣ - كان من المتعين ان يستهدف هذا الرد اعادة الوضع الي ما كان عليه قبل وقوع العدوان ، اي حصول الكويت علي سيادتها واستقلالها.

٤ - ان عدم قيام المجتمع الدولي باتخاذ تدابير مماثلة في حالات سابقة مماثلة لا يمس او ينتقص من قانونية او شرعية التدابير التي تم اتخاذها في مواجهة العراق.

اما القضايا الخلافية فهي تلك التي تتعلق بمعالجة الازمة. ويمكن اختزالها في نهاية الامر الي نوعين:

١ - هل كان من الواجب الاقتصار علي تدابير القمع " السلمية " بدلا من الاقدام ، بعد عشرة اسابيع من اندلاع الازمة، علي التهديد باتخاذ تدابير قمع " عسكرية " ؟

٢ - هل كان من الضروري القيام بتنفيذ هذه التهديدات فعلا قبل استكشاف واستنفاد قدرة جميع الوسائل الاخرى علي التوصل الي حل سلمي؟.

ليس بالامكان اعادة صنع التاريخ . وقد جاءت الاحداث بإجابات يعرفها الجميع، ولا يستطيع احد ان يتكهن بما كان يمكن ان يحدث لو لم يتم اجتياز هاتين المرحلتين من جانب دول التحالف.

ان الحظر سلاح يصعب تطبيقه وفاعليته محدودة (والأمثلة علي ذلك واضحة في الحالات الحديثة مثل روديسيا الجنوبية، وافغانستان وجنوب افريقيا). وفي حالتنا هذه فإن عملية احكام الحظر كانت تقتضي ، وفقا لخريطة الميدان ذاتها، فرض سيطرة مطلقة علي الحدود الارضية ، من ست جهات، وكذلك علي الحدود البحرية والجوية للعراق. وفي حالة عدم موافقة الدول المعنية كان يتعين البدء بإجبار هذه الدول علي الانصياع لإجراءات الحظر اذا اريد له ان يتحول بالفعل الي ما يمكن ان نسميه

حصارا. ومن شأن مثل هذه الخطوة ان تزيد الوضع تعقيدا بنقل الصعوبات الي اماكن اخري وتأجيل الحسم.

والواقع ان موضوع الحظر كان قد تم تجاوزه في نفس اللحظة التي طرح فيها ، فإذا اخذنا في الاعتبار اهداف صدام حسين التوسعية وتهديداته بإشاعة عدم الاستقرار في المنطقة ، فقد تعين اتخاذ تدابير عسكرية فورية لحماية المواقع المهددة وبالذات المملكة السعودية. ولو ان القوات الامريكية كانت قد تأخرت في الوصول واتخاذ مواقعها علي ارض المملكة ، فما الذي كان يمكن ان يضمن عدم انتهاز صدام حسين لسلبية جيرانه لكي يوسع من نطاق سيطرته ويهيمن علي الثروة البترولية الهائلة للمنطقة (٤٠٪ من الانتاج العالمي) وهو ما يمكن ان يحدث خللا في التوازن الجيوسياسي للعالم بأسره. في هذا السياق كان من الواضح ان التحرشات العراقية شكلت حدثا اطلق بطبيعته " منطق الحرب" قبل ان يتم ، من الناحية الفعلية ، فرض الحظر من جانب الامم المتحدة.

اما فيما يتعلق بالعمليات العسكرية التي اندلعت عقب انتهاء المهلة المحددة، فربما كان من الممكن تجنبها. لكن التأكيد علي ان الولايات المتحدة تعمدت البحث عن الصدام المسلح ربما يشكل مقولة مبسطة بأكثر مما ينبغي . فقد اتاحت المناورات الديبلوماسية، والتي لم تتوقف منذ ديسمبر ١٩٩٠ وحتي ١٥ يناير ١٩٩١ امام العراق ابوابا عديده للخروج من الازمة لو انه كان قد قبل ان يتنازل بمحض ارادته عما اضطر للتنازل عنه قهرا، لتمكن من المحافظة علي قوته سليمة وربما من دعم وزيادة نفوذه في العالم العربي. ومن ثم فإن المسئولية تقع في الواقع علي عاتق الاثنين معا.

وليس بوسعنا سوي ان نأسف علي ان تنتهي اول مظاهر التضامن العالمي في مواجهة عمل عدواني بحرب مدمرة علي المستويين الانساني والمادي . ذلك ان وزن الضمير الانساني لم يصبح بعد من الثقل الذي يستطيع معه العالم ان يرد علي العنف الا بعنف اكبر واشد هولا(٧٦).ان عمل البوليس ، داخل حدود الدول،ما يزال ضروريا لمواجهة الجريمة والقلاقل والارهاب . وهذه الحقيقة قد تفسر الاوضاع القائمة لكنها لا تحول دون الشعور بالأسي.

ومن شأن هذه الافكار ان تعيدنا الي قلب الموضوع الذي نناقشه: فهل شكلت ازمة الخليج خطوة ايجابية علي طريق تحسين النظام الدولي السابق؟ ان الاجابة علي هذا التساؤل لا يمكن ان تصاغ دفعة واحدة. اذ يتعين ان نميز بين مرحلة ادارة الازمة وبين ما تلاها.

وفيما يتعلق بادارة الازمة فإن جوهر المشكلة يكمن في معرفة ما اذا كانت هذه الادارة قدانطوت علي فضائل نموذجية يمكن ان تضفي عليها قيمه تجعلها تصلح كسابقة او كمثل يحتذي .

ان هذه التجربة تنطوي ، لاول وهلة ، علي عنصرين ايجابيين. الاول : هو أن المجتمع الدولي شكل كتله واحدة (وهو ما ظهر علي الاقل من خلال تصويت الدول الاعضاء في مجلس الامن) في مواجهة المعتدي . والثاني: انه تم انزال عقاب رادع وشديد القسوة بالمعتدي ، وهو ما يمكن ان ينطوي علي تحذير موجه الي جميع المعتدين المحتملين او هواة الغزو والضم.

لكن الفحص الاكثر تدقيقا يمكن ان يظهر هشاشة هذه النتائج. وقد تعيننا هنا ملاحظات ريتشارد فايتسكر رئيس جمهورية المانيا الاتحادية علي

تلمس البداية الصحيحة. فبعد ان شرح بدوره الاسباب الدستورية والتاريخية التي حالت دون مشاركة بلاده بفاعلية ضمن التحالف ، اكد رئيس الدولة الالمانية علي السمة الخاصة للازمة.

ثم يجري الحوار بعد ذلك علي النحو التالي :

* سؤال : هناك من يثني علي العمل الذي تم في الخليج علي اساس انه مقدمة او شكل اولي لما يمكن ان يحدث في نظام دولي جديد وشيك الظهور. لكنك تقول ، علي العكس، أنه عمل ينتمي الى الماضي ولا يمكن اسقاطه على المستقبل.

* لقد اصبح التحالف في مواجهة صدام حسين ضروريا بسبب عدوانه علي الكويت وهو نمط من ردود الافعال يستجيب لمبدأ نعرفه وتم تطبيقه من قبل . اننا نحتاج لمثل هذا التحالف في الوقت الحاضر لكنه لا يفتح افاقا جديدة نحو المستقبل .

جواب : لا ، الي الحاضرفقط وليس الي المستقبل.

سؤال : هل يمكن ان نتصور ان تقوم الامم المتحدة ، من خلال تحالف تسيطر عليه القوى الغربية ، بتكرار اعمال مشابهة علي نحو منتظم..

جواب : لا

سؤال : ... وحينئذ ، سوف يثور التساؤل من جديد حول ما اذا كان يمكن لالمانيا ان تشارك فيه ام لا ؟

جواب : ان الطريقة التي تمكنت بها الامم المتحدة من الوصول الي اتفاق تبدو مستحدثه ومشجعه. وقد تم ذلك بسبب الوفاق الذي تحقق واستمر في العلاقات بين الشرق والغرب ، وكانت مساهمة الالمان فيه كبيرة

وهامة اما عمل الامم المتحدة ضد صدام فسينتهي بمجرد فرض وتحقيق اهداف مجلس الامن. ويجب ان تبقي الحرب محصورة في اضيق الحدود وتتوقف بأسرع ما يمكن . وعندما تتوقف يتعين ان نقضي في المهد وبأسرع ما يمكن علي ازمات جديدة بين الشمال والجنوب . ومن الواجب علي كافة المشاركين ان يستخلصوا الدروس من الازمة مع صدام حسين . لكن هذه الازمة لا تطرح نفسها كمثال نموذجي او نمطي امام مستقبل التاريخ البشري. علي العكس فإنه يمكن للامم المتحدة ، ويتعين عليها ، ان تسهم في خلق مناخ دولي يسمح بالوقاية من شن الاعتداءات المسلحة ضد الجيران . وعلي الشرق والغرب ان يكفا عن تصدير ازماتهما واسلحتهما الي دول الجنوب والعمل علي استفادة هذه الدول من الطاقات المحررة(٧٧)" .

فلماذا اذن لا تفتح ادارة هذه الأزمة " أية آفاق نحو المستقبل " ولماذا لا تشكل مثالا نموذجيا او نمطيا بالنسبة لمستقبل التاريخ البشري"؟ لقد شرحنا اسباب ذلك من قبل.

نعم ، لقد تم احترام الاعتبارات الشكلية. لكن الأمم المتحدة استغلت كأداة لإشباع الاحتياجات التي فرضها الموقف . وقد لعبت الظروف دورا حاسما: فقد تضافرت نهاية الحرب الباردة مع التوافق اللحظي لمصالح متعارضة، وحاول كل طرف ان يبحث من خلال القضية المشتركة ، عن وسيلة لتحقيق اغراضه ومصالحه الخاصة. ان اعادة انتاج مثل هذا الموقف مسألة مشكوك فيها تماما . فضلا عن ان ما اقدم عليه التحالف لم يلاقي قبولا عالميا . بل ان بعض الدول (بما في ذلك الدول الاوربية) لا تنظر بالارتياح الي " قيادة جماعية او حكومة مديرين Directioir " تستمد

شرعيتها من انتصار عام ١٩٤٥ وليس من توازنات القوة الراهنة في العالم .

ان " التناسخ او التكرار الازلي" لهو اسطورة زائفة . فلكل ازمة سماتها الخاصة، ومن ثم ، فإن اي محاولة لاستخلاص دروس نهائية بالنسبة للمستقبل هي في حقيقة الامر تنطوي ، علي الاقل علي نوع من المغامرة او المخاطرة.

اما بالنسبة " لما بعد ازمة الخليج" ، فمن حقنا ان نتساءل عن طبيعة النظام الدولي الذي يمر الآن بمرحلة مخاض . ان الانطباع الذي يمكن ان يتولد من قراءة التصريحات الرسمية يرجح كفة اننا بصدد محاولة لدعم سلطة الامم المتحدة لتمكينها من ممارسة وظيفتها او دورها البوليسي. ولن يختلف احد حول ضرورة ذلك او اهميته . لكنه لا يشكل الا جانبا (ربما اقل اهمية) من المشكلة التي يتعين حلها. وقد كان بيريز دي كويلار شجاعا بما يكفي لكي يصرح اثناء ذروة الازمة نفسها:

" انني لا استطيع ان اري بوضوح ما الذي يقصده الرئيس بوش بالنظام العالمي الجديد. ان هذاالنظام يعني ، بالنسبة لي ، ان تسود الديمقراطية في العالم بأسره، اي ان يصبح بمقدور جميع دول العالم ان تتمتع بالعدالة الاجتماعية والرفاهية ، وهو ما يعني في النهاية اعادة توزيع الثروة. ولسوء الحظ فإن ذلك ليس واردا بالنسبة لدول العالم الثالث ، ولم نحقق في هذا الاتجاه خلال السنوات العشر الماضية سوي تقدم لا يذكر. ولن يكون بالإمكان معالجة اي مشكلة في العالم الا اذا تم اصلاح الخلل بين الشمال والجنوب. ان السلام في العالم لا يتحقق فقط باختفاء الحرب الباردة" (٧٨).

ومع ذلك فإن هدف " المحافظة" علي النظام لا يتعين طمسه . ويتوقف تحقيق هذا الهدف علي تطور علاقات القوى من ناحية، وعلي

حسن اداء الأمم المتحدة لوظائفها من ناحية اخري.

وقد اعترف الجميع بأن استعادة الاتفاق المفقود بين اعضاء مجلس الأمن يؤكد نهاية الحرب الباردة. لكن ما الذي سيحدث في المستقبل؟ فحتي اذا استبعدنا الفرضية الكارثة بعودة الحرب الباردة (وهو احتمال ضئيل)، فإن استقرار العلاقات الدولية سوف يعتمد لفترة طويلة قادمة علي العلاقات الداخلية بين القرنين الامريكي والسوفيتي (حيث يفضل كل من جورباتشوف وشيفرنادزة استخدام " مصطلح " الشراكة -Parte-nariat- لكن الرهان الذي يخيم الان ويلقي بظلة علي مستقبل هذا " الزواج " ينبع من حالة عدم الاطمئنان التامة التي تغلف مصير احد طرفي هذه العلاقة وهو الاتحاد السوفيتي .

وليس بمقدور احد ان بمواقف زعماء الاتحاد السوفيتي في المستقبل او بما ستكون عليه سياستهم او حتي ضمان استمرار وبقاء الاتحاد السوفيتي نفسه او يتنبأ بالصبغة التي سيكون عليها في المستقبل. وليس بوسعنا في مثل هذه المرحلة سوي ان نتقدم بافتراض مفاده ان اضعاف الاتحاد السوفيتي كقوة عالمية سيؤدي الي دعم وتقوية طموح الولايات لمتحدة نحو زعامة العالم. وحينئذ فإن النظام العالمي الجديد سوف يكون اقرب ما يكون الي السلام الامريكي Pax americana ، والذي احتفل به الرئيس بوش بالفعل ، منه الي اي شيء اخر .

وحتي مع افتراض ان التوازن بين القوتين العظميين سيستمر فإن الامم المتحدة لن تستطيع ان تقوم بدورها كما ينبغي ، فيما يتعلق بعمليات حفظ النظام ، دون تعديل لنصوص الميثاق . ذلك ان هذا الميثاق يعود الي عام ١٩٥٤، وقد دلت التجربة علي ان بعض النصوص التي لم تدخل مطلقا

حيز التطبيق العملي قد تحولت بالفعل الي حروف ميته، فهل يتعين حينئذ الابقاء مثلا علي نص المادة ٤٥ التي تطالب "بالابقاء علي وحدات من القوات الجوية الوطنية جاهزة للاستخدام الفوري (تحت اشراف مجلس الامن) في تنفيذ ما يطلب اليها من عمل جماعي من اعمال القمع الدولي؟ وهل من الضروري احياء " لجنة اركان الحرب" ، والتي يحافظ تشكيلها علي تلك الامتيازات التي يتمتع بها الاعضاء الدائمون في مجلس الامن؟ ام انه من الانسب ،علي ضوء الخبرات المستمدة من الازمات الكورية والكونجولية والكويتية والعراقية تزويد مجلس الامن بجهاز آخر يستطيع القيادة والسيطرة الميدانية علي العمليات العسكرية التي تتم تحت علم الامم المتحدة وحسابها؟

لقد ادخل العرف نوعا من المرونة علي استخدام حق الفيتو ، لكن هذا الحق مازال قائما ، وهو يتيح لدولة واحدة القدرة علي عرقلة عملية اتخاذ القرار في مجلس الامن . وللتخفف من غلواء هذه السلطة ، اليس من الافضل ان يعمل مجلس الامن وفقا لنظام التصويت الترجيحي، كما هو الحال بالنسبة لمجلس وزراء الجماعة الاقتصادية الاوربية؟.

واخيرا فقد يكون من الملائم تعديل تشكيل مجلس الامن، علي الاقل فيما يتعلق بعدد ونوعية الدول دائمة العضوية فيه . ان زيادة عدد الدول الدائمة (سواء تمتعت بحق الفيتو ام لا)، وتعاقب تمثيل الدول في المقاعد المخصصة للمنظمات الاقليمية، من شأنها ادخال تحسينات جوهرية علي الصفة التمثيلية للجهاز الذي يتولي اكثر المسئوليات ثقلا في منظومةالامم المتحدة اننا لسنا في عام ١٩٤٥ . فالمنظمة التي اسسها خمسون عضوا عقب

الحرب العالمية الثانية تضم الان ١٧٨* دولة ويحق لها ان تفخر بوصولها الي مرحلة العالمية الحقة او بالوقوف علي اعتابها.ومن ثم فإن اصلاح مجلس الامن لن يكرس فقط نهاية الحرب الباردة وانما سيعكس ايضا ذلك النمو غيرالمسبوق في تاريخ المنظمات الدولية.

وقد يعترض البعض قائلا بأن اي تعديل للميثاق يتطلب موافقة الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الامن، ومن ثم فإن ايا منهم لن يتردد في استخدام حقه في الاعتراض للمحافظة علي مقعده وعلي تلك الميزة التي يتمتع بها وهي .. حق الاعتراض او الفيتوا

ولكن هل كان ظهور المقترحات الخاصة باصلاح مجلس الامن اثناء ازمة الخليج تحديدا، وفي الوقت الذي كان مجلس الامن يباشر ، باسم جميع الامم المتحدة ، اعتي المسئوليات واكثرها ثقلا، محض مصادفة؟ فإلي جانب المقترحات الايطالية التي سبقت الاشارة اليها ، اعلنت ألمانيا مطالبها في فبراير ١٩٩١. فقد اعتقد جينشر وزير الخارجية ان المانيا أنه :

"يجب ان تحظي بالقدرة علي ممارسة تأثير اكبر علي قرارات الامم المتحدة بما في ذلك مجلس الامن".

وفي عبارات اقل حرصا من الناحية الديبلوماسية ، صرح فيلي برانت في مقابلة اجرتها معه صحيفة دير شبيجل قائلا:

" هناك قوتان يتعين ان يمارسا مسئوليات متزايدة في العالم، هما المانيا واليابان، بسبب ثقلهما الاقتصادي... ومع كل الاحترام الذي اكنه لجيراننا

* قمنا بتصحيح الرقم الخاص بالعضوية بعد قبول عدد كبير من الدول "الجديدة" في الامم المتحدة بعد انهيار كل من الاتحاد السوفيتي ويوغوسلافيا.(المترجم)

الفرنسيين والبريطانيين، فإني اعتقد أنهما لن يستطيعا ان يستمرا الي الابد كقوتين يملكان حق الفيتو . فلماذا لا يتم تداول المقاعد الاوروبية؟ ولماذا لا نشارك نحن في عملية التداول هذه؟" (انظر لوموند ١٩ فبراير ١٩٩١).

اما ايطاليا فقد عاودت الكرة مرة اخرى علي لسان وزير خارجيتها، دي ميكيلس ، والذي اقترح اعادة تشكيل مجلس الامن من ٢١ دولة علي ان يكون من بينهم ١١ عضوا دائما وعشرة منتخبين . ثم اضاف في حديثه الي مجلة بانوراما:

" هذا يعني ادخال المانيا واليابان وايطاليا . فقد ان اوان التصديق علي حقيقة آن الحرب العالمية الثانية قد انتهت فعلا. (لوموند) ٢٤-٢٥ فبراير ١٩٩١).

وتترجم المطالب الخاصة بإعادة توزيع الادوار في مجلس الامن طموحات مشروعة من اجل تمثيل افضل لموازين القوى. صحيح ان الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الامن ، ورثة النظام الذي شيده المتصرون في عام ١٩٤٥ ، تستطيع ان تحافظ الي ما لا نهاية علي وضعها القانوني -Legal ite" المتميز والذي صنعته لنفسها . لكنها سوف ترتكب خطأ جسيما ان هي تناست حقيقة ان السلطة الاخلاقية والمصداقية السياسية هما دالة لشرعية legitimite لا تمنحها النصوص وانما تنبثق عن القبول العام. فإذا ما علقت الشكوك بأن اتفاقهم لم يكن الا للدفاع بطريقة افضل عن مصالحهم الخاصة فإنهم يكونون قد اسهموا في اضعاف المؤسسة التي يتظاهرون بخدمتها ، وحينئذ يبررون هذا الحكم المتشائم الذي اصدره كورنيليوس كاستورياديس حين قال :

" ان الامم المتحدة ليست سوى جهاز تستخدمه القوى الكبرى لمعالجة خلافاتها. وقيمتها لا تتجاوز تلك التي تمتع بها الحلف المقدس فيما بين ١٨١٥ – ١٨٤٨ او الوفاق الاوروبي بعد مؤتمر برلين لعام ١٨٧٨، ولا تبدو فاعلة الا في حدود ما تسمح به الاتفاقات الظرفية بين الاقوياء "(٧٩).

وربما يكون من الملائم ان نضيف هنا ان الوضع سوف يكون اكثر مدعاة للاسف والانزعاج اذا وجد " اقوياء " اليوم انفسهم مستبعدين عن النادي الذي تتخذ فيه اهم القرارات.

ولكن قد يرتكب " النظام العالمي الجديد" خطأ افدح اذا حصر هدفه في ادارة عملية المحافظة علي النظام فقط. فالمجتمع المتناغم لا يستطيع ان يعيش في حماية قوة البوليس وحدها، مهما بلغت دقة تنظيمها وفاعليتها.

ومن المسلم به ان الهدف من ادارة ازمة الخليج لم يكن حل المشلكات التي تؤرق ضمير البشرية في نهاية هذا القرن وهذه المشاكل هي تلك التي اشار اليها بيريز دي كويلار علي النحو الذي سبق ان اوضحناه. ولكن هناك احساس بأن الرغبة في محاصرة مخاطر الحاضر قد حدت بالراغبين في اقامة " نظام عالمي جديَد" الي سحب شيكات علي بياض لحساب المستقبل. فما ان تم الحاق الهزيمة بالعراق حتي ظهرت الخلافات حول ما يتعين القيام به بعد ذلك في منطقة الشرق الاوسط. وبعد عدة اشهر من نهاية المعارك مازالت فرص النجاح في احلال السلام او حتي صيغ حل المشكلة الفلسطينية او المشكلة اللبنانية مجهولة وفي علم الغيب.

وخارج منطقة العصب الحساس هذه توجد قضايا ساخنة اخرى (في اثيوبيا والصومال وكمبوديا) ما تزال تنتظر الحل. واذا كنا نشهد سقوط دكتاتوريات عديدة ، كما هو الحال في افريقيا، فإن هذه الدكتاتوريات تختفي لتحل الفوضي بدلا منها في بعض الاحيان. وما تزال حقوق الانسان تنتهك بشكل او بآخر في كل انحاء العالم. وما تزال دول كثيرة في العالم الثالث تغوص في مستنقع التخلف وتدفع الكوارث الطبيعية بدول اخري الي حافة المجاعة..

ولا مجال هنا لتحليل هذه المشكلات، ولكننا قصدنا فقط مجرد التذكير بوجودها والتأكيد علي انها تتطلب ما هو اكثر من الوعود التي استنفدت اغراضها من كثرة الاستخدام .. ولن يكون هناك نظام عالمي جديد وجدير بهذا الاسم دون دليل علي تحقق تضامن نشط وفعال بين الأغنياء والاقوياء ، من ناحية، وبين هؤلاء الذين يشكلون البروليتاريا العالمية الجديدة ، من ناحية اخرى.

لقد القينا بأزمة الخليج وراء ظهورنا ولكن النظام العالمي يظل في حاجة الي البناء او اعادة البناء من القاعدة الي القمة. ان نهاية التاريخ ليست غدا وكذلك التاريخ نفسه لحسن الحظ..

ملحوظة:

فرغنا من مخطوطة هذا الكتاب في ٣٠ يونيو ١٩٩١. ومن ثم فلم نأخذ في الاعتبار فشل المحاولة الانقلابية التي وقعت في الاتحاد السوفيتي في اغسطس من نفس العام. ومما لا شك فيه ان هذه المحاولة تعد حلقة من

سلسلة ما بعد حرب الخليج ولكن من الواضح ان محاولة بناء نظام عالمي جديد هو الذي يشكل ، من أزمة لأخري ، الخيط القائد وموضوع الجدل الذي يهز ليس فقط العلاقات بين الدول ولكن ايضا التوازن والاستقرار الداخلي للدول.

هوامش الفصل الاول

١) لم تقبل تركيا كعضو في " الوفاق الاوروبي الا في عام ١٨٥٦ بمناسبة التوقيع علي معاهدة باريس، وتعين الانتظار حتى مؤتمر السلام في ١٨٩٩ لكي تضم المؤتمرات الاوربية وفودا تمثل الولايات المتحدة واليابان.

٢) System and Process in International Politics, John Wiley and Son, New York, 1957, 1967.

٣) Tout empire perira, Publication de la Sorbonne, 1981.

٤) Precis de droit de gens, Sirey, 1932.

٥) Le pacte des Nations et sa liaison avec le Traite de paix, Sirey, 1919. p. 323.

٦) وحري بنا ان نذكر هنا ان الوصفات التقليدية التي اشرنا اليها أنفا لم تلعب دورها لموازنة الخلل الناجم عن غياب سلطة بوليس دولية. فعملية البحث عن التوازن ، من خلال لعبة التحالفات ، لم تكتمل ، او جاءت متأخرة كثيرا عن موعدها. اما عن وظيفة التشاور الدوري فقد احتكرتها، دون مبرر ، عصبة الامم . ومما لا شك فيه ان قدرا من الافراط في الثقة في الآلية الجديدة التي اقيمت عام ١٩١٩ كان قد وجد طريقه، دون ادراك كاف لحقيقة انه في حالة حدوث عطب فيها او توقفها فإن النظام بأسره يصبح في هذه الحالة عاجزا عن الحيلولة دون صعود قوة مهيمنة.

٧) لم يكن تدخل الامم المتحدة في الكونجو عام ١٩٦٠ سوي عملية بوليسية تمت علي اراضي احدي الدول الاعضاء وبناء علي طلب زعمائها، ومن ثم فهي لا تدخل تحت بند " العقوبات.

٨) كان الاتحاد السوفيتي يقاطع ، منذ يناير ١٩٥٠، متعمدا اجتماعات مجلس الامن كنوع من الاحتجاج علي احتلال ممثلي حكومة تايوان لمقعد الصين بالأمم المتحدة.

٩) Georges Fischer, " Commentaire de l'article 42", in Jean Pierre cot et Alain pellet, La charte des N.U., Economica, 1991, p. 716.

١٠) مرجع سبق ذكره ، صـ ٤٣.

هوامش الفصل الثاني

(١١) قام ايفجيني بريماكوف، والذي تم تكليفه من جانب القيادة السوفيتية بمهام ديبلوماسية ، وزار العراق عدة مرات اثناء الازمة ، برسم صورة عن حالة الجمود التي كان عليها صدام حسين حين قال : " علي الرغم من طابعه البراجماتي ، لم يتمتع صدام حسين بأي مرونة او قدرة علي المناورة او التأقلم مع الظروف او التقدير الصحيح للحقائق. واعتقد ، استطردا ، انه كان علي اقتناع تامة بأن القدر هيأ له ظروف النجاح لتحقيق اهدافه التي تصور الكثيرون انها مستحيلة ".

(Mission a Bagdad, Histoire d'une negociation secrete, sevil 1991, p. 34).

١٢) البرافدا، ٢٦ يونيو ١٩٩٠. كما وردت في :

Documents d'actualite international, 1 er octobre, no 1990, no 19.

(١٣) انظر Gorbatchev, in Perestroika p. 327 et 353

١٤) Texte dans Documents d'actualite internationale, no 19, ler octobre 1990.

١٥) perestroika, Flammarion 1987, p. 197 et seq.

١٦) خطاب ميتران في الجمعية العامة للامم المتحدة والذي القاه في ٢٤ سبتمبر ١٩٩٠.

١٧) Documents d'actualite international no 22, 15 nov, 1990 pp. 420-21.

١٨) من خطاب بوش في الجمعية العامة للامم المتحدة بتاريخ ١ اكتوبر ١٩٩٠

Documents d'actualite internationale, no 23, 1 er Dec. 1990.

١٩) Document d'actuelite international, no 1, janvier 1991.

٢٠) Documents d'actualite internationale, no 4, 15 fevrier 1991, pp. 47-75.

٢١) Docuuants d'actualite internationale, no 6, 15 mars 1991, p. 106

٢٢) Ibd. no 7, 1 er avril 1991, p. 122.

هوامش الفصل الثالث

٢٣) فيما يلي النص الكامل لمشروع القرار المقدم من فرنسا الي مجلس الامن :

١- بعد الاستماع الي تقرير السكرتير العام للامم المتحدة عن المهمة التي قام بها في العراق خلال الفترة من ١٢-١٣ يناير ١٩٩١، وتأكيدا للتصميم علي عدم ادخار اي جهد لانقاذ السلم ، يوجه اعضاء مجلس الامن انذارا اخيرا الي القادة العراقيين.

٢ – ويدعونهم الي الاعلان دون تأخير عن عزم العراق علي الانسحاب من الكويت وفقا لبرنامج زمني مع البدء فورا باجراء انسحاب سريع ومكثف.

٣ – وسوف يقوم السكرتير العام للامم المتحدة، فور موافقة العراق علي هذا الالتزام ، بتقديم المعونة اللازمة والتحقق من انسحاب القوات العراقية عن طريق ارسال مراقبين دوليين ومرابطة قوة لحفظ السلام يستعان عند تشكيلها بدول عربية.

٤ – يمكن منح العراق ضمانا بعدم الاعتداء.

٥ – من ناحية اخري ، سوف تتخذ كافة الاجراءات الضرورية ، عن طريق الاتصال بالدول العربية، لإجراء كافة المشاورات المفيدة من اجل دعم عملية التسوية السلمية.

٦ – وبمجرد الانتهاء من هذه التسوية في اطار من احترام قرارات مجلس الامن ، فسوف يقدم اعضاء هذا المجلس اسهاما ايجابيا لتسوية المشاكل الاخري في المنطقة ، وبالذات الصراع العربي – الاسرائيلي والقضية الفلسطينية ، عن طريق الدعوة ، في اللحظة المناسبة الي عقد مؤتمر دولي (مزود ببنية ملائمة) وذلك وفقا للاعلان الصادر عن رئيس المجلس بتاريخ ٢٠ ديسمبر ١٩٩٠ من اجل ضمان الامن والاستقرار والتنمية في هذه المنطقة من العالم .

٢٤) انظر لوموند في ٢٦ فبراير ١٩٩١ "Une journee de dupes a l'O.N.U".

٢٥) تم ابراز هذا الجزء من تصريح السكرتير العام بواسطة المؤلف ايضا في الطبعة الفرنسية .

٢٦) Documents d'actuelite internationale, no 8, 15 avril 1991.

٢٧) انظر النص الكامل لقرار مجلس الامن في Documents d'actulite internationale,

no 11, 1 per juin 1991، الصحفات ٢٠٨ - ٢١١.

٢٨) Documents d'actualite internationale, no 21, 1 er nov, 1990.

٢٩) Point de presse, New York, 25 Sept 1990, dans La politique etrangere de la France, Sep-Oct, 1990. p. 87.

٣٠) خطاب بتاريخ ٢٦ سبتمبر

Documents d'actualite internationale, no 22 15 novembre 1990, p 422.

٣١) وتأكيدا لنظرية السكرتير العام ، يتعين ملاحظة ان نفقات الحرب لم تدرج في ميزانية المنظمة وتم تمويلها من خلال اسهامات اختيارية قدمتها بعض الدول (الكويت، السعودية ، اليابان، المانيا).

هوامش الفصل الرابع

٣٢) Mission a Bagdad op, cit, p, 82.

٣٣) من خطاب دوجلاس هيرد ، وزير الخارجية البريطاني ، امام رابطة المحافظين في بلابي (ليسترشاير) بتاريخ ٧ يناير ١٩٩١ في Documents d'actualite Int. no 6, 15 Mars 1991

٣٤) من خطابه امام اعضاء رابطة المحافظين في بوكشاير (اول مارس ١٩٩١) ، المصدر

Document, d'actualite internationale no 8, 15 avril 1991.

٣٥) انظر Document d'actmalite Internationale, no 21, 1 er nov, 1990.

٣٦) نقلا عن Document d'actuelite internationale, no 22, 15 nov. 1990.

٣٧) Documents d'etalite intenationle, no 6, 15 mers 1991.

٣٨) Le Monde, 5 mers 1991.

٣٩) La politique etrangere de in France, Textes et documents, Sep-Oct 1990, p, 62.

٤٠) انظر النص الكامل في

La politique etrangere de la France, Sep-Oct, 1990, p. 193.

(٤١) انظر المؤتمر الصحفي لميتران، ١٩ سبتمبر ١٩٩٠، La politique etrangere de la France Nov.-Dec. 1990 p. 142.

٤٢) انظر النص الكامل في

La politicque etrangere de la GFrance, Januier-Fervier 1991, p. 13 et 52.

٤٣) النص الكامل المصدر نفسه صـ ٢٠ وما بعدها

٤٤) اوردنا نص هذا المشروع في الهامش رقم(٢٣) بالفصل الثالث.

٤٥) Politique etrangere de la France, Nov, Dec, 1990

٤٦) انظر.

Mercel Merle, Crise du Golfe et politque interieure Franaise" in Bilan Politique de la France1991, Hachette, 1991

٤٧) الجمعية الوطنية، رد على اسئلة كتابية، J.O ل ١٢ نوفمبر ١٩٩٠.

٤٨) La Politique etrangere de la France, Nov-Dec. 1990 p. 108.

٤٩) انظر لوموند ٢٩ اغسطس ١٩٩٠.

٥٠) Politique etrangere de la France,Fev, janvf 1991 p. 36.

٥١) المصدر نفسه صـ ٣٧.

٥٢) Declaration a FR3 Aquitaine, 28 fevrier 1991, p 119.

٥٣) Le Monde, 5 m rs 1991.

٥٤) بريماكوف :مهمة في بغداد

Mission a Bagdad, Le Suil, 1991 p.20.

٥٥) Documents d'actuelite internationale, no 19, ler octobre 1990 p. 350.

٥٦) Documents D'actualite internationle, no 21, ler novermbere 1990, p. 313.

٥٧) Documents d'actualite, internationale, no 22, 15 Nov, 1990 p. 427.

٥٨) Documents d'actualite internationale, no 6, 15 mars 1991, p, 102.

٥٩) Mission a Bagdad, op, cit .

٦٠) جاء ذلك في كتاب بريماكوف المشار اليه . ص ١٠٤ – ١٠٥ .

٦١) تقدير جورباتشوف للوضع في الخليج ، موسكو، ٢٩ يناير ١٩٩١.

Documents d'actuelite internationale, no 6, 15 mers 1991.

٦٢) هذه هي النقاط الست التي وردت على لسان المتحدث الرسمي باسم الرئاسة السوفيتية ،

فيتالي ايجناتنكو ، يوم الجمعة الموافق ٢٢ فبراير ، والتي اعلن طارق عزيز ان الحكومة العراقية توافق عليها كاملة:

١ - يقبل العراق احترام قرار مجلس الامن رقم ٦٦٠. الذي يصر علي الانسحاب الفوري وغير المشروط لقواته من الكويت الي المواقع التي كانت عليها قبل ٢ اغسطس الماضي.

٢ - يبدأ انسحاب القوات غداة وقف لاطلاق النار يشمل جميع العمليات العسكرية في المنطقة برا وبحرا وجوا.

٣ - تستكمل عملية الانسحاب خلال ٢١ يوما علي ان يتم اخلاء مدينة الكويت من القوات خلال اربعة ايام.

٤ - عندما يتم الانسحاب تصبح جميع قرارات الامم المتحدة الخاصة بالازمة لاغية.

٥ - سيتم الافراج عن جميع اسري الحرب واعادتهم الي اوطانهم خلال ثلاثة ايام من وقف اطلاق النار.

٦ - تقوم قوات حفظ سلام او مراقبون ، حسبما يقرر مجلس الامن، بالاشراف علي وقف اطلاق النار وعلي الانسحاب.

(٦٣) حول هذا الاجتماع الغريب لمجلس الامن راجع مقال

Serge Mati, " Une Journee de dupe a l O.N.U.",

في: لوموند ٢٦ فبراير ١٩٩١.

(٦٤) بريماكوف: مرجع سبق ذكره الصفحات ١٥٧، ١٦٧-١٦٨

(٦٥) Documents d'actualite internationle, no3, 1er fevrier 1991, p. 65.

(٦٦) لوموند، ٢٤ مايو ١٩٩١.

(٦٧) وربما يكون من المفيد ان نتذكر هنا انه تم اخراج ممثلي دول البلطيق من قاعة المؤتمرات ، اثناء انعقاد مؤتمر الامن والتعاون الاوروبي، بناء علي طلب جورباتشوف .

(٦٨) مصدر سبق ذكره، ص ١٩٥ -١٩٦.

(٦٩) تصريحات لي بنج ، ٨ اغسطس ١٩٩٠، لوموند في ١١ اغسطس ١٩٩٠.

(٧٠) Documents d'actualite internationale, n0 7, 14 avril 1991.

(٧١) انظر لوموند ١٧ -١٨ فبراير ١٩٩١.

Fransois Joyeux, " Le Gole va d'Etreme- orient", politique inter-(٧٢)
nationale, no 51, printemps 1991, p. 169 et sep.

(٧٣) المصدر نفسه.

(٧٤) لوموند ٢٦ فبراير١٩٩١

Documents d'actualite internationale, no 6, 15 mars 1991. (٧٥)

(٧٦) وفي هذا السياق يمكن ان نفهم ملاحظة البابا يوحنا بولس الثاني القاسية والتي اشار فيها الي ان هذه الحرب تعد دليلا علي " فشل" المجتمع الدولي.

(٧٧) حوار اجرته مجلة Die zeit، بون، ٢١ فبراير ١٩٩١.

Douments d'actualite internationale, no 7, avril 1991.

(٧٨) حوار بثته اذاعة راديو بيرو في اول فبراير ١٩٩١. لوموند ٣-٤ فبراير ١٩٩١.

(٧٩) بين الفراغ الغربي والاسطورة العربية (حوار مع ادجار مورين)، لوموند / ٩ مارس ١٩٩١.

خـاتمـة

خاصة بالطبعة العربية

تبني هذا الكتاب اطروحة تقول بأن التدخل الذي تم ضد العراق باسم الامم المتحدة، املته ظروف استثنائية . ومن ثم فلا يمكن اعتباره دليلا علي بداية تشكل نظام دولي جديد.ويسمح البعد الزمني بعد مرور عام كامل بتوضيح وتحديد هذه الاطروحة بدقة.

فخلال هذا العام المنصرم تطورت ازمات قديمة (كمبوديا ، الشرق الاوسط، الصحراء الغربية) وطرأت تحولات جديدة هائلة (تفكك الاتحاد السوفيتي ونشوب الحرب الاهلية في يوغوسلافيا، بوجه خاص).وفي مواجهة هذه الاوضاع اصبحت الامم المتحدة،والتي كانت قد استعادت اعتبارها بسبب تدخلها في العراق ، في وضع يسمح لها بالحركة والمبادرة.

الاستثناء الوحيد كان انعقاد مؤتمر مدريد الخاص بالسلام في الشرق الاوسط في اكتوبر ١٩٩١ تحت الرعاية الثنائية للولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي (وهو آخر مظاهر ادائه الدولي قبل اختفائه نهائيا). ولا جدال في ان مجرد سحب هذا الملف المعقد من ادراج الامم المتحدة وانفراد الدبلوماسية الامريكية بمعالجته يعد اضعافا للتضامن العالمي الذي كان قد تجلي وسمح بعملية التدخل ضد العراق.

لكن الرغبة الامريكية في وضع هذا الجزء الحيوي من العالم تحت

سيطرتها المباشرة والمنفردة لم تحل دون تعثر المفاوضات وتصاعد المواجهات الدموية بين الفلسطينين والاسرائيليين.واستغلت سوريا ظروفا مواتية لإحكام قبضتها ، سياسيا وعسكريا، علي لبنان المحكوم عليه بالتبعية ، فهل كان من الممكن ان يسمح تدخل الامم المتحدة بدلا من الولايات المتحدة بالحصول علي نتائج افضل واسرع؟ ذلك امر مشكوك فيه . وعلي اي حال فإن استمرار الامر الواقع statu quo في منطقة من العالم تنتهك فيها قواعد القانون الدولي بطريقة صريحة ومكشوفة ومتكررة هو أمرلا يمكن ان يحتسب لصالح النظام الدولي الجديد.

وفيما عدا هذا التحفظ فقد تعين علي الامم المتحدة ان تعترف بمجمل هذه الازمات ، القديمة منها والمستحدثة، والتي بدأت تهز استقرار مناطق عديدة في العالم.وقد يرى البعض في ذلك علامة ظاهرة علي مقدم سلطة دولية.فهناك بالفعل ، علي ما يبدو، اتفاق واسع لتخويل مجلس الامن مهمة المحافظة علي النظام.ومع ذلك فإن تقويم حقيقة ما حدث من تغير لا يمكن ان يتم من مجرد الاطلاع علي قائمة المسائل المطروحة علي جدول اعمال مجلس الامن.اذ يتعين ان نأخذ في الاعتبار ايضا الظروف والاساليب والنتائج المتعلقة بتدخل هذا الجهاز الدولي.

وبوسعنا ان نعثر علي احد العناصر الايجابية حين نفحص خريطة القوى التي تساند عمل مجلس الامن.فعلي صعيد الدول دائمة العضوية يلاحظ ان الاجماع الذي تحقق في ازمة الخليج قد استمر وصمد : فروسيا، التي ورثت مقعد الاتحاد السوفيتي في المجلس ، ما تزال حريصة علي ارضاء الدول الغربية في وقت تواجه فيه صعوبات سياسية واقتصادية جسيمة علي الصعيد الداخلي، والصين، التي تزداد عزلتها يوما بعد يوم

وتحرص هي الاخري علي الحصول علي القروض اللازمة لتنميتها الاقتصادية، تخلت عن القيام بدور مثير الشغب (حتى في المسألة الكمبودية) .

وباختصار فإن ايا من الدول دائمة العضوية في المجلس لم يلجأ الي استخدام الفيتو.اما الدول الاخرى فقد قبلت بقرارات المجلس دون تذمر- بما في ذلك الدول العربية التي التزمت بالعقوبات المفروضة علي ليبيا والخاصة بقضية تسليم المتهمين بارتكاب اعمال ارهابية(باستثناء سوريا التي اتخذت موقفا مخالفا لموقف الدول الاعضاء في جامعة الدول العربية).

وفي اطار العمليات التي تقوم بها قوات الامم المتحدة علي مسرح الازمات يلاحظ اتساع نطاق المشاركة الدولية فيها بانضمام دول جديدة ، مثل اليابان والمانيا (اللذين يشاركان معا في قوات الامم المتحدة في كمبوديا)، واللذان اصبحا اكثر تجاوبا بعد ان كانا قد حرصا علي الابتعاد عن الاسهام في العمليات العسكرية ضد العراق.ويعد هذا العنصر ايجابيا لانه يعكس اتساع مساحة التضامن الدولي جغرافيا وسياسيا.

في مقابل ذلك اصطدمت المبادرات التي اتخذتها الامم المتحدة، وما تزال تصطدم، بعقبات كأداء.فعلي حين نجح مجلس الامن علي ما يبدو (وبعد ان اضطر الي التلويح بالتدخل العسكري مرة اخرى) في تحطيم امكانات العراق العسكرية، فإنه فشل في حماية الاكراد والشيعة من القمع الذي تعرضوا له من جانب النظام العراقي.وفي قضية الصحراء الغربية فشلت المفاوضات بين المغرب وجبهة البوليساريو، والرامية الي التوصل الي صيغة لاجراء استفتاء علي تقرير المصير، علي الرغم من الجهود التي بذلها السكرتير العام للامم المتحدة.

وفي كمبوديا اتخذت قوات الامم المتحدة مواقعها فوق ارض ملغومة

(بكل ما تحمله هذه الكلمة من معان) قد تضعها في مواجهة الميليشيات المسلحة، والتي ما يزال تواجدها يهدد بالاخلال بالتوازن الداخلي الهش الذي كان قد تم التوصل اليه من خلال اتفاقيات باريس .

وفي يوغوسلافيا لم تفلح صيغة الجمع بين العمل الديبلوماسي والعقوبات وتواجد " اصحاب البريهات الزرقاء " هناك ، في الحيلولة دون استمرار او تفجر القتال الدامي من جديد.وباختصار نجد أنه كلما آتسع نطاق تدخل الامم المتحدة .. ازدادت الصعوبات التي تواجهها علي طريق تحقيق اهدافها.

وتحتاج هذه الملاحظة الي ان نتوقف عندها بالتأمل .

فمن ناحية يتعين الاقرار بحقيقة ان تدخل الامم المتحدة قد ازداد حساسية بعد الانتقال من معالجة الازمات الدولية (نموذج العراق / الكويت) الي معالجة الحروب الاهلية (نموذج كمبوديا او يوغوسلافيا). اذ يقتضي الفصل بين المتحاربين تجهيز قوة اكبر من القوات المشتبكة في الصراع والمخاطرة ، من ثم ، بالقضاء علي جزء من هؤلاء الذين يفترض حمايتهم: ومن هنا تفضيل وسائل الضغط " السلمية "، (كالحظر مثلا)، وهي وسائل اثبت نموذج ازمة الخليج تحديدا انها تفتقر الي الفاعلية علي المدي القصير.

من ناحية اخرى يتعين التسليم بأن إنشاء قوة بوليس دولي حقيقي قادرة علي ردع البشر والحيلولة دون اقتتالهم واعادة النظام والامن هي مسألة ماتزال حتي وقتنا الراهن تعد ضربا من ضروب الوهم او المستحيل. فالرأي العام السائد في دول العالم ليس مستعدا" للموت من اجل سراييفو

او فنوم بنه "، كما وان دافعي الضرائب لا يرغبون في تمويل قوة من المرتزقة الذين لا وطن لهم.

ان المقارنة بما حدث في ازمة الخليج تثبت ان فاعلية الامم المتحدة مشروطة بوجود سلطة مدنية لم يكن قيامها ممكنا بالامس، وقيامها اليوم مستبعد بدون ان تضع الولايات المتحدة قواتها العسكرية تحت تصرفها، الي ان يتمكن الاوربيون من تشكيل قوات تدخل سريع يمكن الاعتماد عليها، وهو ما لم يتحقق بعد .

هل يتعين ان نستخلص من ذلك ان " السلام الامريكيla pax americana هو الذي يلعب دور المنظم في النسق العالمي الجديد؟ والاجابة : نعم ، اذا تعين الاحتكام الي تلك اللهجة الانتصارية التي مايزال يتسم بها جانب من الخطاب الأمريكي الرسمي بعد ازمة الخليج، ولا، اذا احتكمنا الي الوقائع، اي الي الفجوة القائمة بين النوايا المعلنة والنتائج المتحققة (مثال : المؤتمر الدولي الخاص بالشرق الاوسط)، واذا احتكمنا ايضا وعلي وجه الخصوص ، الي التراجع الملحوظ في موقف الرأي العام الامريكي والذي تسيطر عليه هموم الداخل ويرتاب في كل ما له طابع المغامرة (مثال : الاطروحات السائدة في الحملة الانتخابية الدائرة حاليا في الولايات المتحدة).ومن الواضح ان الولايات المتحدة، وحتي دون ان نذهب الي حد توقع العودة الي الحالة الانعزالية، لا تتوافر لديها لا القدرة علي ولا الرغبة في ان تلعب دور الشرطي علي صعيد العالم بأسره.

لقد انتهت الحرب الباردة بالفعل، ومع مرور الوقت تبدو أزمة الخليج وكأنها كانت احتفالا دمويا بهذه النهاية . ومنذ ذلك الحين لم يحدث تجديد للنظام القديم(١٩٤٥) او بناء نظام جديد. وهكذا عادت الامم المتحدة

الي ما كانت عليه دائما كمنبر متميز تطرح من فوقه مشكلات الامن ووسائل علاجها.لكن المنظمة لا تملك الموارد المالية اللازمة او الوسائل العسكرية التي تحتاجها لأداء مهمتها، وخصوصا في مواجهة هذه النماذج الجديدة من الازمات التي تود الاضطلاع بمسئولية معالجتها.ولا يبدو ان الولايات المتحدة ، علي الرغم من تفوقها النسبي، علي استعداد لتنوب عن هذه المنظمة العاجزة او تقدم لها المساعدة بلا قيد او شرط .

وفي هذا السياق فإن الحديث عن مفهوم " النظام الدولي الجديد " (حتى اذا تم اختزاله الي نظام للامن الجماعي)،لا يعدو ان يكون اما نوعا من السذاجة وإما المزايدة.وكل ما يمكن ان نأمله هو ان يؤدي التشاور والتعاون الاختياري بين الدول، تحت رعاية الامم المتحدة، الي اطفاء الحرائق والحيلولة دون تجاوز لهيبها حدودها المحلية او الاقليمية.لكن " صراع القبائل "، والذي ينتشر في العالم مثل موجات الغبار، يمكن ان يدفع بهؤلاء الذين لا تعتصرهم الازمات الداخلية الي الاحتماء بالعزلة والانطواء علي انفسهم .ولن يساعد تفتت المجتمعات متعددة القوميات الي عدد كبير من الوحدات الصغيرة علي اقامة نظام جديد للامن الجماعي قبل ان يتم اعادة تشكيل النظام الدولي علي اسس وقواعد جديدة.

فإذا ما اضفنا الي هذه الملاحظة حقيقة ان ملفات البيئة والتنمية لم يطرأ عليها اي تقدم (علي الرغم من ، او بسبب، حفلة الالعاب النارية الصاخبة التي اقيمت في " قمة الارض " المنعقدة في ريو دي جانيرو)، فلابد ان نستخلص من ذلك ان النظام العالمي الجديد لم يتم الشروع في بنائه بعد .

ولا ينبغي ان ندهش لذلك بعد كل الهزات التي تعرض لها العالم خلال

السنوات العشر الماضية وما تطرحه التحولات التكنولوجية من تحديات. ان الحسرة علي " العصر الذهبي " ، وهو محض افتراض، لا محل لها. فالفرصة ما تزال مفتوحة امام الاجيال الجديدة لكي تبدع وتشكل عالما جديدا علي انقاض العالم القديم.

مارسيل ميرل

باريس : ١٥ يونيو ١٩٩٢

فهرس المحتويات

■ دار سعاد الصباح

للنشر والتوزيع

هي مؤسسة ثقافية عربية مسجلة بدولة الكويت وجمهورية مصر العربية وتهدف إلي نشر ما هو جدير بالنشر من روائع التراث العربي والثقافة العربية المعاصرة والتجارب الابداعية للشباب العربي من المحيط إلى الخليج وكذا ترجمة ونشر روائع الثقافات الأخرى حتى تكون في متناول أبناء الأمة فهذه الدار هي حلقة وصل بين التراث والمعاصرةوبين كبار المبدعين وشبابهم وهى نافذة للعرب على العالم ونافذة للعالم على الأمة العربية وتلتزم الدار فيما تنشره بمعايير تضعها هيئة مستقلة من كبار المفكرين العرب في مجالات الابداع المختلفة .

■ مركز ابن خلدون

للدراسات الإنمائية

هو مؤسسة بحثية مستقلة مسجلة في جمهورية مصر العربية ويقوم المركز بالدراسات والبحوث التطبيقية في مجالات الثقافة والاجتماع والسياسة والاقتصاد والتربية وينشر نتائجها على أوسع نطاق ممكن في الوطن العربي والخارج بشكل مستقل أو بالمشاركة مع مؤسسات ثقافية عربية وعالمية لها نفس الأهداف التنويرية والتنموية .

عربية للطباعة والنشر

١٠٠٧ شارع السلام ـ أرض اللواء المهندسين
ت : ٣٠٣٦٠٩٨

أزمـــة
الخليـــج
والنظام العالمى
الجـديـد

تبنى هذا الكتاب اطروحة تقول بأن التدخل الذى تم ضد العراق باسم الأمم المتحدة ، املته ظروف استثنائية . ومن ثم فلا يمكن اعتباره دليلاً على بداية تشكل نظام دولى جديد . ويسمح البعد الزمنى بعد مرور عام كامل بتوضيح وتحديد هذه الأطروحة بدقة . فخلال هذا العام المنصرم تطورت ازمات قديمة (كمبوديا ، الشرق الأوسط ، الصحراء الغربية) وطرأت تحولات جديدة هائلة (تفكك الاتحاد السوفيتى ونشوب الحرب الأهلية فى يوغوسلافيا ، بوجه خاص) . وفى مواجهة هذه الأوضاع أصبحت الأمم المتحدة ، والتى كانت قد استعادت اعتبارها بسبب تدخلها فى العراق ، فى وضع يسمح لها بالحركة والمبادرة .

الاستثناء الوحيد كان انعقاد مؤتمر مدريد الخاص بالسلام فى الشرق الأوسط فى أكتوبر ١٩٩١ تحت الرعاية الثنائية للولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى (وهو آخر مظاهر ادائه الدولى قبل اختفائه نهائياً) . ولا جدال فى ان مجرد سحب هذا الملف المعقد من ادراج الأمم المتحدة وانفراد الدبلوماسية الامريكية بمعالجته يعد اضعافاً للتضامن العالمى الذى كان قد تجلى وسمح بعملية التدخل ضد العراق .

